جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الأحزاب السياسية الإسلامية في التحول الديمقراطي في الجزائر 1989–1999

دراسة حالة حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص سياسات عامة والتنمية

إعداد الطالبة:

– فضلاوي إيمان

إشراف الأستاذ:

– موكيل عبد السلام

أعضاء لجنة المناقشة :

– الأستاذ: نزعي محمد.....رئيسا
– الأستاذ : موكيل عبد السلام .....مشرفا ومقررا
– الأستاذ: سلطاني محمد رضا ..... مناقشا

الموسم الجامعي :1436-1437هـ
2015 -2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

[سورة التوبة: الآية 105]

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اِلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك... اِلهي

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكرة لينير دربنا.. إلى الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بسعيدة، ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "موكيل عبد السلام"

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله مني كل التقدير والاحترام..

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا..

وزرع الشوك في طريق بحثنا... فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة البحث، ولا حلاوة المنافسة الايجابية.. ولولاهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر..

الإهداء:

يا من أحمل اسمك بكل فخر... يا من يرتعش قلبي لذكرك...

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم..

إلى القلب الكبير... والدي العزيز مصطفى

إلى من أرضعتني الحب والحنان... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء... إلى القلب الناصع بالبياض...

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله... أغلى الحبايب والدتي فاطمة

إلى حكمتي... وعلمي... إلى أدبي.. وحلمي.. إلى طريقي المستقيم... إلى شمعة تنير ظلمة حياتي..

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل... جدتي زوبيدة

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله.. إلى من آثروني على أنفسهم..إلى من علموني علم الحياة..

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة أخواتي: زهرة، سمية، إكرام

إلى رياحين حياتي إخوتي: محمد الأمين، أحمد صلاح الدين

إلى من كانا ملاذي وملجئي.. إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات.. خالي داودي شيخ

والى من عرفت معها معنى الحياة..إلى روح جدتي الطاهرة مغنية

إلى توأم روحي ورفيقة دربي..إلى من رافقتني منذ أن حملنا دروب العلم خطوة بخطوة ومازالت ترافقني

حتى الآن..ربيعة

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله.. ومن أحببتهم في الله طلاب قسم العلوم السياسية ماستر (دفعة 2016)

إلى من لم أعرفهم... ولم يعرفوني..

إلى من أتمنى أن أذكرهم... إذا ذكروني.. ومن جمعت بيني وبينهم مقاعد الدراسة.. أصدقائي وصديقاتي

والى من لم يسعهم إهدائي..

وهنا سأضع كلماتي لمن ترك بصمة في حياتي وغير من مجراها.. لمن لملم أحزاني بين فترة وأخرى..

إلى من أشعرني بأنني لست وحيدة في مجتمع مختلف..

إلى الروح التي سكنت روحي... هشام

إلى فلســــــــــــــــــطين الشـــــــــــــــــــــــهداء...

مقدمـة

مقدمـة:

إن ظاهرة الحركات الإسلامية حظيت بإهتمام كبير سياسيا وإعلاميا وأكاديميا خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، حيث أنها شكلت تحديا رئيسيا للنظم الحاكمة في العديد من الدول العربية، كما أن بعضها شكل تهديدات قائمة أو محتملة للمصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة، ومن هنا فإن الاهتمام بدراستها وتحليلها يشكل العمود الفقري للدراسة من حيث البحث في العلاقة بين الإسلام والسياسة في العالم العربي.

فبعد أن مرت الحركات الإسلامية بتجارب صعبة مع الأنظمة الحاكمة في مرحلة السرية وتعارضها بشتى الوسائل السلمية والمسلحة، مما جعلها في حالة تصادم وصراع معها، فان تسارع التحولات السياسية الدولية والداخلية في بداية التسعينات من القرن الماضي أفرزت مناخا سياسيا مغايرا وفتحت المجال أمام الحركات الإسلامية للانخراط في الحياة السياسية شيئا فشيئا، وقبولها بقواعد اللعبة الديمقراطية.

فمع بروز موجة التحول الديمقراطي الثالثة تجاوبت القوى السياسية الجزائرية مع المناخ الديمقراطي، فتشكل عدد كبير من الأحزاب وصل إلى 60 حزبا، وكان الإسلاميون أكثر المستفدين من الانفتاح الديمقراطي، وأسسوا أحزابا قائمة على البعد الديني الإسلامي، حيث قدمت دراسات خاصة بالحركة الإسلامية فقط. قمنا بتحليل الحركات المعنية من حيث إيديولوجيتها ومصادرها ومرجعيتها الفكرية، وفي هذا الإطار زاد الاهتمام بإعادة قراءة وتحليل أفكارها انطلاقا من أبو الأعلى المدودي، حسن البنا، سيد قطب، باعتبارهم شكلوا مصادر فكرية للكثير من الحركات الإسلامية، منها الحركات الإسلامية في الجزائر.

إن الموقع الطبيعي للحركات الإسلامية هو المعارضة السياسية للنظام الحاكم، حيث حاولت تقديم البديل رافعة شعار "الإسلام هو الحل" الذي يتنج عنه –حسب رأيها– الرفاهية والتقدم في ظل تحكيم الشريعة الإسلامية. وهذا الخط السياسي هو الذي سارت عليه مختلف فصائل الحركة الإسلامية من نشأتها ابتداءا من معارضة جمعية القيم الإسلامية لنظام الرئيس أحمد بن بلة مرورا بالاشتباك السياسي الحاد بين الإسلاميين ونظام رئيس هواري بومدين، والذي كان نتائجه الحكم بالسجن على الكثير من القيادات الحركة الإسلامية، وصولا إلى المعارضة الراديكالية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ مع بداية التسعينات والتي انتهت بإيقاف السار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية، ومن ثم دخول الجزائر في مسلسل العنف المسلح ضمن ما أصبح يسمى بالعشرية السوداء.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

- التعرف على نشأة الظاهرة الإسلامية في الجزائر.
- هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية حول الحركات الإسلامية، وتقييم خبرتها والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين هذا النوع من التيارات السياسية وطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره.
- إمكانية التعرف على أكثر التيارات الإسلامية اعتدالا وممارسة واستقرارا في تجربة التعددية السياسية في الجزائر.
- رصد قوة حركات الإسلام السياسي داخل نطاق الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- رصد التوجهات الحقيقية للجبهة الإسلامية للإنقاذ كمشاركة في المعارضة.
- تقييم التنافسية السياسية في المواعيد الانتخابية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال تحليل نتائجها.
- إن موضوع الحركات الإسلامية وإشكالية العمل السياسي من الموضوعات الراهنة التي لم تستوف حقها بعد من التحليل والاستقصاء خاصة وأن دخول الحركات الإسلامية مجال العمل السياسي الرسمي يطرح عدة إشكاليات حول موقع الإسلاميين كفاعلين سياسيين.
- إيمان الباحثة بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول الحركات الإسلامية هي قوة دافعة باتجاه تحديد أسس وسنن يجب على الحركات الإسلامية إتباعها وانتهاجها وذلك لنهوض بها وخلق مجال خبرة مستقبلية لها، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر.

أهداف الدراسة:

تطمح وتهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- كما تهدف الدراسة إلى إثراء البحث العلمي فيما يتعلق بدراسة الحركات الإسلامية، ومشاركتها السياسية في الجزائر، وهذا ما يمكن أن يفتح المجال واسعا أمام متابعة التخصص العلمي في هذا المجال الذي يبقى مجالا خصبا للبحث العلمي خاصة وأن موضوع الحركات الإسلامية عامة في المغرب العربي وبوجه الخصوص في الجزائر مزال يحتاج إلى دراسات معمقة.

- كما تسعى الدراسة إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر وعوامل حدوثها وذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية، وإبراز النتائج التي أفرزتها، وموقع الحركات الإسلامية من التحول الديمقراطي.
- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الدول المغاربية والجزائر على رأسها بالدراسات المتخصصة في الحركات الإسلامية كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي، يساعد على تحسين الأداء الفعال لحركات الإسلامية وبالتالي تدعيم دورها في النظام السياسي من جهة، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في الحركات الإسلامية ضمن قسم العلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره:

المبررات الموضوعية:

- منها ما يتعلق بالموضوع نفسه، وذلك من خلال محاولة معرفة دور الحركة الإسلامية في الحياة التعددية الجزائرية وتقييم هذه التجربة بإعتبار الأحزاب الإسلامية جزء من المنظومة الحزبية الجزائرية، وإن كانت تختلف في آليات الممارسة والأهداف وحتى التفكير السياسي، ومنها ما هو علمي يتمثل في محاولة معالجة الموضوع ضمن إطار نظري كونه يعتبر أحد أبرز الاتجاهات الحديثة ويعود ذلك لما تشهده المنطقة العربية من تحولات سياسية استعاد فيها الإسلاميون قوتهم من خلال استحواذهم على السلطة.
- كون أن الدراسة تحاول رصد دور الحركة الإسلامية في الحياة التعددية الجزائرية على مختلف المستويات.

المبررات الذاتية:

- لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى انجازه، ولعل ما يدفعني إلى معالجة هذا الموضوع من هذه الزاوية هو الرغبة الجامحة للمعرفة العلمية المنظمة والمنهجية والإجابة على الكثير من التساؤلات حول موضوع الحركة الإسلامية السياسية ومدى قبولها بقيم الديمقراطية في الجزائر، وكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل بالنسبة لي العلبة السوداء التي يجب معرفة ما جرى بداخلها ومن المسؤول الحقيقي عن الحرب الدامية في الجزائر؟.

- وكذلك الميول الشخصي كون موضوع الحركات الإسلامية يندرج ضمن الدراسات الإسلامية.

أدبيات الدراسة:

إن الهدف من التطرق إلى المراجع والدراسات السابقة التي تطرقت من قريب أو من بعيد لموضوع دراستنا هو إبراز مدى أهمية تلك الدراسات من جهة، وكذا محاولة التأصيل العلمي لدراستنا، ويمكن رصد أهم هذه المراجع كالآتي:

دليل" لإبراهيم النجار وآخرون" حول **الحركات الإسلامية في العالم** " دراسة متميزة نظرا لأهمية النقاط
المعالجة فيها، خاصة فيما تعلق بتعريف وأنشطة الحركات الإسلامية وتصنيفاتها، وتزداد أهميته في التحليل
الأكاديمي المعتمد على اعتبار أنه صدر حديثا من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الثالثة، وهذا لأكثر من 20 مؤلف أغلبهم مختصين بالشؤون الإسلامية، بتاريخ مارس 2006.

مؤلف للباحث الفرنسي المختص في الحركات الإسلامية "فرنسوا بيرغا" (François Burgat) حول **(L'islamisme au Maghreb: La voix du sud)**، وضح فيه الطريقة التي تبنت بها دول المغرب العربي (الجزائر– تونس– المغرب– ليبيا) الاتجاهات الإسلامية خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979، كما حدد مراحل تطورها. وقد صدر هذا المؤلف سنة 1993.

كما اعتمدنا على دراسة "الطاهر سعود" بعنوان "**الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية**"، وضح من خلالها تطور الحركة الإسلامية، وذلك اعتمادا على الجذور التاريخية لمسار الحركة من خلال تصوراتها الفكرية. وقد صدر هذا المؤلف سنة 2012.

واعتمدنا كذلك على دراسة "رابح لونيسي" من خلال مؤلفه " **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**"، حيث طرح بعض التحليلات والأفكار حول الأزمة الجزائرية مبينا ذلك من خلال حقائق اتهام التي وجهت للجبهة الإسلامية أنذاك بالمسلسل العنف منتقدا كذلك المؤسسة العسكرية.

وكذلك دراسة لصامويل هنتنغتون بعنوان "**الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**" الذي صدر سنة 1991، وقد أشار إلى عمليات أو موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم منذ القرنين الماضيين إلى بداية التحول الذي شهدته دول شرق أوروبا واسبانيا والبرتغال في ما أسماه بالموجة الثالثة من موجات التحول الديمقراطي، إلا أن دراسته إقتصرت على الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية ولم تهتم بعمليات التحول في القارة الإفريقية والدول العربية.

دراسة لمجموعة من الباحثين من بينهم "مجدي حماد"، " عبد الإله بلقزيز"، "عبد اللطيف اليرماسي"،

بعنوان "**الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**"، الدراسة حقيقة جد قيمة وثرية تضمنت عدة أوراق بحثية منها: الإسلام والديمقراطية، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، حيث وضع على شكل تحليل مقارن من خلال أزمنة مختلفة تضمنت النهضة العربية والإسلامية، كما طرح فكرة البناء التنظيمي لجامعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات، من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من التزايد الشديد في الاهتمام الأكاديمي والإعلامي بالحركات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد **أحداث 11 سبتمبر2011**، إلا أن هذا الاهتمام لم تتوافق معه محاولات تسعى للتعرف على أبرز مكونات تلك الحركات، و دورها على عملية التحول الديمقراطي كفاعل أساسي فيها باعتبارها تمثل رغبة شريحة مهمة من المجتمعات العربية والإسلامية، يضاف إلى ذلك جملة المشاكل المتعددة التي عرفتها الحركات الإسلامية منذ تأسيسها فقد تغلبت هذه الأخيرة على كثير منها في عدد من الأقطار العربية وأخص بالذكر الحالة الجزائرية أين لعبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ ظهورها حتى كتابة هذه الأسطر دورا كبيرا في مسار التحول الديمقراطي وذلك من خلال إثراء الساحة السياسية الجزائرية بالرأي الآخر المخالف، وفي نفس الوقت تحليها بالمرونة وإتباع أساليب التدرج في التعامل مع السلطة مما أكسبها طابعا خاصا مقارنة بالحركات الإسلامية في البلدان الإسلامية الأخرى، وهذا ما أدى إلى قول بعض المراقبين في نجاح هذه الحركة في التكيف والتأقلم مع المجتمع الجزائري مما جعلها حركة إسلامية ذات خصوصية الجزائرية على عكس انطلاقها في بداية الأمر، وفي خضم هذه التجاذبات السياسية نطرح الإشكالية التالية:

- **ماهو تأثير الحركات الإسلامية على المسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟ وما مدى تأثير الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر في ظل الفترة الممتدة من 1989 إلى 1999؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف تأثر مسار التحول الديمقراطي بالحركات الإسلامية ؟ هل كان هذا التأثر إيجابيا داعما أم أنه كان معرقلا ومثبطا.

- هل يحمل الفكر المعاصر للحركات الإسلامية عموما والجزائرية خصوصا في ثناياه بديلا سياسيا يمثل إضافة نوعية إلى التيارات أو الحركات السياسية الموجودة على الساحة أم أنه حالة نكوص وردة إلى الوراء.
- كيف تعاملت الحركات الإسلامية مع المنافسة السياسية والانتخابية التي أفرزتها الإصلاحات السياسية في الجزائر.
- ماهي العلاقة بين التحول الديمقراطي وصعود الحركات الإسلامية إلى السلطة و اكتساحها الصناديق الانتخابية.

حدود الإشكالية:

الحدود الزمنية: (1989) وهو تاريخ بداية التعددية بإقرار دستور فيفري 1989 ونركز أكثر على الانفتاح السياسي ودخول الحركات الإسلامية في العمل السياسي، وكذلك تجاوز مرحلة ما بعد مؤسسات الحكم الانتقالي بعد قطع المسار الانتخابي، وتبني الحركة الإسلامية العمل المسلح، ومرورا بانتخابات 1995 ودستور 1996 وصولا إلى الوئام المدني بمجيء عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999.

الحدود المكانية: قمنا بتحديد الإطار الجغرافي للدراسة، كون أن الحزب نشأ في الجزائر.

الحدود الموضوعية: تعالج الدراسة مسألة محددة وهي قضية التعددية السياسية، ومقاربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحدود التصور والممارسة للعملية الديمقراطية في الجزائر بعد موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها جل أنظمة العالم الثالث مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية المطروحة التي تتناولها الدراسة والأسئلة الفرعية التي أثيرت ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- كلما كان المجال السياسي مفتوح للحركات الإسلامية كلما كانت عملية التحول الديمقراطي ناجحة وسليمة في الجزائر.
- كلما كان هناك إقصاء للتيارات الإسلامية كلما كان هناك جنوح نحو العنف والتطرف كرد فعل.
- عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة بأسباب مفتعلة أدى إلى زيادة الشغف الجماهيري بها رغم عدم نضجها وأهليتها في تولي زمام السلطة في أحيان كثيرة.

- كلما كان إدراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ ووعيها لما تحتاج إليه الجزائر من تيار اعتدالي وسطي يرفض الغمو والانزلاق في التطرف الفكري أو السلوكي، تيار يوفق بين التجذر في الواقع الاجتماعي والتمسك بالهوية العربية الإسلامية منفتحاً على الحداثة ذو حلول واضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى نجاحها في تحقيق تطلعات من صوّتوا لها في انتخابات المجلس التأسيسي.

الإطار المنهجي:

إن الظواهر السياسية والاجتماعية عموما ظواهر معقدة، ومركبة، متعددة الأبعاد والمتغيرات، ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، لذا سأعتمد في دراستي على:

1- المنهج التاريخي:

منهج من مناهج البحث العلمي وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحميل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ويتألف هذا المنهج من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة، تقود العقل الإنساني بطريقة علمية منظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية. فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية التي تتمحور حول دراسة أحداث وظواهر الحياة الاجتماعية، وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنا هذا فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة، للكشف عن الحقائق التاريخية، وعليه فإن هذا المنهج ساعدني على الإلمام بمسار التحول الديمقراطي في الجزائر، من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه.

2- منهج تحليل المضمون:

يعتبر تحليل المضمون منهجا يستهدف الوصف الدقيق و الموضوعي، وترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه. وعليه وفقا لتسليط الضوء على دراستنا استخدمنا هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في

المجتمع الجزائري في الماضي والحاضر وفقا للحدود الزمانية للدراسة، وهذا النوع من المناهج مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل المواطنين لقرارات القيادة، بالاعتماد على التقارير وعلى وسائل الإعلام، والسجلات الرسمية، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين، كما أن الباحث يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة، دون تدخل منه وبذلك يكون التحميل صادقا، إضافة إلى ذلك فان هذا المنهج يساعد على دراسة وتحليل المواثيق الرسمية والتشريعات الداخلية للدولة الجزائرية التي تخص هذا البحث.

3- منهج دراسة حالة:

يتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة. وبعبارة أخرى، فالحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها، ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

تم الاستعانة بهذا المنهج بهدف التقرّب أكثر من الظاهرة محل البحث، من خلال دراسة تطور الحركات الإسلامية في الجزائر وكيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها. ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، ويتم فحص واختبار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر فيها، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المتشابهة. وسيتم اعتمادا هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول عملية التحول الديمقراطي وعلاقتها بظاهرة الحركات الإسلامية، بدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية.

وكذلك استخدمنا بعض من الاقترابات أهمها:

4- اقتراب النخبة:

ومن خلاله حاول المختصون تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة، تعيش في إطار النظام السياسي و تمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذ أن الحاكم الفرد (عملياً) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية

(النخبة السياسية). أدى ذلك إلى تشارك هذه النخبة بفاعلية أكثر من غيرها من طبقات المجتمع في رسم الحراك السياسي داخل الدولة و مجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلباً أو إيجاباً، وعليه قمنا باعتماد في دراستنا على نخبة معينة وهي الجبهة الاسلامية للانقاذ، وكذلك طرف آخر فاعل في ممارسة السلطة المؤسسة العسكرية آنذاك.

صعوبات الدراسة:

يبدو الباحث وكأنه يقتحم مجالا جديدا، مع انه سيبدأ مما انتهى إليه الآخرون فالمجال مطروق وبتكرار، ولكن على الرغم الكم الهائل من الكتابات والأبحاث والأوراق الإسلامية، أو الأصولية الإسلامية، أو التجديد الديني، أو الإصلاح، أو السلفية أو الاسلاموية، إلا أن الظاهرة الإسلامية تضل بحاجة إلى قدر كبير من التعمق للظاهرة.

وقد لازم اغلب دراسات الظاهرة الإسلامية سمات عامة، أهمها البحث التاريخي عن أسباب ظهور الإسلام السياسي وانتشاره في فترات معينة وفي مجتمعات ودول محددة، ومن الملاحظ أن هذه الدراسات على رغم كثرتها، إلا أن إضافاتها يمكن أن توصف بأنها محدودة بسبب التعميم الذي يصل أحيانا إلى درجة التنميط والتعامل مع أشكال والتطورات الظاهرة الإسلامية وكأنها ثابتة وجوهرية ومتعالية عن الواقع والتاريخ كما تواجه هذه الدراسات صعوبة أن تكون موضوعية، بسبب الظروف والأجواء الفكرية والسياسية المحيطة بالباحثين، والتي قد تؤثر في حيدة الباحث وعمليته، ويؤثر المناخ العام –مباشرة أو ضمنيا – في طريقة الكتابة ومضمونها.

وكذلك قلة الدراسات العلمية والأكاديمية حول محاولة مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة بالجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث أن أغلب الكتابات تصب في إطار وجهات نظر تخص أصحابها ذلك لطغيان الجانب الإيديولوجي فيها، وهذا ما يجعل الباحث أمام معطيات متناقضة ومتضاربة حول نفس الفكرة.

صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية ودقيقة من الحزب محل البحث، كونه حزب منحل من طرف السلطة، كما أن الباحثة حاولت الاتصال مرات عديدة بأشخاص كانت تربطهم علاقة وطيدة بالحزب وأعضاءه، إلا أنه تعذر ذلك بسبب تخوف وتكتم هؤلاء، وباعتباره ماض لا يجب فتحه.

تقسيم الدراسة:

جاء تقسيمنا للدراسة بأربعة فصول، فتضمن **الفصل الأول** تأصيلا مفاهيميا ونظريا لكل من الأحزاب السياسية وظاهرة الحركات الإسلامية، وعملية التحول الديمقراطي، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الحزب السياسي والظاهرة الحزبية فعالجنا من خلاله مفهوم ووظائف وتصنيف الأحزاب السياسية.

وفي المبحث الثاني عالجنا التأصيل المفاهيمي والنظري لعملية التحول الديمقراطي من خلال التعريف والمقاربات والمداخل النظرية المفسرة للتحول، وأخيرا تطرقنا إلى آليات وأنماط التحول الديمقراطي.

أما المبحث الثالث قمنا بتحديد الاتجاهات النظرية حول الظاهرة الإسلامية مما أمكننا من ضبط مفاهيم الظاهرة الإسلامية وبالتحديد الحركة الإسلامية.

أما **الفصل الثاني** فقد تناولنا معالم التحول الديمقراطي في الجزائر، ليحتوي على ثلاثة مباحث عالجنا من خلالها بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر ومراحله، وتطرقنا في المبحث الثالث المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

أما **الفصل الثالث** جاء بعنوان: تطور الحركة الإسلامية في الجزائر، ليحتوي على ثلاثة مباحث حيث تعالج الحركة الإسلامية قبل الاستقلال، وبعد الاستقلال، وفي الأخير تطرقنا إلى الحركات الإسلامية في عهد التعددية وعالجنا فيه مسألة العنف السياسي.

أما **الفصل الرابع** جاء بعنوان: دور الأحزاب السياسية الإسلامية في التحول الديمقراطي في الجزائر "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" نموذجا، أين تم التطرق فيه للنموذج موضوع الدراسة ليختم بحوصلة تقييمية لدور الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مسار التحول الديمقراطي، من خلال توضيح الدور السلبي والايجابي للجبهة الإسلامية.

الفصل الأول:

الظاهرة الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة في الأصول والنشأة

تمهيد:

لقد كثرت الدراسات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب التطورات العلمية الحاصلة في دول العالم وفي شتى العلوم، خاصة مع التطور والتقدم لذلك مثل هذه المواضيع قابلة للتغير خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية ومن بين المفاهيم التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف

العلماء والمختصين مصطلح الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، وهناك من الباحثين من ربط هذان المصطلحان ببعضهما البعض مبنيا العلاقة بينهما، حيث ظهرت أحزاب ذات طابع ديني، لذلك يجد الدارس لهذه الأحزاب أو الحركات نفسه أمام مجموعة من الآراء المتناقضة، مما زاد الأمر تعقيدا توجه بعض فصائل الحركات الإسلامية نحو العمل السياسي والمشاركة في الحكم. لذلك في دراستنا هذه سنتطرق أولا إلى مفهوم كل من الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ونستنتج العلاقة بينهما.

وثانيا نعالج الإطار المعرفي لظاهرة الحركات الإسلامية، وما هي عوامل بروز هذه الحركات، وما علاقة هذا النوع من الأحزاب بمصطلح التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق سوف نتناول في الفصل الأول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الحزب السياسي والظاهرة الحزبية.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: دراسة مفاهيمية حول الحركة الإسلامية.

المبحث الأول: الحزب السياسي والظاهرة الحزبية

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية لا سيما الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من دور أساسي في التداول السلمي على السلطة وتجسيد مبدأ المشاركة السياسية بالإضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع وبكافة أطيافه ومصالحه، وانطلاقا من هذه الأهمية في الحياة السياسية، فإننا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الحزب السياسي وما تضطلع به الأحزاب السياسية من وظائف وأدوار متعددة.

المطلب الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

ليس من السهل تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد مثل ظاهرة الحزب السياسي وربما يرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم، ومع قيام بمقاربة للموضوع للتمييز بين اتجاهين أساسين وسرد مجموعة من التعريفات قدمت للحزب السياسي من طرف مفكري الغرب والعرب.

أ- الاتجاه الأول:

يمثله الفكر الماركسي الذي يرى أن الحزب السياسي ماهو إلا تعبير سياسي لطبقة ما وبالتالي لا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي حسب المفهوم الماركسي وفي هذا استبعاد واضح من فضاء الحزبية للأحزاب الأخرى التي لا تقوم على أساس طبقي.[1]

ب- الاتجاه الثاني:

يتبناه الأدب السياسي البرجوازي ويركز هذا الاتجاه على المبادئ ودرجة التزام والوضوح والتحديد في صياغتها.[2]

وإذا انتقلنا إلى مفهوم الحزب السياسي لدى المفكرين والباحثين نجد أن معظمهم يرى أن الحزب السياسي هو: «مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر مع معين».[3]

غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها.

أما هارولد لاسويل (H. LASWEL) فيرى أن الحزب: «تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات». وقريبا من هذا التعريف نرى شلزنجر يحدد مفهوم الحزب في مظهر واحد من مظاهره وهو هدف الوصول للسلطة ويعتبره تنظيما يسعى للوصول إلى السلطة في الأنظمة الديمقراطية وكان هذا التعريف يستبعد من معنى الحزبية كل الأحزاب التي لا توجد في الدول الديمقراطية، لذلك نجد "جيمس كولمان" (J.KOLMAN) يوسع من دائرة مفهومه للحزب السياسي لتنطبق على كل الأنظمة السياسية بقوله الحزب: «له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعنى هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى».[4]

---

[1]- نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص13.

[2]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص167.

[3]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص13.

[4]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص14.

ولا يبتعد جوزيف لابالومبارا في تعريف للحزب السياسي عن التعريفات السابقة، مع بعض الإضافات، فالحزب في نظره:« تنظيم رسمي هدفه وضع وتنفيذ السياسات العامة»، في حين يقول ماكس فيبر أن: « اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على العلاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من اجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء».[1]

وبأسلوب لا يخلو من البساطة والتفصيل يعبر جورج بوردو (G.Burdeau*) عن الأحزاب السياسية التي تأسست على مفهوم "المكان" الجوهري الذي يشغله الحزب السياسي، ومن ثم مقاصده باتجاه "غزو" السلطة ويرى بأن الحزب: « مجموعة من الأفراد لديهم نفس الرؤى السياسية، تجهد وتبحث لتجعلها متفوقة على غيرها من الرؤى، محاولة جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين في البحث عن عملية الوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على أفكارهم». هذه التعاريف الأخيرة مقنعة أكثر من غيرها، باعتبارها تتحدث مباشرة عن المفهوم الحقيقي لتنظيم الأحزاب ولا سيما طموحها النهائي لتجربة ممارسة السلطة. ولكن قد يكون التعريف الأخير تجاهل أشياء أخرى مهمة متصلة بتنظيم وتصنيف الأحزاب السياسية خاصة عندما يقول أن الحزب يعمل على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين والأعضاء، الحزب ليس بالضرورة كذلك، لأن التعريف يستبعد ما نسميه "أحزاب كوادر".

وفي التعريف المذكور لابد أن يخرج الحزب عن طبيعة وبنيته الداخلية، خاصة عندما يجمع كل من يؤمن أولا بأفكاره أو يشترك معه. إضافة لذلك هناك أحزاب "مغلقة"، تمارس عملها بالإكراه والإجبار.

هذه التعاريف بطبيعة الحال اختلفت باختلاف وتنوع الأيديولوجيات والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والتحليل.[2]

فهناك من ركز على أهمية الإيديولوجية كما رأينا، ورأى آخرون أن الأحزاب تعبر سياسي عن الطبقات الاجتماعية، وهناك من رأى أنها جمعيات هدفها العمل السياسي، وآخر رأى أنها تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام، ومنهم من رأى فيه بأنه تجمع أو مجموع من الأفراد، مكون لبناء سياسي

---

[1]– صلاح نيوف، " نظرية الأحزاب السياسية "، **الحوار المتمدن**، العدد: 1254، 10/07/2005، تاريخ الاطلاع عليه: 05/03/2016. (www.ahewar.org).

*– جورج بوردو (1905–1988)، ناشر وسياسي فرنسي، عمل كأستاذ بكلية الحقوق بباريس سنة1950، قام بإثراء الدراسات السياسية ببحوثه حول السلطة من خلال نظريته للدولة: السلطة المؤسساتية، وله العديد من المؤلفات(الديمقراطية، الدولة، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية).

[2]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص15.

لتحقيق أهداف معينة، عن طريق السلطة السياسية وغيرها، ويبقى العديد من التعاريف نحاول إدراجها بغية توضيح الرؤية والخروج في الأخير بتعريف من العموم...

ومن التعارف الأخرى للحزب السياسي تلك التي ترتكز على الجانب الأيديولوجي التي قدمها ادموند بيرك (Edmund Burke*) فيرى أن الحزب السياسي: «جماعة منظمة من الرجال متحدة للعمل المشترك لخدمة المصلحة الوطنية حسب المبدأ المتفق عليه»[1]. والملفت للانتباه في هذا التعريف هو مرونته، إذ أنه بإمكانه أن يضم تنظيمات أخرى غير سياسية مثل النقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني... وهي لا تهدف للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عكس الأحزاب السياسية التي يعتبر الوصول إلى السلطة أهم أهدافها، خاصة في وقتنا الحاضر، بل قل ما نجد حزبا سياسيا يسعى لتحقيق المصلحة العامة، بل يسعى في الحقيقة لتحقيق مصلحة أعضائه ومنتسبيه أو ما يمثل من أفراد أو طبقات... أما ب.كونسطة* (B.Constant) فيركز على الجانب الأيدولوجي في تعريفه للحزب، لذلك فالحزب السياسي حسب رأيه يكمن في اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها، وهذا التعريف غير شامل لاقتصاره على عنصر واحد من جملة العناصر التي تدخل في تشكيل وعمل الحزب السياسي. أما كلسن (H.Kelsen) القانوني المعروف، يقترح من جانبه التعريف التالي: «الأحزاب السياسية هي تكوينات تجمع عدد من الناس من نفس الرأي لتحقيق تحالف حقيقي وسيطرة على إدارة الشؤون العامة». وهذا التعريف ينطبق على ما قبله « تحالف، سيطرة وحقيقة» وهذا ما تريد الأحزاب حقيقة الوصول إليه داخل الحياة السياسية. وبالرغم من هذا هناك من يجد في هذا التعريف نقصا ولا يعبر عن مضمون الحزب السياسي في الوقت الحاضر.[2]

وأما تعريف الأحزاب السياسية في الفكر العربي تقترب من التعاريف في الفكر الليبرالي والاشتراكي من بين أبرز التعاريف نجد تعريف سليمان الطماوي: «جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين».[3]

---

*- ادموند بيرك(1729-1797) فيلسوف وسياسي من أصول ايرلندية.. أصبح هذا الكاثوليكي الذي حارب من اجل سلطات البرلمان، انتقد في كتاباته مبادئ الثورة الفرنسية التي كانت حسب رأيه تحجب حقيقة أن الواجبات والضغوطات ليست سوى المقابل لحقوق الإنسان.

[1]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص16.

*- ب.كونسطة (1767-1830)، رجل سياسي وكاتب فرنسي، له العديد من المؤلفات منها: Théories contre.

[2]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص17.

[3]- فضلون أمال، "استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، ص67.

أما أسامة الغزالي يعرف الحزب السياسي على أنه: «اتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة».[1]

وأما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب« بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة».[2] بعد هذا العرض لأشهر التعريفات الاصطلاحية للأحزاب السياسية يمكن القول أن الحزب السياسي هو تجمع من الأفراد، ذو تنظيم وطني، له مشروع سياسي: ويعبر عن قوى اجتماعية، يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة. ويقول الدكتور إبراهيم أبو الفار « الحزب هو جماعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح والمبادئ المختلفة».

وهناك تعريف أخر لدكتور السيد خليل هيكل في كتابه الأحزاب السياسية، ويرى: « بأن الحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم يفرض تحقيق أهداف منية عن طريق استعمال حقوقهم السياسية».[3]

ومنه فإن الحزب هو مجموعة من الأشخاص أو الأفراد تجمع بينهم روابط معينة، أو فكرة معينة، يحملون طموحات وآمال ورؤى سياسية موحدة، تدفعهم للعمل المستمر للوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها، وذلك لتحقيق طموحاتهم المستقبلية عن طريق برنامج سياسي.

أولا: تعريف الظاهرة الحزبية

أصبحت الأحزاب السياسية الآن تلعب دورا هاما في المشاركة السياسية والشؤون العامة والحكم، أضف إلى ذلك إزدياد الدول والأنظمة بالاهتمام بتبني التعددية الحزبية بشكل أو بآخر، لذلك يتعين علينا تحديد مفهوم الظاهرة الحزبية.

قدم الباحث الفرنسي روبير بيلو في كتابه "المواطنة والدولة" ثلاثة مفاهيم للأحزاب، ولكن دراستها تبين لنا أنه يقصد أنواع الأحزاب، والحقيقة أنه هناك تداخل بين هذا وذاك، لذلك ندرسها كمفاهيم وهي:

المفهوم الأول: يقوم على التضامن الشخصي، وهو حزب البطانة الذي يعرف بأنه تكتل حول شخص أو أسرة ينتظر منه أن يقدم–حماية شخصية– وينتهج سياسة ملائمة للمصلحة العامة، أو لبعض المصلحة

---

[1]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: دار المعرفة، 2000، ص20.

[2]– سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979، ص104.

[3]– علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص13.

العامة، ويقول بيلو أن هذا النوع من الأحزاب نجده في الدول القديمة ولكنه لا يزال في بعض دول البحر المتوسط وأمريكا الجنوبية واسيا أي الدول المتخلفة إن صح التعبير، ويميز هذه الدول بعض العادات والتقاليد والأعراف. ويعتقد البعض أن هذا المفهوم لا يختلف كثيرا عن الشخصية الكاريزمية التي تكلم عنها ماكس فيبر عندما حدد أنواع السلطات، وقد تجسد هذا النوع من السلطة في المجتمعات البدائية، وربما تطروها أدى بهذه السلطة–الشخصية الكاريزمية– إلى تأسيس أو إنشاء تكتل –حزب– التف حوله الشعب طالبا الحماية وتحقيق مصالحه.[1]

المفهوم الثاني: ويعتبر من الأحزاب العقائدية، حيث يتضمن مجموعة أفكار وأهداف والنوايا، التي يمكنها أن تولد حزب، وبالتالي يصبح هذا المفهوم يرتكز على تعريف التالي: « اتحاد مجموعة من الأفراد لنشر أفكارهم وإجتداب الأنصار المؤيدين لهم، ..والسعي للحصول على الأكثرية في الانتخابات وتشكيل حكومة...»[2]

ويمكن كذلك إدراج مصطلح التعددية السياسية ضمن سياق الظاهرة الحزبية كونه جزء منها، حيث ينصرف تعريف التعددية هنا إلى وجود أشياء متعددة على كافة المستويات أي رفض الواحدية التي تزعم بأن هناك تنوع في القيم والممارسات الأيديولوجية والمؤسسية والاجتماعية. وهي التي تعبر عنها الأحزاب والجماعات الضاغطة، حيث قدمت عدة تعريفات للتعددية السياسية منها: «تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي في داخل المجتمع الشامل».

وقد تعددت تعاريف حول مصطلح التعددية السياسية وذلك من خلال إبراز« مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية».[3]

ونلاحظ أنه من أهم التعاريف المتداولة لدى بعض الكتاب والمفكرين والمهتمين بالظاهرة الحزبية من خلال ما قدمه كل من لابالومبارا و فينر بحيث: «الأحزاب السياسية تنظيمات دائمة تتحرك على المستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة».[4] أي أنه وبمعنى آخر تعبر عن الاعتراف بالتنوع والاختلاف في المصالح، ويجب

---

[1]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص20.

[2]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص21.

[3]– فريد علواش، " آثار التحول الديمقراطي في المؤسسات الدستورية الجزائرية "، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، 10–11 ديسمبر2005، ص 153.

[4]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص23.

السيطرة على هذا الاختلاف حتى لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد أمن واستقرار المجتمع ويبقي على كيان الدولة.

ونستنتج أن مصطلح التعددية قد ولد من رحم النموذج الديمقراطي الغربي وذلك من خلال التطورات نموذجا عالميا للديمقراطية من خلال الحريات العامة ومبدأ مشروعية التداول على السلطة.

ثانيا: السياق التاريخي للأحزاب السياسية

«الأحزاب السياسية بالمعنى العصري لها لم تنشأ إلا منذ قرن قريب، فحتى عام1850 لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، تعرف الأحزاب السياسية بالمعني العصري لها. فقد كان يوجد قديما اختلاف في الآراء، نوادر شعبية وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية إلا أن أهدافها لم يكن الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها، وفي عام 1950 بدأت الأحزاب السياسية تظهر في أغلب دول العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار الأفكار التحررية»[1]، وبالإضافة إلى هذا هناك رأي آخر لا يختلف كثيرا عن الثاني حيث يتفق لابالومبارا مع موريس دوفرجيه في أن الأحزاب وجدت في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت في انجلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1932، وفي الولايات المتحدة ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي 1830 أما في فرنسا وألمانيا كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848... وقد وضح عالم السياسة الشهير صامويل هنتنتجون أربعة شروط أساسية للأحزاب وهي: التكيف والاستقلال والتماسك والتشعب التنظيمي.[2]

وأيضا يمكن القول أن للأحزاب السياسية نشأتين مختلفتين الأولى هي نشأة تقليدية حيث كانت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1830 ويعتبر هذا العام كأقدم تاريخ بدأ فيه تداول مصطلح الأحزاب السياسية بالتداول العصري، ثم بدأت في التطور بعد الثورات التي قامت واكتسحت العالم وبداية الوعي السياسي في أوساط الشعوب، لتقوم مجددا نشأة عصرية جديدة مع مطلع 1850، ولكن كان انتشارها محتشما كذلك، إلى غاية عام 1950 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار الحركات التحررية.[3]

وعلى العموم فان النشأة التاريخية للأحزاب السياسية مختلفة، وذلك في كافة دول العالم. فأصل نشأة الحزب ضرورية لفهم كيفية سيره وعمله، وهكذا فإن نشأة كثير من الأحزاب في أوروبا والولايات

---

[1]– مريم معبود ، "المدرسة الجزائرية في برنامج الأحزاب السياسية "تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، 2013–2014، ص111.

[2]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص24.

[3]– مريم معبود ، المرجع السابق، ص111.

المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان. ويطلق الفقهاء على الأحزاب التي تنشأ أو نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها ذات أصل داخلي أي هي أحزاب نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات.(Origine Intérieure Electorale et Parlementaire des Partis).

بينما توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين، يسميها الفقهاء أحزاب ذات أصل خارجي (Origine Extérieure des Partis)، أي أن هذه الأحزاب قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات أو الكنيسة أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.[1] وسنبدأ أولا بدراسة الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

1- الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

لقد ظهرت و ولدت الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للكلمة، مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر، ثم في فرنسا. فظهرت وتطورت مع ظهور الكتل البرلمانية، في شكل لجان انتخابية، فالكتل البرلمانية تكونت بدافع وحدة العقيدة، أو المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع المهنية. ففي فرنسا تعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1789، التي ظهرت في شكل تكتلات اختلفت بإختلاف الغرض منها[2].

ففي أول الأمر إقتصرت الاجتماعات على أفراد الإقليم الواحد لتتعداه فيما بعد إلى أفراد الأقاليم الأخرى الذين يقاسمونهم وجهات النظر، وهنا تحولت الاجتماعية من إقليمية إلى أيديولوجية وذلك ببحث الأفراد عن مشاكل السياسة الوطنية العامة. بالإضافة إلى عامل المصالح كقيام بعض الكتل بصورة صريحة أو ضمنية، بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها في ذلك شأن أي نقابة. وأيضا الاهتمام بإعادة الانتخاب يلعب دورا كبيرا هنا فهو لا يفارق تماما، وإطلاقا أذهان الكتل البرلمانية وحتى تلك التي بلغت مرحلة النضج.

فأساليب الاقتراع التقنية التي تقتضي جهدا جماعيا، وبالأخص الاقتراع على أساس اللائحة والتمثيل النسبي، حيث تنشط هذه النزعة في بعض البلدان

ويرى دوفرجيه أن الأحزاب السياسية في نشأتها وتطورها يستند إلى عدة عوامل أهمها:

- قيام جماعات داخل البرلمانات، وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.
- تكوين أو ظهور اللجان الانتخابية.

---

[1]- سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص204.

[2]- فارس لونيس ،"سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2012-2013، ص39.

- حدوث اتصال وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان.[1]

2- الأحزاب ذات النشأة الخارجية:

يطلق اسم أحزاب ذات الأصل غير الانتخابي البرلماني (خارجية النشأة)، نظرا لكون الحزب أو أغلب هيئاته تكونت بمعرفة هيئة قائمة تمارس نشاطها بعيدا عن الانتخابات والبرلمان، ففي هذه الحالة يكون العنصر الخارجي واضحا للعيان.[2] فالمؤسسات والكتل التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، كالنقابات العمالية والجمعيات، التجمعات السرية، التنظيمات الدينية، وكل منها يسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية.[3]

حيث يرى موريس دوفرجيه أن مثال النقابات هو الأمثل، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية، مدين لها بوجوده بصورة مباشرة، محتفظا منها، ولمدة متفاوتة، بطابع العلمانية (Bras Séculier) للنقابات في الشؤون الانتخابية والنيابية. فالحزب الاشتراكي البريطاني هو الأكثر دلالة، حيث قام على أثره مؤتمر النقابات (Trades Unions) بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني سنة1899.[4]

وقد برز كذلك دور التعاونيات الزراعية، والتكتلات المهنية والفلاحية، ويتجلى ذلك بوضوح في البلدان الاسكندينافية واستراليا وبعض بلدان أوروبا الوسطى، وكذلك لا ننسى الجمعيات الفكرية والثقافية التي ساهمت بقدر كبير في نشأة بعض الأحزاب السياسية، ومثالا على ذلك حزب العمال البريطاني الذي ظهر تحت دفع الجمعية الفكرية الفابية (Fabian Society)، وتجدر الإشارة إلى دور بعض التنظيمات الدينية، والطلابية وقدماء المحاربين في ظهور أحزاب سياسية ذات أصل خارجي. وقد أجمعت الدراسات أن أغلب الأحزاب ظهرت قبل 1900 كانت ذات أصل أو منشأ برلماني انتخابي، في حين أن غالبية الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات أصل خارجي وما يميزها أنها أكثر مركزية وإنضباط من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني الانتخابي.[5]

---

[1]- موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة عبد المحسن سعد، القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011، ص40.

[2]- حسيبة غارو، "دور الأحزاب في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر1997-2007"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2012-2013، ص21.

[3]- فارس لونيس، المرجع السابق، ص40.

[4]- موريس دوفرجيه، المرجع السابق، ص13.

[5]- خالد توازي، "الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص39.

ومن جهة أخرى إعتبر غرامشي (Gramchi): «الأحزاب السياسية انعكاسا للطبقات الاجتماعية وتسمية لها. وهي تولد وتنمو وتتجدد حسب التحولات ذات القيمة التاريخية التي تطرأ على مختلف شرائح الطبقات الاجتماعية».[1]

المطلب الثاني: وظائف و أدوار الأحزاب السياسية

تمارس الأحزاب السياسية نشاطا سياسيا و اقتصاديا متنوعا و متعدد الأوجه و الأشكال، وعلى الرغم من أن مجمل نشاط الأحزاب السياسية يتمحور حول السعي إلى الوصول لسلطة السياسية من أجل الباحثين لوضع نماذج عديدة لها أخذين بعين الاعتبار التنوع الموجود فيها، ومن أبرز المفكرين الذين عالجوا وظائف الأحزاب نذكر منهم مثلا دافيد أبتر: فيميز وظائف الأحزاب السياسية حسب طبيعة تكون للحزب السياسي ثلاثة وظائف أساسية هي مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح واجتناب المرشحين والأعضاء. أما في النظام الشمولي للحزب وظيفتين فقط هما الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له ودور الأشراف والإدارة.[2] وكذلك نميز وظائف للأحزاب سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، ومن أهمها:

1- تنظيم المعارضة:

إن أحد وظائف الأحزاب الوصول للأحزاب إلى الحكم أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة، عن طريق تنظيم المعارضة، وللمعارضة في النظم الديمقراطية أهمية كبرى، وذلك لما تحققه وفقا وسائل قانونية تسمع للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه فالمعارضة تعتبر في النظم الديمقراطية، جزء لا يتجزأ من النظام نفسه.[3] ولذلك يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الأحزاب وهذه الوظيفة تقتضي من حزب المعارضة أن يقوم بتوجيه النقد للحكومة حيث يجب أن تكون تتضمن برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة فيما إذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم.[4]

---

[1]- فارس لونيس ، المرجع السابق، ص41.

[2]- سليمة رابحي، "الأحزاب السياسية وعملية السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008، ص44.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص213.

[4]- ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص213.

فبرنامج المعارضة وما توجه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لامناص منها في كل نظام ديمقراطي حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها واعتمادا على ما تملكه من وسائل الضغط على الحكومة أن تستجيب لرغبات الجماهير في التغيير والتعديل دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأي خطر مما يترتب عليه إمكانية حدوث التغيير في نطاق الشرعية وهو ما يطلق عليه «استمرارية المؤسسات الدستورية».[1]

2- تكوين الاتجاهات و الأفكار و توجيه الرأي العام:

وهي من بين الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجيه المواطن المحورية في حياة الحزب السياسي ومن ثم توجيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولية لديه، واستعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة.[2] ويغلب الرأي العام دورا مؤثرا في تحديد شكل النظام الحاكم وطبيعته مع انتشار الأفكار الديمقراطية، وزيادة فاعلية وسائل الإعلام لأي الرأي العام أصبح نقطة مهمة في اتخاذ القرارات السياسية.[3] ولكي تقوم الأحزاب بوظيفتهما في تكوين الرأي العام يتعين عليهما أن تربط بين الموافق الفردية و إن تنسق فيما بينهما بحيث تبلور هذه الموافق المتفرقة في رأي عام موحد يمثل اتجاها سياسيا محددا، فهو يلزم الفرد أن يمارس حقه الانتخابي ويحدد مكانه في الجماعة.[4]

3- وظيفة التعبير عن رغبات الجماهير:

و يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام و تكوينه، و عند قيامه لهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه، لما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة و عند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسط بين السلطة و الرأي العام.[5]

وتحقيقا لذلك يقوم الحزب بتجميع جهود الأفراد و يضيق على هذا التجمع طابعا سياسيا معبرا عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد. وبذلك يتضح أن الأحزاب لا غنى عنها حتى يتوافر للنظام الديمقراطي أحد دعائمه الرئيسية إلا وهي التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكومين، وهذا هو ما تقوم به الأحزاب

---

[1]- مريم معبود، المرجع السابق، ص114.

[2]- حسيبة غارو، المرجع السابق، ص37.

[3]- أمال فضلون، المرجع السابق، ص78.

[4]- ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص214.

[5]- حسيبة غارو، المرجع السابق، ص37.

باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الإدارة العامة الوطنية، فالحزب تعمل على تحويل الأفكار والمبادئ إلى برنامج واضح وهذا حسب ما تحدده الجماهير لتحقيق الأهداف المرجوة.[1]

4- تكوين و اختبار القيادات و الكوادر:

تنفق الجميع أن الأحزاب تسعى إلى كرسي الحكم و ممارسة السلطة من خلاله أو المشاركة فيها، فإنها تعتبر أيضا مدارس تلقى فيها مبادئ ممارسة السلطة و غالبا ما تتعرف الجماهير إلا على أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله في المعارك الانتخابية،[2] بمعنى أن يدفع الحزب أفضل مناضليه إلى الساحة السياسية ليتعرف عليهم الناخب، فالحزب عبارة عن جهاز يساعد المواطن على اختيار ممثليه وفي أغلب الأحيان يقوم بدفع بعملية التأهل السياسي لنجاح و استمرارية.[3] وخاصة أن الحزب يحرص من جانبه، على إقامة نوع من التدرج الرئاسي في داخل الهيئة السياسية الحاكمة، ولا يمكن للحزب تحقيق ذلك إلا عن طريق تحكم أجهزته العليا، في توزيع المناصب الحكومية التي تدعى الحزب إلى شغلها. لذلك فإن أغلب الحكام الذين حققوا نجاحا في حياتهم السياسية هو أولئك الذين تدربوا في صفوف الحزب والذين استطاعوا، بعد أن صاروا حكاما أن يتحرروا ولو نسبيا من الرؤية الحزبية المحضة.[4]

5- وظيفة التوفيق الاجتماعي:

يسعى كل نظام سياسي من أجل الحفاظ على بقاءه و استمراريته ، لهذا فإن الحزب عن طريق تأطير وتنتظم وتنسيق جهود الأفراد والجماعات وكذلك بتعبير عن طموحاتهم و مطالبهم بشكل سلمي يفرغ شحنة العنف من المجتمع و بالتالي يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي داخل المجتمع وجعله صراع الاجتماعي داخل المجتمع وجعله صراع وتنافس ديمقراطي، وعليه يحقق التداول السلمي على السلطة والحفاظ على النظام السياسي نفسه ويحقق الوفاق الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.[5]

6- وظيفة المشاركة في صنع القرارات و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها:

---

[1]- مريم معبود، لمرجع السابق، ص.ص114،115.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص215.

[3]- حسيبة غارو، المرجع السابق، ص38.

[4]- ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص215.

[5]- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 256.

ويمارس الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في عديد من الحالات دزرا بهذا الخصوص، ورغم تفاوت هذا الدور من حالة إلى حالة أخرى، إلا أن مرجعه هو طبيعة الحزب بإعتباره يمثل امتداد الأجهزة الدولة وأحد أدواتها للتعبئة والتوجيه والضبط والسيطرة في بعض الحالات، أو بإعتباره المسيطرة على أجهزة الدولة في الحالات أخرى.[1] وتوجد بعض التمايزات والاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب والتي تتمثل في تجميع المصالح والتعبير عنها والمشاركة في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها للحكم الراشد، وتجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو بين المجتمع وذلك والدولة، وتحقيق التوافق داخل المجتمع وذلك من خلال إشباع مطالب الجماعات والأفراد داخل المجتمع والمساهمة في عملية التنشئة السياسية، وعليه يجب التطرق إلى وظائف الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

أ- تحاول تحقيق التكامل القومي:

ففي بعض الدول مازلت تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية و دينية و طائفية واجتماعية وحتى اقتصادية و ترتبط عملية التكامل القومي بهدف أكبر وهو بناء، الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي أخرى دونها أو فوقها.[2]

ب- وظيفة التعبئة السياسية:

وتبرز هذه الوظيفة بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر وخاصة في القارة الإفريقية، فأخذ الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلف الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول والحزب معا، ولقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.

التعبئة السياسية ⟵ جوهرها تعظيم التأييد والمساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن:
المشاركة السياسية ⟵ جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات والقرارات ومراقبة عملية تنفيذها.[3]

ت- وظيفة الضبط والسيطرة:

---

[1]- علي الدين، هلال الدوسقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 2005، ص184.

[2]- أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، ط1، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص33.

[3]- أمين البار، المرجع السابق، ص33.

ففي بعض الدول العالم الثالث وخاصة التي أخذت بنظام الحزب الواحد في فترات سابقة ولا زالت تأخذ به حتى الآن، حيث تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.

ث- وظيفة إضفاء الشرعية:

ويمكن القول أن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي وإن لم يكن يمثلها.[1]

ج- وندرس الوظيفة التي تعبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

ح-وظيفة المشاركة في صنع القرار والسياسة العامة ومراقبة تنفيذها، إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية وهامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.[2]

وفيما سبق يمكن القول أن تعدد الوظائف لدى الأحزاب السياسية، يرجع إلى شكلها وحسب طبيعة الأنظمة السياسية التي توجد فيها، وبعبارة أخرى نستطيع أن نحدد وظيفة واحدة للأحزاب وهي كونها الوسيط بين الشعب والسلطة، وتقوم بمهمة التعبير عن الإرادة والمطلب الشعبية لإمتصاص الصراعات داخل المجتمع بهدف إستقرار النظام السياسي وهذا عن طريق قربها من المواطنين، وقدرتها على الحصول على الثقة من طرف الشعب.

المطلب الثالث: تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية

هناك تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية، إذ ليس هناك معايير موحدة للأحزاب وإنما تصنف حسب الصفات والخصائص التي يتوفر عليها كل حزب: أهدافه، حجمه، برنامجه، إيديولوجيته وكذلك حسب النظام السياسي الذي يتواجد فيه. فمعظم الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير أساسية:

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.

---

[1]- علي الدين، هلال الدوسقي، المرجع السابق، ص.ص183،184.

[2]- أمين البار، المرجع السابق، ص34.

حيث يقسم موريس دوفرجيه الأحزاب السياسية انطلاقا من معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب، إذ يرى أن هناك صنفين من الأحزاب: أحزاب الإطارات وهي الأحزاب التي نشأ داخل المجموعات البرلمانية، والصنف الثاني الأحزاب الجماهيرية التي نتجت عن محاولات خارجة عن نظام الحكم تعود إلى الرابطات الاجتماعية السرية، الجمعيات الكنيسة، النقابات العمالية التي تنشط داخل المجتمع، وليس لها مثيل سياسي على المستوى البرلمان.[1]

وقد اعتمد موريس دوفرجيه في تصنيفه على أساس الخصائص التنظيمية للحزب، ويرى بأنها تتجسد في ثلاثة أنماط:[2]

1- **أحزاب الأطر**: فهي تركز وتبحث عن النبلاء وذوي النفوذ لدعمها سياسيا وحتى في الانتخابات، وتعتمد على التمويل المادي الذي تحصل عليه من شبكة التبرعات كبار رجال الأعمال، ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية، وشكل ظهورها الأولي كان في شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية.
2- **أحزاب الجماهير**: ويرجع ظهورها بتوسع الاقتراع العام، وتهدف لضم أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفها، والعمل على تعبئتهم وتأطيرهم إيديولوجيا، عبر بنية هرمية منظمة تكون قاعدتها الأساسية هي الشعبة وقمتها القيادية هي المؤتمر العام.
3- **الأحزاب النضالية**: وهو يشبه نوعا ما أحزاب الجماهير كونه يبحث عن التأييد الجماهيري وتعتمد هي الأخرى على التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين، ولكن تتميز عنها بإيديولوجيتها الشمولية وتنظيمها الهرمي ذو الطابع العسكري، والأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي أقل حجم من الشعبة.[3]

ليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع كما ذكرنا سابقا لاختلافات في طبيعة الحزب واختلاف الأنظمة السياسية.

كما اقترح عالم السياسة جون شارلو تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار أهداف الحزب وإستراتيجيته، ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع:[4]

---

[1]- سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص213.

[2]- عبد القادر عبد العالي، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2007-2008، ص60.

[3]- عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص61.

[4]- أمين البار، المرجع السابق، ص30.

1- **أحزاب الأعيان:** وهي تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

2- **أحزاب المناضلين:** وهي تعطي أهمية بالغة للمنتسبين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.[1]

3- **أحزاب التجمع:** حيث تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.[2]

سنتطرق الآن لتصنيف الأحزاب السياسية في العالم العربي والتي تعتمد على معايير مختلفة وحسب درجة المؤسسية وأساليب العمل:

أ- **أحزاب الأشخاص:** فهي تدعو إلى التغيير المعتدل وتقبل المنافسة، حيث يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من مالكي الأراضي الزراعية، وكبار التجار، ولكن شعبيتها محدودة، وهي قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى. وتعتمد على أسلوب الخطابة والحوار.

ب- **أحزاب الكوادر:** قد ظهرت لتعارض النظام القائم، اتسمت بإيديولوجيتها الثورية، وترفض المنافسة الحزبية، تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.[3]

ت- **أحزاب الحركة الوطنية:** هي التي ظهرت كرد فعل على الاحتلال الاستعماري، كان هدفها الاستقلال، انتشرت في الريف أكثر من الحضر، كان للشخصية الكاريزمية دورا هاما في إطارها.

ث- **أحزاب النظام الحاكم:** كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة، وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية.[4]

ج- **الحركات الدينية:** ظهرت في العشرينيات لتكون أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت في السبعينيات، تدعو إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع، وتتصدى للنظام، ولا تتحمس للمنافسة الحزبية.[5]

---

[1]- المرجع نفسه، ص31.

[2]- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي "ميدانه وقضاياه"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص103.

[3]- أمين البار، المرجع السابق، ص31.

[4]- المرجع نفسه، ص32.

[5]- Nicolas Larnaudie," Partis Politiques et Démocratie", www.lemicrocosmerecherches. Blogspot.com, 24/03/2007, consulté: 21/03/2016.

عموما فان تصنيفات الأحزاب متعددة ومتداخلة مع بعضها البعض، خاصة في الأحزاب السياسية العربية بحكم أنها حديثة النشأة مقارنة بالأحزاب في العالم الغربي، فهي في الأصل عبارة عن حركات تحررية وطنية تسعى للاستقلال، وذلك في ظل نظام الحزب الواحد بعيدا عن المنافسة الحزبية.

ثالثا: تصنيف النظم الحزبية:

ويميز الباحثون في مجال القانون الدستوري والعلوم السياسي بين صنفين من النظم الحزبية، نظم حزبية تنافسية قائمة على معيار التناوب على السلطة ونظم حزبية غير تنافسية وهي قسمين تعددية حزبية مقيدة وتعددية حزبية محققة قانونا ومقيدة فعلا. «فتختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي، والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية، هي النظام الديمقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلطي. وهناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية، لكن أكثرها شيوعًا هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية».[1]

1- **النظم الحزبية التنافسية:** (Les Système Compétitifs)

ويشتمل هذا الصنف على ثلاثة أنواع هي: نظم التعددية الحزبية، ونظام الحزبين، ونظام الحزب المهيمن.

❖ **نظام التعدد الحزبي:**

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة ايطاليا-ألمانيا- بلجيكا- هولندا- فرنسا- النرويج- الدانمارك).

ويتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لا تستطيع إحداها الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الائتلاف مع الأحزاب الأخرى. [2]

وهذه الأحزاب تكون عادة ضعيفة لأنها لا يمكنها من تحقيق أهدافها بالصورة التي ترغب فيها، ومع هذا يعد هذا النوع من الأنظمة أكثر انتشارا، ومن جهة أخرى يصعب تحديد التعددية الحزبية، وكثرة الأحزاب مرده الاختلافات والتناقضات الموجودة داخل المجتمعات كالاختلافات

[1]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص129.

[2]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص129.

السياسية والاجتماعية والصراعات العرقية والدينية والعنصرية.[1] حيث يعتبره العديد من الدارسين أنه عماد النظام الديمقراطي.

❖ **نظام الحزبين:**

ويتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين يتنافسان للوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى الائتلاف[2]. وهي كذلك نسق مستقر الناجم عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين وحائزين على معظم المقاعد البرلمانية، ومتداولين على السلطة،[3] وكأمثلة لهذا النظام فمثلا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية الحزبين الكبيرين (الديمقراطي والجمهوري) إضافة إلى أحزاب صغيرة وكثيرة منها الحزب الشيوعي والاشتراكي وأحزاب محلية وأخرى قومية، ونفس الأمر نجده في بريطانيا الحزبين المحافظين والعمال وهناك أحزاب صغيرة كحزب الأحرار، ويتميز هذا النوع من النظام في البلدان الأنجلوسكسونية.[4]

❖ **نظام الحزب المهيمن:**

حيث توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية وان ظهر في دول ديمقراطية- بغض النظر عن طابعها الاقتصادي ومدى النمو فيه- وكأمثلة له فمثلا نجد اليابان والهند وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينيات القرن الماضي. [5]

2- **النظم الحزبية اللاتنافسية:** (Les Systèmes non-Compétitifs)

- **نظام الحزب الواحد:**

وهو نظام شديد السيطرة، فهو آخر درجة في منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب، وإن أساء نظام الحزب الواحد أو الشديد السيطرة استغلال مركزه بين الأحزاب الأخرى فإنه لا يتيح الفرصة

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص150.

[2]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص130.

[3]- حسيبة غارو، المرجع السابق، ص32.

[4]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص.ص130،131.

[5]- مريم معبود، المرجع السابق، ص122.

للتنافس، ومن ثم يجعله الحزب الوحيد المحتكر للعمل السياسي، إذ يمكن القول أن النظم غير التنافسية هي تعبير لنظام الحزب الواحد.[1]

ويعتبر نظام الحزب الواحد من الأنظمة التي لا تسمح بالمنافسة السياسية والانتخابية خارج إطار الحزب الواحد، وهذا باختلاف ظروف البلدان التي تعتمد على هذا النوع، فمثلا بعض البلدان نتيجة لنظامها الشمولي واعتمادها على إيديولوجية رسمية ألفت جميع الأحزاب واعتمدت حزبا واحدا لقيادة البلاد.[2]

وبعض بلدان العالم الثالث هي أيضا اعتمدت نظام الحزب الواحد نتيجة دور الحزب في الحركات التحررية للبلد. كما يتفاوت وضع الأحزاب الأخرى بين الحظر المطلق أو تحالفها السياسي مع الحزب المهيمن والذي يتحول فيما بعد إلى حزب واحد من الناحية الفعلية كما وقع مع حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق.[3] فوجود الحزب عمليا لا يكون مسموح بوجود أحزاب أخرى، وإذا حدث ذلك فتكون سرية وغير مصرح بها أو غير مسموح لها بالنشاط. [4]

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي

لقد إكتسبت مسألة التحول الديمقراطي في الدراسات السياسية أهمية متزايدة منذ السبعينات القرن الماضي اثر ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، حيث قدمت العديد من الدراسات والنظريات التي تفسر أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي ومقوماتها في دول العالم الثالث، وخاصة في العالم العربي، وبما يعكس الاهتمام بمحاولة الوصول إلى نموذج تفسيري لغياب الديمقراطية، والبحث على الآليات التي تدفع بعملية التحول. سنتناول في هذا المبحث معنى التحول الديمقراطي، والمقاربات النظرية المختلفة التي ستتناوله.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي ومراحله

تعتبر عملية التحول الديمقراطي أو (الدمقرطة) Democratization واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في العالم الثالث خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات للقرن العشرين، حيث

---

[1]– سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص236.

[2]– عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص65.

[3]– عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص65.

[4]– نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص132.

تزايدت حالات الانتقال من النظم اللاديمقراطية بصورها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية– أو هكذا يفترض تقوم على التعددية الحزبية. وهذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات نظرية وتطبيقية ركزت على عدة عناصر أساسية هي:[1]

- البحث عن أسباب وخلفيات التحول من نظم لا ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.
- رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول في الحالات المعنية.
- تحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول.
- رصد وتحليل مخرجات عملية التحول سواء على الصعيد الأطر الدستورية والقانونية أو الأبنية والمؤسسات السياسية، أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية، أو النظم والعمليات الانتخابية.

ومن جهة أخرى مرتبطة بالبعد العلمي للموضوع، فرضت التطورات والتغيرات الكبيرة التي عرفتها الساحة السياسية بالانتقال من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم خاصة (دول العالم الثالث) خلال العقدين الأخيرين، تحديات عديدة، وطرحت تساؤلات هامة على المفكرين والباحثين في ميدان العلوم السياسية، حول مناهج ومقتربات وأدوات التحليل، والمفاهيم والنماذج النظرية في حقل السياسات المقارنة.

حيث أن تجارب الإصلاح السياسي التي انطلقت من جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات من القرن الماضي ثم في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، فآسيا وإفريقيا في نهاية الثمانينات التي شكلت ما أصبح يعرف "بالثورة الديمقراطية العالمية" أو "ظاهرة عولمة الديمقراطية"، أو كما اسماه "صامويل هنتنتجون" Huntington "بموجة الثالثة من التحول الديمقراطي" أبرزت تفاعلات جديدة غير مسبوقة بين المتغيرات الداخلية والبيئة الدولية وقوى أو فئات اجتماعية.[2]

دافعة للتحول الديمقراطي لم تكن تهتم بها الدراسات السابقة في حقل السياسة المقارنة. كما طرحت أشكالا جديدة للعلاقة بين التغيير السياسي، الاجتماعي والتغير الاقتصادي، وأيضا ظهرت من تجارب

---

[1]– توفيق حسين إبراهيم، " دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث "، في: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص178.

[2]– أمين البار، المرجع السابق، ص51.

وخبرات الإصلاح السياسي آليات جديدة أو مستحدثة لصناعة تحولات واسعة المدى والنطاق نحو الدمقرطة على المستوى العالمي.[1]

ويمكن القول أن هذه التطورات المتلاحقة أوجدت تحديا نظريا جديا على حقل السياسات المقارنة الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية وحتى تلك التساؤلات المثارة بوضعيتها التقليدية حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبالضبط مع الانهيار الكبير للاتحاد السوفياتي عن تقديم تفسير منهجي ونظري لهذه التحولات أو هذا المد العالمي محو الديمقراطية وتهاوي (بصفة متتالية) عدد كبير من النظم السلطوية.[2]

I. مفهوم التحول الديمقراطي:

إن أول ما يلفت الانتباه هو أن مفهوم التحول الديمقراطي يأخذ الكثير من خصائصه من مفهوم الديمقراطية ذاته. ولهذا فالتحول الديمقراطي يعني "...تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية..." أو بتعبير آخر وكما يشير البعض "... الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي..."[3]

ويعرف "فيليب شيميتر" التحول الديمقراطي أنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل.. إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.."[4]

ومن جهته يرى صامويل هنتنتجون أن التحول الديمقراطي:" على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية، فهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام تسلطي مغلق (لا يسمح بالمشاركة السياسية الواسعة لعموم الشعب ولا يسمح بتداول السلطة) إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع.[5]

---

[1]– المرجع نفسه، ص52.

[2]– أمين البار، المرجع السابق، ص53.

[3]– حسن سلامة، " التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر من1981 إلى 1993"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص14.

[4]– بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص28.

[5]– صامويل هنتنتجون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1، القاهرة: مركز ابن خلدون، 1993، ص59.

وبمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل. تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ.[1]

فالأستاذ صامويل هنتنتجون عرف موجة التحول الديمقراطي: "بأنها عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية ".[2]

ويعرف روستو التحول الديمقراطي بأنه:"عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع".[3]

وكذلك يعرفه المفكر العربي المغربي محمد عابد الجبري:"بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على المؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:[4]

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.
- دولة المؤسسات وهي يقوم كيانها على المؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني و الحزبي.

تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

II. مراحل التحول الديمقراطي:

---

[1]– نفيسة زريق، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008–2009، ص18.

[2]– صامويل هنتنتجون، المرجع السابق، ص73.

[3]– زهية غرابلي، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص28.

[4]– شهرزاد صحراوي، "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص10.

قبل التعرض لمراحل التحول الديمقراطي يجدر بنا التذكير بأن هذه المراحل تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة وأنه توجد في إحدى هذه المراحل مؤسسات النظام القديم بجانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، ويذهب عدد من العلماء إلى التأكيد أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير مقصودة كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسوبة.[1] لذلك يجب تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمر مهم لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

وبالنسبة لمراحل عملية التحول الديمقراطي، فقد ميز كل من "جليرمو أودونيل" " Jelermo O'donnel" و"فيليب شميتر" "Philipe Schmaiter" بين مرحلتين نوعيتين هما: التحول إلى الليبرالية السياسية ثم التحول إلى الديمقراطية ذاتها.[2]

ومع ذلك وبهدف الدراسة والتحليل يمكن الفصل بين هذه المراحل وتقسيمها إلى أربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا:

1. مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من نظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.[3]

حيث ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الانقلابات والمؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني التحول الديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية.[4]

---

[1]- حسن سلامة، المرجع السابق، ص15.

[2]- بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص.ص28،30.

[3]- أميرة إبراهيم حسن دياب، "التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)"، مذكرة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص22.

[4]- شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص12.

وبالتالي إن انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الأخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم.[1]

2. مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:

تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويحدث هذا التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.[2]

مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيها بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق.[3]

حيث تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تطور ديمقراطي محتمل فيما بعد. وهنا يتفق دارسوا تلك المرحلة أنه إلى جانب إجراء انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، وكذلك لابد أن تشتمل على تعديلات وتغييرات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية وضمان الحريات المدنية.[4]

وقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية "ادم برجيفورسكي" بأنها تشبه آلة الغزلPin Ball فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى الأسفل بطريقة شديدة سريعة.[5]

3. مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:

وهي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة[6]، وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية. كما أن رضا النخبة الحاكمة

---

[1]– أمين البار، المرجع السابق، ص79.

[2]– المرجع نفسه، ص80.

[3]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص28.

[4]– أمين البار، المرجع السابق، ص80.

[5]– عامر محمد الجبو، "أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في فترة 1987–2003"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، 2006، ص12.

[6]– أمين البار، المرجع السابق، ص81.

بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي.[1]

4. مرحلة النضج الديمقراطي:

وهي تعتبر أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.[2]

وتهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي والرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها. وإجمالا تحقق هذه المرحلة من جهة الديمقراطية الاجتماعية بحيث يتمتع المواطنون بحقوقهم وواجباتهم فحسب "جون لوكا" (أن التحرك نحو الديمقراطية...عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة...وتوسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا، أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة).[3]

ومن جهة ثانية لتحقق الديمقراطية الاقتصادية التي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد. ويمكن القول أن مراحل التحول الديمقراطي تتطلب ثلاث آليات الأولى هي آلية تجسيد أصل السلطة عن طريق العملية الانتخابية، والثانية هي آلية ممارسة السلطة بواسطة التداول السلمي، وثالثة آلية توازن السلطة بالفصل بين السلطات.

III. التحول الديمقراطي وبعض المصطلحات المرتبطة به:

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المتشابهة والقريبة منه في معناها كالانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي، الإصلاح السياسي، وفي الوقت الذي نلحظ أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل والتقاطع نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية والتفصيلية، وسنحاول في هذه الدراسة الإشارة إلى بعض القواسم المشتركة بينهما على النحو التالي:

- **التحول الليبرالي:** (Liberalisation)

---

[1]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص28.

[2]– أمين البار، المرجع السابق، ص 83.

[3]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص28.

يقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات، والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم.[1]

وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة، لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها (خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات).[2]

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة وصياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.[3]

وبالتالي إن التحول الليبرالي ⟵ التحول التام إلى الديمقراطية، وقد لا يؤدي إلى ذلك.[4]

- **الانتقال الديمقراطي:** (Democratic Transition)

يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها، وفي إطار يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية، كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها وفي منهجها واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي.[5]

- **رسوخ الديمقراطية:** (Democratic Consolidation)

---

[1]– شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص15.

[2]– أمين البار، المرجع السابق، ص88.

[3]– بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص.ص32،33.

[4]– صامويل هنتنتجون، المرجع السابق، ص68.

[5]– علي خليفة الكواري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.ص 136، 137.

أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذين يسعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة وضع طرق لضمان استقرار الديمقراطية (ضمان ديمومتها) في دول العالم الثالث بشكل خاص.[1]

إن هذا الاهتمام والجدل تعكسه مكانة هذه المرحلة كمرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي تستغرق مدى زمنيا طويلا نسبيا وتكون محصلة لكفاح من أجل الديمقراطية تقوده بعض القوى والفئات السياسية والاجتماعية وهذا ما أسمته "تاتي فان هنان" "Vanhanen Tatu" استراتيجيات الفعل السياسي (Political Action Strategies). [2]

- **الإصلاح السياسي:** (Political Reform)

فالإصلاح السياسي هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وعلى العموم فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة. فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام.[3] وبالتالي إذا اعتبرنا أن الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في البيئة الداخلية والخارجية. فان التحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا الى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.[4]

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن التحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

IV. عوامل التحول الديمقراطي:

إن النظام السياسي في حركية دائمة فهو حسب "دافيد ايستون" "David Easton" يعيش في بيئة يتبادل فيها التأثير والتأثر، وهذه الأنظمة التي تعرف التحول تعاني من اختلالات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ما يؤدي إلى المطالبة بتغيرات وتحسين الأوضاع.

---

[1]– أمين البار، المرجع السابق، ص92.

[2]– توفيق حسين إبراهيم، المرجع السابق، ص189.

[3]– أمين البار، المرجع السابق، ص.ص93،94.

[4]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص30.

- وعليه فالدول التي تنتهج التحول الديمقراطي لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي:

1) العوامل الداخلية:

أ- دور القيادة والنخب السياسية:

وهنا نقصد بالقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدرة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول مما يوصلها إلى السلطة. وهناك من يرى أن القيادة في العالم الثالث لا يطبقون الديمقراطية الحقة وذلك مخافة لتضرر مصالحهم وهذا الرأي لا يشمل ذوي السلطة فقط بل أيضا المسؤولين الحكوميين أو العسكريين أو ملاك الأراضي... الذين يسيطرون على السلطة ويوجهونها حسب مصلحتهم.[1] وبالتالي إن من أهم عوامل التي تدفع لاتخاذ القرار أو عدم اتخاذ القرار التحول الديمقراطي وكذلك نجاح أو فشل التحول هي أن عملية التحول تحتاج إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار.[2]

ويتطلب التحول الديمقراطي الاهتمام بالحرية السياسية كقيام النخبة السياسية الحاكمة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإفساح المجال أمام المناقشات السياسية، وأن يكون هناك إحساس متعاظم من القيادة بالتكلفة المتزايدة التي يتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي.[3]

ب- انهار شرعية النظام:

ويقصد به فقدان النظام شرعيته في الحكم ولم يعد يستطيع التغلغل في كل شبر من أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع. فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات التي تتوقف عليها قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار أو الفشل.[4]

---

[1]- الهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيصر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص79.

[2]- سمية عطاء الله، " دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج لجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص22.

[3]- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص32.

[4]- إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص22.

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام، ومن هذه الأسباب: [1]

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضا أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف القيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فان التمييز الذي يمارس ضد الجماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ وحجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف منها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- ضعف دور مكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإدارة العامة، ومن ثم عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.
- التغير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلا للحكم التسلطي وبالتالي أقل تسامحا معه، خاصة وأن شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته على إيجاد والمحافظة على الاعتقاد بان المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب للمجتمع.[2]

وبالتالي يمكن القول أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة أو بطريقة آلية إلى انهياره، وإنما تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

ت- الأزمة الاقتصادية:

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي ما بعد الاستعمار ودفعا لها بانتهاج الديمقراطية والقيم ببرامج التعديل الهيكلي وهذا بطبيعة الحال كان له انعكاس على الحياة السياسية هذا كما أوضح افتراض اقتراب الاقتصاد السياسي.[3] ولقد لعبت التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية في بداية الثمانينات دورا هاما في

---

[1]- أمين البار، المرجع السابق، ص97.

[2]- أمين البار، المرجع السابق، ص98.

[3]- سمية عطاء الله، المرجع السابق، ص23.

دفع عجلة الديمقراطية، لأنه أكثر من سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع حجم المديونية...[1]

مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية والنمو المكلف إلى انتشار الفساد وإهدار المال العام، كما يهدد بإبعاد الاستثمار إلى الخارج أو باتجاهه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة سريعة العائد، مما يؤدي إلى نقص في العملة الصعبة وهبوط الاستثمار في الإنتاج، فتحدث سلسلة من الانهيارات الاقتصادية وموجة عنف ومعارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وزيادة المطالبة بالتحرر الليبرالي.[2]

ث- تزايد قوة المجتمع المدني:

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مجرد إجراءات شكلية، ولا يمكن اعتبارها مرهونة فقط بإدارة النظام السياسي ولكنها أيضا مشكلة المجتمع المدني ذاته، فالتحول الديمقراطي له طرق عديدة قد يحدث من أعلى أو من أسفل عن طريق القاعدة الشعبية أو الدولة في أحيان أخرى، وعليه فالعملية مرهونة بمدى ما تسفر عليه العلاقة الجدلية بين النظام السياسي والمجتمع المدني وطبيعة التفاعل بين الطرفين.[3]

وعليه فالمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام ومعايير الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي الشريف. ولذلك يمكن القول أن للمجتمع المدني قوة تكمن أهميتها في الدفع إلى التحول الديمقراطي، خاصة أنه عامل يزعزع مركز الأنظمة السلطوية.[4]

إن هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، ورغم أن هذا الانفتاح كان مقيدا إلا أن هذا الخيار الديمقراطي جاء نتيجة عجز هذه الأنظمة عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي.[5]

---

[1]- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص37.

[2]- صامويل هنتنتجون، المرجع السابق، ص120.

[3]- فواز العابد، "النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي دراسة تجربة المملكة المغربية 1996-2010"، مذكرةماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 دالي إبراهيم، 2012-2013، ص54.

[4]- أمين البار، المرجع السابق، ص100.

[5]- المرجع نفسه، ص101.

2) العوامل الخارجية:

ويقصد بها التأثيرات البيئية الخارجية على الأنظمة السلطوية في إحداث التحول الديمقراطي وفقا لمصالحهم وتزايد دورها كثيرا بفعل ثورة الاتصالات ومن هذه العوامل:

أ- دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية:

يمكن الإشارة إلى دور المؤسسات المالية الدولية وضغوط هذه المؤسسات والمنظمات بما يسمى "بالمشروطية السياسية والاقتصادية" على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية ونؤكد هذه المؤسسات على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية.[1] فهناك مصادر للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية، والهيئات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المعنية، وكانت وسيلتها لتحقيق هذه الغاية هي التهديد بوقف المعونات والتسهيلات المادية أو بلوغ حد توقيفها وفرض الحصار الاقتصادي والعزلة على الدول التي لم تلتزم بشروط الحصول على المساعدة، وعلى رأسها شرط التحول الديمقراطي، وفتح المجال السياسي.[2]

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي رؤية السائدة ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "أنديك" في معرض حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم.[3]

ب- النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

شهد العالم مع نهاية الثمانينات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق وأوروبا وحول أغلبها لبدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغيرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى القوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة.[4]

هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه محو التغيير والإصلاح لدى حكام الأنظمة السلطوية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة. حيث أدى الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية، وفضل وعجز النظم السلطوية ونجاح

---

[1]- سمية نوي، "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر(1996-2001)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 19.

[2]- أمين البار، المرجع السابق، ص.ص102،104.

[3]- بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص41.

[4]- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص35.

النظم الديمقراطية جعل من الصعب تحدي الإرادة الدولية ومقاومة رياح التغيير، خاصة وأن الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية قامت بالضغط على النظم غير الديمقراطية لإجراء تعديلات وإصلاحات تحت مسمى الديمقراطية، وذلك بعد تجلي الاتحاد السوفياتي عن دعمه للنظم الشيوعية. وقد فتح هذا الاتجاه الجديد الطريق لتغييرات عميقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا.[1]

ت- العدوى أو الانتشار:

ويقصد بها (كرات الثلج) نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دولة أخرى بانتهاجه وهو من الأسباب التي أدت إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية ولعل وجود نماذج ناجحة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية ولقد أظهر أثر هذه النماذج عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا وتظهر أهمية ذلك الآن في التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، وقد لعب أيضا التقارب الجغرافي والتشابه دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى.[2]

المطلب الثاني: المقاربات والمداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي

لقد حظيت الديمقراطية باهتمام كبير في الفكر الغربي فاق العديد من الجوانب حيث انشغل باحثون في العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتاريخ وغيرها ببحث وتحليل إشكالية التحول الديمقراطي، حتى أن الكثير من الدراسات والأبحاث تراكمت وكشفت عن وجود اتجاهات نظرية في تحليل عملية التحول الديمقراطي وقد استنبطت تلك النظريات من عدة تجارب في العالم[3]، ويمكن إجمال الاتجاهات النظرية في ثلاث مقاربات أو مدارس رئيسية وهي:

أولا: المدخل التحديثي:

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي ويؤكد على عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي.[4]

وتركز مدرسة التحديث على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، حيث يحاول هذه المقاربة تحليل عوامل

---

[1]- أمين البار، المرجع السابق، ص.ص 104،105.

[2]- الهام ثابت سعيدي، المرجع السابق، ص.ص 82،83.

[3]-علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص.ص132،133.

[4]- نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007،2008، ص36.

نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة بدل عناصر الانقسامات العمودية الأخرى كالإثنية والطائفية والانفصالية.[1]

ومن أهم ممثلي هذه المدرسة "ادم سميث" باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجاه، من خلال دعوته لليبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادي. حيث أن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة والاستقرار السياسي.[2] فكما توفر التنمية الاقتصادية ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل والحراك الوظيفي وتطور التنظيمات الجماعية، يكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي هي: [3]

- ترشيد بناء السلطة من حيث بناء سلطة الدولة على أسس عقلانية.
- تمايز البنى والوظائف السياسية.
- تدعيم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع.
- إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي الأخير يمكن القول أن المقاربة التحديثية تحاول التأكيد على أن الهوية الوطنية المشتركة ودورها في ظل الدولة التحديثية أو دولة المؤسسات يؤدي إلى الشرعية في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وذلك مع بروز مؤشرات كانتشار التعليم والحراك الاجتماعي واستخدام أدوات الاتصال وغيرها وهو ما يساعد على ولادة الديمقراطية وتعزيزها.

ثانيا: المدخل الانتقالي:

تمثل هذه المدرسة حيزا واسعا في أدبيات العلوم السياسية وهي تركز على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب، مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلميا الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي، تؤكد هذه المقارنة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة

---

[1]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص44.

[2]– نبيل كريبش، المرجع السابق، ص.ص36،37.

[3]– عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص.ص95،100.

الوطنية،[1] وهناك احتمال أنه يتعذر الانتقال الديمقراطي بفعل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له.[2]

فقد ركز كل من "يوسي شين" "Yossi Shain" و"جان لينز" "Juan Linz" سنة 1995 وهم ينتمون إلى المدرسة الانتقالية فقد ركزوا على المرحلة الانتقالية، حيث يريان أن النظام السلطوي عندما يبادر بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، إلا أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الدمقرطة(Democratisation) لأن الانفراج النسبي في حقل الحريات العامة قد يتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى،[3] ومن هنا تبدأ المواجهة بين النظام وقوى المعارضة، ويضم النظام عادة المتشددين والإصلاحيين المنفتحين.

أما المعارضة فتضم المعتدلين والمتطرفين وتتوقف نتائج المواجهة – حسب رأينا– بين الطرفين بناءا على العلاقة بين نوعية تلك الفئات وتتضح لنا في هذا السياق نوعين من تلك العلاقة:

- قد يقع تحالف بين المنفتحين في السلطة والمعتدلين في المعارضة وهنا يكون الانتقال أو التحول الديمقراطي أكثر سهولة.
- قد يقع تحالف بين المتشددين في السلطة والمتطرفين من المعارضة، وهنا يكون الانتقال أو التحول الديمقراطي أكثر صعوبة.

فمن خلال هذه العلاقة يمكن معرفة كيفية التعامل النخب الحاكمة في النظام مع قوى المعارضة.

ثالثا: المدخل البنيوي:

ينطلق البنيويون من مقاربة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة، والدولة من جهة ثانية وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، وتركز المدرسة على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، كما تحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية.[4]

---

[1]– علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص56.

[2]– عزمي بشارة، إشكالية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996، ص59.

[3]– عزمي بشارة، المرجع السابق، ص58.

[4]– علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص.ص 55،56.

وعلى حسب رأينا يتضح أن التحول الديمقراطي يتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي ستفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، ومن جهة أخرى فغيابها في ظل الصراعات الاجتماعية التي يحدد مسارها ملاك الأراضي والفلاحين، وبالتالي فان هذا المدخل يركز على أهمية الطبقة الوسطى في التحول الديمقراطي.

وبالإضافة إلى المداخل الثلاث يمكن أن ندرج كذلك النمط الثقافي أو مدخل الثقافة السياسية، كونه موضوع رئيسي في النظريات الدينامية والموجهة أثناء عملية التحول الديمقراطي وترسيخه:

رابعا: مدخل الثقافة السياسية:

حيث أخذت نظرية الثقافة السياسية عن أ{سطو بوجه الخصوص الالتفات إلى أهمية الاعتدال والتسامح، والى مخاطر التطرف السياسي ومبادئ تحرير الشعوب التي لا يزال صداها يتردد في الكتابات المعاصرة، حيث يقوم تطوير النمط الثقافي على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بين النخب السياسية.[1]

بصفة عامة إن الثقافة السياسية تشير إلى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس فإنها تشمل الكثير مما كان مرتبطا ببعض المفاهيم الأخرى مثل الأيديولوجيا السياسية والرأي العام والطابع الوطني، فالثقافة السياسية إذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع، وبهذا المعنى فان الثقافة السياسية تعني توجهات وأراء الأفراد حول واقع الأداء، أي أنها تعني الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين.[2]

فالتحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.[3]

---

[1]– فواز العابد، المرجع السابق، ص65.

[2]– طارق عاشور، "تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997–2007"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008،2009، ص.ص61،62.

[3]– فواز العابد، المرجع السابق، ص66.

المطلب الثالث: أنماط وآليات التحول الديمقراطي

أولا: أنماط التحول الديمقراطي:

ويقصد بأنماط التحول تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي، أو هي المسارات التي تتخذ للوصول إلى الديمقراطية. وقد اختلف الباحثون حول أشكال التحول، يمكن التمييز بين ثلاث أنماط رئيسية للتحول هي:[1]

أ- نمط التحول من أعلى: (Transformation)

ويسميه البعض "بمنحة الديمقراطية" في هذا النمط تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية. ويكون الدافع في الغالب حينما تشعر القيادة والنخبة الحاكمة أن الانشقاق على النظام القائم قد تصاعدت حدته وأن محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع، لذلك تأخذ بزمام المبادرة وتمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقة في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها وإطالة عمرها.[2] حيث يتميز هذا النوع من التحول بالسمات التالية:

- أن قادة النظام السلطوي يمكنهم قلب محاولتهم ومبادرتهم إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.
- أنه بإمكان القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعملية السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد، فيما ينتج ديمقراطية مفيدة نظرا لاستمرار بعض القادة السابقين في هيكل السلطة بما يمكنهم من استمرار مقومة الإصلاحات الديمقراطية التي تضر مصالحهم.[3]

---

[1]- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص40.

[2]- جاك ماريل، نزوانكو، إفريقيا والديمقراطية، ترجمة فرحات توما، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 128، ماي1991، ص135.

[3]- بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص48.

ومن أمثلة التحول من أعلى في إفريقيا: مبادرة الرئيس المصري "أنور السادات" للانفتاح السياسي عام 1976 والتي اعتبرها البعض خدعة سياسية، ومبادرة الرئيس الزائيري "موبوتو" بالتحول للتخلص من الضغوط المتزايدة على نظامه.[1]

ب- نمط التحول من خلال التفاوض: (Transplacement)

وفقا لهذا النمط تؤطر النخبة الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددا بعد الاستقرار الداخلي وعرضا لضغوطات عنيفة تنذر بانهيارها، ومصدر تلك الضغوطات الرأي العام والضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسا متزايدا للديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أنه في الكثير من الحالات تجري النخبة الحاكمة مع المعارضة مفاوضات سرية وعلنية للوصول إلى حل يحمي مصالح الأطراف الفاعلة وعن العوامل التي تدفع الأطراف للمفاوضات هي من جهة شعور المعارضة بافتقادها إلى القوة الكافية التي تساعدها على الإحاطة بالنظام القائم ومن جهة ثانية تعرض النظام إلى ضغوطات داخلية وخارجية كبيرة، وبالتالي عادة ما تتوج تلك المفاوضات بالتوقيع على ميثاق أو إتفاق[2].

ومن أمثلة التحول من خلال التفاوض حالة الجزائر حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف والواسع النطاق في أكتوبر 1988.[3]

ث- نمط التحول من خلال الشعب: (Replacement)

وهنا يمكن التحول الديمقراطي مفروضا من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة، ويبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى بدء في الإصلاحات المطلوبة عليها لتحتوي الأزمة المتفاقمة. ومن أمثلة التحول من الأسفل ما حدث في ساحل العاج والغابون.[4]

ثانيا: آليات التحول الديمقراطي

---

[1]- حسن سلامة، المرجع السابق، ص33.

[2]- مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص41.

[3]- المرجع نفسه، ص42.

[4]- جاك ماريل، نزوانكو، المرجع السابق، ص.ص 134،135.

هناك العديد من الآليات ويمكن رصد أهم هذه الآليات فيما يلي:

1- التعددية السياسية:

وتعرف بأنها مشروعة تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما، هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية، أي أنها تعبر عن الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والاختلاف في المصالح، وتقنين ذلك الاختلاف حتى لا يتحول الى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة.[1] وعليه فالأحزاب تعتبر قنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، إذ أنها تقوم بتحويل مطالب الشعب إلى مقترحات محددة يمكن التعامل السياسي معها.

2- تفعيل دور المجتمع المدني:

ويعتبر المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات الطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح الإدارة السليمة لتنوع والاختلاف، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية ولا تمارس السلطة. فالمجتمع المدني يعبر عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة. وهو عبارة عن توجيه الرأي العام نحو تفعيل المشاركة السياسية للحد من السلطة القهرية ذد الشعب وبهذا لإرساء قواعد الحكم الديمقراطي.[2]

3- بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:

تساعد الثقافة السياسية على تحقيق التحول الديمقراطي من خلال وجود وترسيخ وعي سياسي لدى المواطنين من خلال إدراكهم لما يدور حولهم من أحداث وظواهر سياسية. وذلك عم طريق تعزيز الإعلام الحر فهو يسمح لمختلف وسائل الإعلام بعدم احتكار القلة الحاكمة لمصادر المعلومات، وهذا الإعلام عليه خدمة المصلحة العامة دون تميز أو انتماء لجهة أو فئة معينة.[3]

المبحث الثالث: دراسة مفاهيمية حول الحركة الإسلامية

---

[1]- زهية غرابلي، المرجع السابق، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ص36.

[3]- زهية غرابلي، المرجع السابق، ص37.

منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الزعيم الديني الخميني عام 1979 والكتابات والدراسات التي تناولت موضوع الحركة الإسلامية ما فتئت تتكاثر وتتناسل من قبل الدارسين والباحثين من العالمين العربي والإسلامي والغربي على حد سواء، حيث شكلت أحد محاور الجدال والنقاش في الأوساط السياسية والفكرية وحتى في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية، فنجد في مجملها مجموعة من الانطباعات من حيث السلوك والميول والنوازع الشخصية، لذلك يجد الباحث والدارس لهذه الحركات نفسه أمام مجموعة من الآراء والأحكام المتناقضة خاصة بعد توجه بعض من الحركات الإسلامية نحو العمل السياسي، وتعدد التسميات والمفاهيم مما يصعب من إيجاد تعريف جامع لمعناها.

لذلك سوف نعالج في هذا المبحث التأصيل المفاهيمي للحركات الإسلامية انطلاقا من تبيان المقصود بمفهوم الحركات الإسلامية الذي سوف نعتمده في هذه الدراسة إلى تمييزه عن مختلف المصطلحات المرتبطة به وخصائص هذه الأخيرة، لنصل في الأخير إلى عوامل بروز الحركات الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الإسلامية

بداية إن الفكر السياسي الإسلامي لم يعرف مصطلح الحركة الإسلامية بدلالته الحديثة كما يعبر عنها في العلوم الاجتماعية، ولكن كلمة:"الحركة الإسلامية" تضمنتها مفردات اللغة، ويستخدمها مفكروها كتعبير عن حزب"إسلامي سياسي" " Parti Politique Islamique "[1]

وهناك مدلولات عديدة للحركة الإسلامية، فقد رأى بعض الباحثين أن الحركات الإسلامية تميز نفسها عن التيار الشعبي العام، وهذا التميز نسبة إلى الإسلام، كما أنها تصدر حكما على المجتمع حولها بالتقصير عن الوفاء بقيم الإسلام، وتنصب نفسها قائمة بمهمة التذكير والدعوة وأحيانا الإكراه على تلافي في هذا التقصير.[2]

وهناك تسميات عديدة ومتنوعة واجهة الظاهرة السياسية الدينية، فمن الدارسين من سماها التيارات الإسلامية أو الصحوة الإسلامية، اليقظة الإسلامية، وتسميات أخرى منها البعث الإسلامي أو الإسلام المسلح، إضافة إلى تسمية الأصولية الإسلامية أو السلفية، كما استخدم مصطلح الحركات الدينية.[3]

---

[1]– عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم، 2007، ص150.

[2]– غنية شليغم ، "الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2012، ص303.

[3]– عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص150.

غير أن المصطلح الذي استخدم بقوة في أواخر القرن الماضي والذي اشتهرت به أكثر هو: "الصحوة الإسلامية" وبخاصة من قبل الجماعات والحركات الإسلامية نفسها التي تسعى إلى الدولة الإسلامية، ومجتمع إسلامي جديد، وحكومة إسلامية تحافظ على الدين وترعى شؤون الأمة بمعنى أن قسما منها حدد هويته بالاسم الذي اختاره. [1]

وأغلب هذه المصطلحات تحمل في طياتها انحيازات تقويمية لواضعيها ومروجيها ومستخدميها، استنادا إلى مواقف الحركات الإسلامية من أن مستخدمي هذه التسميات هم أطراف المصالح والأفكار التي ينتمون إليها، أكثر مما تعكس حقيقة تلك الحركات لأن مستخدمي هذه التسميات هم أهم أطراف في الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي الدائر في مجتمعاتهم حول المسألة السياسية ومن خلال هذه المصطلحات يعبرون عن رفضهم أو بقبولهم لهذه الأخيرة.[2]

تعاريف أهم المفكرين الإسلاميين:

تعريف الشيخ يوسف القرضاوي: يعرفها الشيخ يوسف القرضاوي بأنها:"ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة...كل الحياة، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات، أو كتب وان كان هذا كله مطلوبا، ولكنه جزء من الحركة، وليس هو الحركة.[3] بقوله تعالى:﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون﴾.[4]

---

[1]– حسن طوابله، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي(مصر والجزائر نموذجا)، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005، ص84.

[2]– أسماء قطاف تمام ، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في الدول المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص14.

[3]– يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، القاهرة: مكتبة وهبة، 2006، ص9.

[4]– سورة التوبة الآية: 105.

تعريف الشيخ راشد الغنوشي: "هي حملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فان أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها و وسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان".[1]

تعريف الشيخ حسن الترابي: "الحركة الإسلامية هي حركة التجديد وإصلاح شامل تبنى على التقاليد الإسلامية الخاصة التي سنها الجمهور من سلف الفقهاء والصوفية ولا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ، تنطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي".[2]

فمن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الحركة الإسلامية هي عبارة عن حملة نشاط بدوافع الإسلام قائمة على العمل الشعبي الطوعي الدائم والمنظم وتهدف لإصلاح الأمة الإسلامية التي بنيت على التقاليد التي سنها سلف من الفقهاء.

تعاريف أهم الباحثين والمختصين في شؤون الحركات الإسلامية:

أما الإسهامات الفكرية للباحثين والمختصين في شؤون الحركات الإسلامية العرب والأجانب فهي كالآتي:

[1]– راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، تونس: دار قرطبة، 2003، ص11.

[2]– علي إبراهيم حيدر، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص26.

تعريف حيدر إبراهيم علي: "كل التنظيمات المنتسبة للإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة وتسعى إلى التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفقا للمبادئ الإسلامية".[1]

تعريف فريد عبد الكريم: "بأنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الإسلام، هدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية".[2]

تعريف الأستاذ صلاح الدين الحورشي: "إنها ليست مجرد حركة دينية كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية والاجتماعية التي تتشكل عادة في جمعيات ونوادي لأداء وظائف محددة، وهي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا (..) لكن كل هذه الأبعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الإسلامية فهو يرى بأن الحركة هي كيان تنظيمي يختلف في برامجه ومناهجه ووسائله وارتباطاته ومراجعه العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجج والأهمية من قطر إلى أخر ومن تجربة إلى أخرى، ويضيف أن اختلافها لا يمنع التقاءها حول أرضية واحدة على هشاشتها وما يميز الحركات هو إلحاحها على اعتبار الإسلام منهج حياة ثم تركيزها على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات".[3]

تعريف الأستاذ فادي شامية: يرى في كتابه "سبيل القاصد للحكم الراشد" أن:" الحركة الإسلامية مصطلح يعبر عن التنظيم الذي يعمل لتحكيم شرع الله، وقد بات واضحا أهمية التنظيمات ومبرر وجودها بعد انهيار الخلافة الإسلامية عام 1924م وهذا التعريف يضع للحركة الإسلامية ركنين:

- التنظيم.
- الإسلام.

فالتنظيم هو الشكل الذي تفرغ فيه جهود جماعية لتحقيق غرض مرسوم، أما الإسلام فهو الديانة الربانية الشاملة في شقها الاعتقادي والسلوكي، وذلك فكل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية– يقوم بين

---

[1]– أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص16.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص17.

[3]– لزهر بن عيسى، "انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط نموذج الحركة الإسلامية في الأردن"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010–2011، ص8.

أفراده نوع من أنواع التنظيم ولو كان بسيطا ويهدف إلى تحكيم شرع الله في الأرض، حتى ولو كان من خلال عمله يركز على جانب دون أخر –يدخل في إطار الحركة الإسلامية.[1]

في حين يرى عبد الوهاب الأفندي: " أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها".[2]

ويعرفها الباحث الجزائري هواري عدي بأنها:" حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية، وتبنى سياستها الإدارية على العمل من اجل الخير العام وخطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية، وتستمد شرعيتها من النص القرآني". [3]

تعريف فرنسوا بورجا: الإسلام السياسي هو اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي به بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفيد من مظاهر التحديث الايجابية، والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة– أوفي الغالب ضدها– عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث الغربي.

تعريف ريتشارد ديكمجيان: "هي نمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لأوضاع أو مواقف الأزمة، ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية سياسية متضمنة فيه، مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد التآكل الداخلي والتهديد الخارجي هذا وقد تكررت هذه الموجات أو الحركات في التاريخ الإسلامي كثيرا، وعلى الرغم من التشابه الواضح الذي تظهره، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الأيديولوجي وكيفية التطبيق".[4]

ويمكن القول أن الحركات الإسلامية بمختلف أنواعها هي منظمات تدعو إلى تأسيس السياسة على نصوص مقدسة، وتعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل، وتعمل على اجتثاث واستبعاد كل ما هو غريب عن الوحي الذي لا يتقبل تبديدا ولا تجديدا.[5]

---

[1]– لزهر بن عيسى، المرجع السابق، ص9.

[2]– محمد زيتوني، "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية في الجزائر دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989–2011"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإعلام، جامعة الجزائر3، 2010–2011، ص21.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

[4]– إبراهيم علي حيدر ، المرجع السابق، ص.ص 33،34.

[5]– لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفرابي، 2003، ص.ص 166، 167.

وفي الاتجاه نفسه يذهب عبد الله أبو عزة إلى أن الحركة الإسلامية هي: "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية... من خلال هذا المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية".[1]

المقصود بالحركة الإسلامية عموما، هي أنها: "تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، له عقيدة إسلامية وترى أن الإسلام مثلهم الأعلى، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها، يهدف إلى أسلمة المجتمع والدولة عبر قنوات الشرعية المتاحة من وسائل عمل اجتماعية وسياسية للوصول إلى السلطة بوسائل سلمية ومشروعة لتطبيق برنامجها الإسلامي في الحياة اليومية".

ثانيا: المصطلحات ذات العلاقة بالحركة الإسلامية:

كما وسبق أن ذكرنا بان القاموس المفاهيمي للحركات الإسلامية نوعا ما مشوش مما أدى إلى اختلاط والتباس حول هذا المصطلح بعدة مصطلحات أخرى، في بعض الأحيان تستعمل على أنها مرادف لها وأحيانا أخرى يتم استعمالها لأغراض أيديولوجية... والبعض الآخر تبنى أشكال العنف والتطرف الديني باعتباره يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي القائم على السلم والتسامح، ومن بين هذه التسميات والمصطلحات نجد:

الأصولية الإسلامية: Islamic Fundamentalism هي ترجمة للمصطلح "Fundamentalism" الانجليزي، ويقابله في الفرنسية مصطلح "Intégrisme" ويمكن تعريفه حسب بعض القواميس كما يلي:

يعرفها "**قاموس المورد**" على أنها مذهب العصمة، وهي حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين، تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ، لا في قضايا العقيدة والأخلاق فحسب، بل في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب، كقضية الخلق و ولادة المسيح.[2]

ويعرفها **قاموس أكسفورد**"**Oxford**":" على أنها حركة أرثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم مضاد لليبرالية.[1] كما عرفت بأنها: " وجهة دينية محافظة".[2]

---

[1]– الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر" الجذور التاريخية والفكرية"، ط1، الإمارات: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012، ص129.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص14.

كما عرفت في موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، على أنها مفهوم طور في الغرب لكي يصف اعتقادات بعض الدعاة الانجليين في أن الإنجيل هو الكلمة الحرفية والأبدية لله، فيما بعد وسع هذا المعنى ليتضمن كل أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني.[3]

وعادة ما يطلق لفظ الحركات الأصولية على الحركات التي تريد تطبيق الإسلام بجدل الكل أو لا شيء وتهديم النظم القديمة (الجاهلية) ليبدأ تأسيس المجتمعات الإسلامية من جديد.[4]

غير أن الملاحظ أن هناك فرق واضح بين الحركات الإسلامية والأصولية وهذا المصطلح أطلق على الحركات الإسلامية السياسية في محاولة من الغرب لربط هذه الأخيرة بالأصولية المسيحية بكل سلبياتها التي رسبتها في الضمير الأمريكي بصورة خاصة، والغربي المسيحي بصورة عامة، وهو مصطلح يشير إلى خلفيات فكرية مرتبطة بالمدلول السلبي الذي لحق به، وعليه فالمتلقي الغربي عندما يصله المصطلح الأصولية الإسلامية، فمرجعيته المفاهيمية ستلجأ إلى التاريخ الكنسي المرتبط بقهر التقدم العلمي والإنساني الأوروبي ومن ثمة تصله دلالات متخلفة عن الإسلام، فالتاريخ الإسلامي لم يعرف الأصولية عبر مراحل تطور المجتمعات الإسلامية وإنما عرف السلفية وهي تختلف عن الحركات الإسلامية المعاصرة.[5]

---

[1] - Dictionnary Oxford, University Press, New York, 1999,p336.

[2]- Dictionnaire de langue français, hachette, France, 1992, p232.

[3]– أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص159.

[4]– أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص19.

[5]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص15.

الحركات الإسلامية والسلفية: Salafist

المقصود بالسلفية هم المعتصمون بالنهج الذي سار عليه سلف الأمة من أهل القرون الأولى، في مسائل الاعتقاد وأصوله كما هي في القرآن والسنة، وتستخدم كلمة السلفية للإشارة إلى الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر، كحركة "جمال الدين الأفغاني"(1837-1897)، و"محمد عبده" (1849-1905)، و"رشيد رضا" (1860-1935)، وكانت رؤية هؤلاء السلفيين وانتاجاتهم الفكرية مدخلا تاريخيا لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة.[1]

الحركات الإسلامية والتطرف: Extremism

التطرف في اللغة هو البعد عن الوسط والوقوف في الطرف، وهو يقابل لتوسط والاعتدال واقتران التطرف بالشريعة بالغلو والتنطع والتشدد، أي مجاوزة الحد وتكليف الناس مالا يطيقون وكلها أمور نهى الشرع عنها وحذر الإسلام منها، فالإسلام ينهي عن الغلو في الدين والتشديد على الناس وعلى النفس.[2] بقوله تعالى: ﴿لا تغلو في دينكم﴾.[3]

فالإسلام المتطرف الذي أصبح يعرف باسم العصبية الإسلامية ليس حركة متجانسة وحيدة، بل هناك العديد من النماذج العصبية الإسلامية في بلدان عديدة وحتى داخل البلد الواحد في بعض الأحيان، بعضها ترعاه الدولة وبعضها معلن ومتداول أو تدعمه حكومة إسلامية لأغراضها الخاصة وبعضها عبارة عن حركات شعبية حقيقية من القاع. ويعني التطرف سياسيا الدعوة الفردية والجماعية إلى إجراء تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، وهو ليس مقصورا على الحركات الإسلامية فحسب، فهناك التطرف العلماني والتطرف الحكومي الرسمي في السياسات والإجراءات والمواقف وغالبا ما يكون مرتبطا بالعنف.[4]

الحركات الإسلامية والإسلام السياسي: Plitical Islam

مصطلح الإسلام السياسي هو تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهجا حياتيا مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهجا تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي

---

[1]- كريمة كروي، المرجع السابق، ص15.

[2]- أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص19.

[3]- سورة النساء الآية: 171.

[4]- كريمة كروي، المرجع السابق، ص16.

فان كلمة سياسي في مصطلح "الإسلام السياسي" ليست توصيفا للإسلام بمقدار ماهي إلا توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث إن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد من الذين يقبلون بهذه القاعدة، ولذا يأتي هذا التوصيف في هذه الأطروحة، فهو يعالج المنهجية التي تتبعها الحركات أكثر منها معالجة طبيعة ونظرة هذه الحركات والأحزاب إلى الدين الإسلامي.[1]

ويشير مصطلح الإسلام السياسي إلى ظاهرة محلية وعالمية، وهي ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية واجتماعية وسياسية.[2]

وقد استخدم مصطلح الإسلام السياسي كمصطلح إعلامي، لوصف الحركات الإسلامية، ضاع تداوله بعد أحداث 11سبتمبر2011، واستخدم هذا المصطلح في التحليل الغربي أدى إلى عدم التمييز بين الإسلام كدين رئيسي وبين حركات اجتماعية تتخذ من بعض الاجتهادات في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزا لها، كما أن إضفاء صبغة سياسي على الإسلام يفهم منه ضمنيا أن هناك إسلاميات كثيرة ومتنوعة.[3]

المطلب الثاني: تصنيف الحركات الإسلامية

شهدت تصنيفات الحركات الإسلامية عدة خرائط وتقسيمات بغية محاولة الإحاطة بمختلف الأشكال المتواجدة على أرض الواقع من الحركات الإسلامية فنجد المفكر "بكير سعيد أعوشت" في كتابه"إسلام اليوم بين الأصالة والتعريف" يقسم الحركات الإسلامية إلى ثلاث حركات رئيسية وقد سماها بالمدارس وهي:[4]

أولا: المدارس السلفية الحديثة: والتي تشتمل على:

المدرسة الوهابية: نسبة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب.

المدرسة السنوسية: نسبة إلى العالم الجزائري محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي.

---

[1]– أسماء قطاف تمام ، المرجع السابق، ص21.

[2]– لزهر بن عيسى، المرجع السابق، ص5.

[3]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص16.

[4]– لزهر بن عيسى، المرجع السابق، ص.ص 12،13.

ثانيا: المدارس الإصلاحية: والتي تشتمل على ثلاث مدارس وهي:

المدرسة الأفغانية: نسبة إلى جمال الدين الأفغاني.

المدرسة الباديسية: نسبة إلى الإمام عبد الحميد بن محمد المصطفى المكي بن باديس.

المدرسة اليقظانية: نسبة إلى إبراهيم بن عيسى بن داود أبو اليقظان المولود بولاية غرداية.

ثالثا: المدارس القرآنية: والتي رأى بأنها تشتمل على مدرستين وهما:

المدرسة المودودية: نسبة إلى الأستاذ الكبير أبي الأعلى المودودي الذي أسس الجماعة الإسلامية في باكستان.

المدرسة البنائية: نسبة إلى الإمام حسن بن أحمد بن عبد الرحمان البنا. كما نجد الإسهام الفكري للمفكر السوداني عبد الله المكي حيث يقسمها إلى صنفين:

الصنف الأول: التيار السلمي: وهو الذي ينتهج الأسلوب السلمي الاعتدالي في العمل، وهو تيار منتشر في أغلب الدول العربية الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر والتيارات القريبة من فكرها في مختلف الأقطار العربية كحركة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم في الجزائر...

الصنف الثاني: التيار الجهادي: وهو الذي ينتهج أسلوب العنفي التطرفي في العمل، ويعتبر التيار الأقل عددا والأكثر في بنيته التنظيمية ويضم هذا التيار تنظيم الجهاد في مصر والجماعة الإسلامية في الجزائر.[1] ومن الملاحظ أن هذا التصنيف أكثر عمومية وشمولية ولا يمكننا التمييز الدقيق من خلاله بين مختلف الحركات الموجودة في العالم العربي والإسلامي.

وهناك عدة معايير لتصنيف الحركات الإسلامية، كتصوراتها السياسية، وأساليبها الحركية إلا أن الجانب الفكري يضل القاعدة الأساسية، فتقسم الحركات الإسلامية إلى:

الحركة الإسلامية الدينية:[2] وهي تلك التي تنظر للأفراد والدول والمجتمعات من منظور صحة العقيدة فقط، تقوم بتفسير النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، بطريقة حرفية ظاهرية تستند على قاعدة عموم اللفظ، وليس خصوص السبب الذي نزلت من أجله أو ذكرت في سياقه، مما ينتج عنه إطلاق أحكام متسرعة بتفكير الدول وجاهلية المجتمعات، وزيادة على ذلك تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة

---

[1]– لزهر بن عيسى، المرجع السابق، ص.ص 12،13.

[2]– أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص25.

على ضوء تجربة الحقبة الإسلامية الأولى، أي عهد النبوة والخلفاء الراشدين، وهي بهذا تريد إعادة أسلمة المجتمعات والدول، وتعتبرها خارجة عن الإسلام، ويدخل ضمن هذا القسم مجموعة من الحركات منها:[1]

الحركات المتطرفة السلمية: تتفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة اقرب إلى حالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية والهجرة منها إلى المدينة، وقياسها على تلك الفترة ترى بأن الوقت لم يحن بعد للعمل السياسة، أو بناء دولة إسلامية، أو ممارسة الجهاد.

وبناء على طريقة تعامل هؤلاء مع المجتمعات نجد فئتين:

حركة التكفير والهجرة: ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة حيث لم يعد فيها أمل أن تهتدي للإسلام، ولم تعد تضم إلا الكافرين فقط، وبالتالي لابد لهم من هجرها باعتبارها المسلمين الوحيدين على وجه الأرض، ومن لم ينضم إليهم فهو كافر، والهجرة بالنسبة لهم اعتزال المجتمع تماما بالخروج منه في انتظار أن يظهر الله دينه.[2]

حركة إعادة الدعوة: حيث أن الدعوة– أو بعبارة أدق إعادة الدعوة– الناس الموجودين فيها والذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلونه، تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة" إلى تعاليم الإسلام الأساسية وأركانه وعباداته الطريقة الوحيدة لهذه الجماعات في التعامل مع تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية والكافرة –حسب رؤيتهم– دون إعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها.[3]

الحركات الجهادية العنيفة: ترى أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة، ووفقا لهذا فان المجتمعات والدول الحالية قد عادت إلى مرحلة الجاهلية، وبالتالي فلابد من إعادة أسلمة هذه الأخيرة، وتأسيسها من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة، ويعد الجهاد هو الوسيلة الوحيدة لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، ونتيجة ذلك اختلاف مناطق وظروف نشأة تلك الحركات فإنها توزعت على قسمين:[4]

---

[1]– إبراهيم النجار وآخرون، دليل الحركات الإسلامية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص.ص 20،22.

[2]– كريمة كروي ، المرجع السابق، ص20.

[3]– أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص27.

[4]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص20.

حركات محلية الطابع: والتي لا توجد تقريبا سوى في بلدان العالم الإسلامي، انطلاقا من فكرة أن العدو القريب أولى من العدو البعيد، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها.[1] وقد كانت جماعة الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الأمثلة البارزة لهذه الفئة من الحركات الجهادية محلية الطابع.[2]

حركات دولية المجال: وتختلف عن الحركات محلية الطابع في أولوية القتال فهي ترى أن العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب، بالرغم من اتفاقها معها في النظر للعدو القريب، وإنطلاقا من هنا تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي، ضد من ترى أنهم أعداء للإسلام، نشأت هذه الحركات بصفة خاصة خلال الأعوام العشرة الأخيرة في العديد من مناطق العالم مثل ما سمي بالتنظيم القاعدة، وما يسمى الآن بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).[3]

الحركات السياسية ذات البرنامج الإسلامي: وتتبنى تلك الحركات برامج سياسية- اجتماعية تقوم أساسا على مفهوم "الشريعة" التي هي في حقيقتها إنتاج بشري- وليس نص ديني مقدس- قام به مئات الفقهاء المسلمين متباينين المذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة.[4] ويظل الإسلام بالنسبة لهذه الحركات بمثابة وعاء حضاري تستمد رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها، وتتخذ برامج لا تختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية الأخرى[5]، وتنقسم إلى قسمين:

الحركات السلمية الساعية للحكم: وهي التي تسعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي، معتقدة أن ذلك سوف يحقق التقدم والنمو لمجتمعاتها ومن أجل الوصول إلى ذلك الهدف يجب أن تسلك كافة السبل السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها.[6]

---

[1]- المرجع نفسه، ص21.

[2]- أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص27.

[3]- كريمة كروي، المرجع السابق، ص21.

[4]- أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص28.

[5]- إبراهيم النجار وآخرون، المرجع السابق، ص23.

[6]- المرجع نفسه، ص24.

حركات التحرر الوطني: وهي جزء من الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، دفعتها ظروف مجتمعاتها التي تخضع للاحتلال الأجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني، يقع الكفاح المسلح في القلب منه، حيث تعد"حركة حماس" و"حركة الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين، و"حزب الله اللبناني" الأكثر بروزا وتمثيلا لهذه النوعية.

ويمكن القول أن الحركات الإسلامية تصنف عادة ضمن المجال السياسي وذلك بوصفها جماعات مصالح غير الترابطية Non-associationnel، وهي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم رابطة مشتركة مثل العرق أو الدين أو اللغة، الطبقة الاجتماعية أو الإقليم، إلا أن هذا التصنيف يكذبه الواقع فسرعان ما تحولت الحركة الإسلامية إلى جماعات ترابطية أو مؤسسية- في حالة خروجها من العمل السري إلى مرحلة العمل القائم على المؤسسة والمعترف به ضمن قواعد اللعبة السياسية- وذلك بتطوير قدراتها التنظيمية بما يمكنها من تحقيق أهدافها بنجاح.[1]

المطلب الثالث: خصائص الحركات الإسلامية

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص التي تشترك فيها أغلب هذه الحركات مما يميزها عن باقي الحركات الأخرى التي تنشط في المجال السياسي، ويمكن إجمال هذه الخصائص في التالي:

الهدف الذي تنشده: الخاصية الأولى التي تشترك فيها سائر الحركات الإسلامية هي الهدف الذي تنشده، أي إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في إدارة شؤون المجتمع.[2]

سرعة الانتشار والتغلغل في أوساط المجتمع: وهي طبيعة الدين التي تفرض على كل مسلم أن يبادر في تطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه، وكذا قوة الشعور الروحي عند المسلمين، مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

الاستمرارية والتطور معا: ويقصد بها عدم اندثار فكر الحركات الإسلامية بحيث يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة.

---

[1]- محمد زيتوني، "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر"دراسة حالة حركة مجتمع السلم1989-2010"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص22.

[2]- أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص29.

شمولية النظرة إلى الإسلام: بإعتباره دين ودنيا، اقتصاد وسياسة، نظام حكم ونظام حياة، ومن هنا دعوتهم لتطبيق الشريعة.[1]

الرفضوية: أي أنها ترفض الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها أوضاعا تخرج عن الإسلام الصحيح، تهدف للوصول إلى السلطة بأي طريقة، من أجل تطبيقها لبرنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي، لتحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها، وتحقيق وجود الأمة الإسلامية ونهوضها مرة أخرى، غير أن الوسائل لتحقيق هذا الهدف تختلف وتتباين بإختلاف أولويات العمل الإسلامي وكيفية تحديد مراحله، وهذا من الأسباب الرئيسية للإنقسام داخل الحركات الإسلامية.[2]

تولي إهتمام خاصا للمسألة التنظيمية: يشير محمد ظرفي إلى أن الحركات الإسلامية السياسية تتخطى حدود التنظير والدعوة والتأسيس لتنظيمات تؤطر دعوتهم كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب، حيث يرى محمد ظريق بأن المزاوجة بين التنظيم والتنظير هي التي تمنح حركة الإسلام السياسي ديناميكية.[3]

تعطي أولوية للعمل السياسي: خلافا للعلماء والجمعيات الدينية والذي يأخذ حسب "أوليفه روا" " Olivier Roy"، ثلاثة أشكال:[4]

- **حزب على النمط اللينيني:** يقدم نفسه على أنه طليعة تهدف لإستلاء على السلطة وينكر شرعية كل الأحزاب الأخرى ومثال ذلك الحزب الإسلامي الأفغاني.

- **حزب سياسي على النمط الغربي:** يسعى داخل إطار إنتخابي ومتعدد الأحزاب وذلك بتمرير الحد الأقصى من عناصر برنامجه، ومثال حزب الرفاه التركي.

- **جمعية دينية نشطة:** تسعى لترويج القيم الإسلامية لتغيير المجتمع دون مزاعم سياسية مباشرة، ومثال ذلك الإخوان المسلمين وجماعة إسلامي باكستان.

المطلب الرابع: عوامل بروز الحركات الإسلامية

---

[1]- كريمة كروي، المرجع السابق، ص18.

[2]- المرجع نفسه، ص18.

[3]- أسماء قطاف تمام، المرجع السابق، ص 30.

[4]- Olivier Roy, L'échec de l'islam Politique, Paris: Edition du Seul, 1992, p50.

تعد إشكالية تفسير أسباب إنبثاق الحركة الإسلامية وإمتدادها من الموضوعات التي شغلت حيزا هاما في قراءات وتحليلات المهتمين بالظاهرة. فهي قضية شغلت إهتمام هؤلاء بعد أن تفاجأ الجميع بعودة المقدس أو الديني للفضاء الاجتماعي والسياسي من جديد ممثلا في جماعات وحركات فكرية وسياسية تتخذ من الدين أساسا للعمل والتعبئة والاحتجاج، عودة ما كرسته الأفكار والمذهبيات الوضعية والمادية التي هيمنة منذ عصر الأنوار، فقد كان ينظر إلى الدين بأنه من الماضي، وأن العالم متجه إلى مرحلة يتحرر فيها نهائيا من المقدس، وقد سقطت هذه المقولات تحت إرهاصات بروز الخطاب الديني الجديد بدأ يتشكل ويتوسع. فهذا الخطاب صدم«بشكل أقوى أولئك الذين إعتقدوا، على خطى ماركس أن الدين أفيون الشعب، وأنه سيسقط لا محالة مع إنهيار نظم السيطرة والاستعباد، وتفرض إنتصار للوعي الوضعي العلمي وتراجع للوعي الديني».[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماهي الأسباب الرئيسية المفسرة لبروز الحركة الإسلامية؟ وماهي العوامل التي أدت لإزدياد شعبيتها؟ وأبرز تلك العوامل مايلي:

نداء الهوية: قد شهدت مختلف شعوب العالم صحوات إيمانية تعبر عن الرغبة في الرجوع إلى الهوية، كون أن التاريخ الإسلامي يشهد دوما فترات منتظمة من إحياء الدين وتجديده، وتكاد لا تجد حركة إصلاحية تقاوم الضعف والتفرقة إلا وتستعين بالإحياء الديني رافعة للإصلاح. فبعد الحرب الباردة وما تعرض له المسلمون من تطهير عرقي في البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان وغيرهم من مسلمي البلدان التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي، واستمرار الانتهاكات الصهيونية لحقوق الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق، قد أدى إلى عودة الشعور بالهوية الإسلامية القوية.

ويزيد من ذلك العديد من التصريحات والممارسات من قبل المسؤولين وفاعلين غربيين تعطي الطابع الديني للتوترات والصراعات الموجودة، مثل حديث الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن الحرب الصليبية، وتحذير بعض الغربيين من الإسلام.[2]

فشل النخب العلمانية: برى "فؤاد عجمي" أن هذا الفشل يعود في جزء أساسي منه إلى الطريقة التي تحالفت بها نخب ما بعد الإستعمار مع الحداثة والغرب، وعملت على إحتقار شعوبها لكونها متخلفة،

---

[1]– الطاهر سعود، المرجع السابق، ص135.

[2]– شفيق شقير، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، الدوحة: شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006، ص33.

ويقول "فيشر" أن "الإسلاموية" رد فعل على "الليبرالية الساذجة" التي ساعدت في الثلاثينات القرن العشرين، وإشتراكية العالم الثالث التي سادت في الستينات والسبعينات.[1]

فظهور الجماعات الإسلامية كنتاج لعدم قدرة النخب العلمانية التي خلفت الأنظمة الاستعمارية على تحقيق آمال الشعوب وتطلعاتها، وعلقوا الكثير من آمالهم على هذا الوافد الجديد على العمل السياسي، والمتمثل في الحركة الإسلامية.[2]

تبعية الدول العربية للخارج: لقد تزايدت مظاهر وأشكال تلك التبعية، واتسعت موجة الغزو الثقافي الغربي للمنطقة، خاصة مع تقدم وسائل الاتصال والإعلام، ما أوجد وكرس قناعة لدى قطاعات اجتماعية واسعة في الوطن العربي والعالم الإسلامي مفادها أن ذلك يمثل خطرا على الهوية الإسلامية، وقد استمرت الهيمنة الغربية في عرقلة محاولات التحرر والنهوض، وقد دعمت العديد من الأنظمة القمعية والمستبدة في العالم الإسلامي، وحتى في بلدان من العالم الثالث.

«انه سيناريو يشعر المواطنين في بلداننا بالإهانة والقهر والظلم، فيتجهون في عمومهم إلى الدين والى الحركات الإسلامية كتعبير عن الرفض وتوق الأمل في مستقبل تسوده العزة، وبنيت بعض الدراسات على أن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان العربي والمسلم إضافة إلى الغضب الشعبي العارم إزاء السياسة الأمريكية، لها علاقة مباشرة بالإقبال على الحركات الإسلامية، كما أن موقف التيار الإسلامي الرافض لتلك السياسة ومناهضتها، ساهم في رصيده ومصداقيته لدى الرأي العام».[3]

نقص المشاركة السياسية: تعتبر الطبيعة الدكتاتورية لأنظمة ما بعد الاستعمار ضيقت كل المساحات العامة الممكن من خلالها تبادل الآراء، فالطبيعة الشخصانية للأنظمة السياسية من جهة، والارتكاز على القمع عن طريق تسليط البوليس السياسي على الناس من جهة أخرى، والاعتماد على الخارج من جهة ثالثة، كل ذلك نتجت عنه دكتاتورية واسعة، فلم يكن إلا أن برز المسجد كساحة وحيدة

---

[1]– محمد سليماني، "مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة حمس الجزائرية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012–2013، ص26.

[2]– المرجع نفسه، ص27.

[3]– شفيق شقير، المرجع السابق، ص34.

للخطاب العام، ففقدان المشاركة العامة في العملية السياسية كان عاملا رئيسيا من العوامل التي أفضت إلى تسييس المساجد.[1]

العامل الإقتصادي: هناك مجموعة من الآراء تقوم بالربط بين الاقتصاد والسياسة ربطا مباشرا، فالتنمية الاقتصادية تذيب الروابط الاجتماعية التقليدية، فتبرز الإسلاموية كردة فعل على نتائج النمو الاقتصادي السريع، ومن ثمة نجد أن تدمير الأنماط التقليدية للحياة والغموض الذي يوحي بذلك يدفعان الناس إلى تأكيد طريقة حياتهم التقليدية، أو إلى إعادة تكريسها كوسيلة للتأقلم مع المتغيرات.[2]

نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة1979: شكلت هذه الثورة عاملا مهما في ظهور وتنامي الحركات الإسلامية، سواء كانت سنية أو شيعية في العديد من الدول العربية، فهي أكدت من ناحية إمكانية تعبئة الجماهير من أجل الإطاحة بنظام حكم علماني، ومن ناحية أخرى أكدت إمكانية تأسيس حكم إسلامي في بداية الربع الأخير من القرن العشرين.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن ظاهرة الأحزاب السياسية تعرفها كل المجتمعات وكل البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي، وترتبط الأحزاب السياسية بالديمقراطية فبفضلها ترتقي وبغيابها تصبح غير فعالة أو تتحول عن مسارها الحقيقي، الذي هو تمثيل المواطن، والملاحظ أن ظاهرة الأحزاب السياسية بان نتيجة بروز نخب سياسية متشبعة بثقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي، وقد صاحب ذلك العديد من الصعوبات.

ومنه نستنتج أن الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث لم ترقى إلى مستوى الأحزاب في الدول الغربية ذلك لغياب العديد من المؤشرات، من أهمها غياب الديمقراطية التي تعتبر السند الرئيسي لتشكيلة السياسية. وأما التحول الديمقراطي فهو عملية معقدة وطويلة، تنطلق من عملية الانتقال من النظم اللاديمقراطية إلى النظم الديمقراطية عبر ثلاث مراحل كما بينه هنتجتون في كتابه الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.

---

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص27.

[2]– المرجع نفسه، ص 28.

[3]– المرجع نفسه، ص29.

ومنه فالأحزاب السياسية تبرز فعاليتها بمدى تحقيق الدول للديمقراطية، فهي ضمانة الانتقال السليم للأنظمة.

أما الحركات الإسلامية فهي تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دين وسياسية واقتصاد ونظام حكم. وهي تختلف من حيث تصوراتها الفكرية وأساليبها السياسية، وبناء على هذا فهي تهدف إلى أسلمة الدول والمجتمعات التي تعتبرها خارجة عن العقيدة، وهناك حركات تهدف إلى إعادة بناء وتنظيم المجتمعات والدول على أسس الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني:

معالم التحول الديمقراطي في الجزائر

تمهيد:

تقوم الديمقراطية وتتبني على مجموعة من الأسس والقواعد والإجراءات التي تحكم مسيرتها وتنظم تطورها في إطار العلاقة بين الفاعلين الموجودين على الساحة السياسية. وتثور الصراعات السياسية حيث يحدث خلل في توازن القوى وسوء فهم في التعامل مع المفهوم الديمقراطي، حيث يعتبر كل فريق من

الفاعلين السياسيين أنه قادر على تفسير وتطبيق الديمقراطية وفقا لرؤيته وبالتالي يستبعد من يعتقد أنه سوف يمثل عائقا أمام تحقيق هدفه.[1]

وعلى ضوء هذا يتناول هذا الفصل العوامل الفاعلة التي كان لها دور في التحول الديمقراطي في كل من القطاع العسكري والسياسي وهي عبارة عن البيئة التي احتواها النظام الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قام بها اثر الظروف المزرية والوضعية الصحية التي كان يعيشها على المستوى الداخلي والخارجي أدت حذو هذا المسلك للانتقال من وضع السياسي "الحزب الواحد" إلى "التعددية السياسية" بذهنية وممارسة جديدة فرضت عليه أعقاب أحداث أكتوبر 1988. وعودة التيار الإسلامي إلى الواجهة مما جعل الآراء تختلف حوله، وتباينت من مواقف الإقليمية والدولية.

ويتجلى هذا في النقاط التالية:

المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر

[1]– إسراء أحمد إسماعيل، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991–2007"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، مصر، 2006، ص63.

إن عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية في الجزائر خطوة كبيرة قام بها النظام السياسي في ظل بيئة شملت مجموعة من المعطيات التي أفرزها الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي نذكر منها:

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية

إن التعددية السياسية في الجزائر ليست ظاهرة جديدة استحدثتها أحداث 05أكتوبر 1988 حيث أن جذورها تمتد إلى الفترة الاستعمارية، أفرزت تيارين استقلالي وآخر إصلاحي بعدما اندمجوا تحت لواء جبهة التحرير الوطني.[1]

ولقد كان من نتائج إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية[2]، بلغ في فترة 1989-1990 أكثر من 60حزب وهذا بسبب قانون الأحزاب السياسية الذي وضع آذناك متضمنا شروط سهلة للغاية وضامنا للتشكيلات الناشئة دعما ماديا من الدولة وبعد نهاية1996 وبداية 1997 وفي إطار المراجعة الشاملة لنصوص العمل السياسي في الجزائر ألغي هذا القانون وجاء آخر ترمي أحكامه في المقام إلى تقليص عدد الأحزاب.

وتصنف الأحزاب في الجزائر كما هو شائع عليها إلى أحزاب إسلامية وأحزاب وطنية وأخرى ديمقراطية أو علمانية وفي هذا المطلب سنقوم بالحديث عن حزبين كان لهما دور فعال وبارز جدا في عملية التحول الديمقراطي على الساحة السياسية الجزائرية هما جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جبهة التحرير الوطني: هو الحزب الحاكم، فهو حزب يتبنى الاشتراكية واتخاذه عقيدة باعتبارها الحل الوحيد لمواجهة التخلف الذي فرضه الاستعمار على شعبها، ولكنها ليست اشتراكية علمية(مقيدة بالفلسفة

---

[1]- عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، الملتقى الأول في طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص98.

[2]- صالح بلحاج، " أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر"، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسية العامة، 2012، ص.ص107،106.

الماركسية) وإنما هي اشتراكية تستمد جذورها من فكرتين كانت تمثلان خميرة الثورة: التقدم والعدالة الاجتماعية.[1] فمنذ الاستقلال إلى عام 1989 في هذه الفترة كانت الدولة أثناءها دولتها والمجال السياسي لها من دون منازع وبعد خروجه من رتبة الطلائعية والفرداتية[2]، وبعدها إلى رتبة الشراكة والمنافسة في سنوات التحول الأولى (1989-1991) كانت في وضع لا يحسد عليه بعد خروج الكثير من كوادرها التي أنشأت أحزابا خاصة، وتركزت عليها هجمات الجميع وبخاصة الإسلاميين باعتبارها المسؤولة عمى آلت إليه أوضاع البلاد وفي تلك الفترة سجلت جبهة التحرير انكماشا تجسد في النتائج الانتخابات المحلية الهزيلة في جوان 1990 إذ أنها أفرزت بـ487 من 1541 بلدية و14 من 48ولاية. وفي الدور الأول من انتخابات 1991 التشريعية نالت 16من 430 مقعدا في المرتبة الثالثة بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية.

وقد كاد الوضع أن يتفاقم أكثر لولا إيقاف المسار الانتخابي الذي أنقذها وحولها إلى حزب كبقية الأحزاب لكن هذه المرة حزب خارج السلطة ومعارض لها إذ أن جبهة التحرير الوطني شاركت مع أحزاب المعارضة.

ولقد تم التوقيع على ميثاق العقد الوطني[3] في روما 1994 لتتحول إلى حزب معارض للسلطة ومؤيد عموما لأطروحات الإسلاميين خاصة فيما يتعلق بقرار إلغاء الانتخابات وسبل معالجة الأزمة.

وفي نوفمبر 1995 قاطعت جبهة التحرير الانتخابات الرئاسية معتقدة أن النظام لن يفوز، فبعد هذه القطيعة لم تتحمل مقاطعة السلطة والعيش خارجها. فقامت اللجنة للحزب بتدبير انقلاب على الأمين العام للحزب في جانفي1996 وقد سميت هذه العملية بالانقلاب العلمي[4]، والتي راح ضحيتها عبد الحميد مهري وخلفه بوعلام بن حمودة وكانت مهمته تحقيق التقارب مع النظام والعودة إلى أحضانه عن طريق

---

[1]- مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص93.

[2]- عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، المرجع السابق، ص100.

[3]- ناجي عبد النور، تجربة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص133.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص155.

المشاركة في اللعبة السياسية والانتخابية. ونتيجة ذلك في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 التي مكنتها من العودة إلى الحكومة والبرلمان بصفتها القوة السياسية في البلاد.

فقد واصلت الجبهة سعيها للعودة إلى السلطة، ففي ربيع1999 دعم الحزب المرشح للانتخابات عبد العزيز بوتفليقة فعاد عليه فوز بفائدة كبيرة. حيث أصبح من بين أبرز قادته علي بن فليس مدير الحملة الانتخابية لبوتفليقة وأبرز مستشاريه رئيس الحكومة في عام2000 وفي نفس الوقت أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني.[1]

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: عرفت الجبهة الإسلامية بدورها البارز في مختلف محطات تاريخ الجزائر إذ أن امتدادها بعد الاستقلال يعود للحركات الإسلامية المعارضة لنظام الحكم والتي تجد أصولها الأولى في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تلك التي ساهمت في معركة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية بعدها الإسلامي والعربي ضد المستعمر القائم.[2]

حيث تحول هذا التيار من ديني إصلاحي يسعى للمحافظة على الهوية الجزائرية إلى تيار معارض راديكالي بعد الاستقلال، تميز بمحطاته الكثيرة مع السلطة الحاكمة طيلة الفترة التي سبقت أحداث أكتوبر1988.[3]

ولقد استطاع أن يجد ثقة الكثير من الستارات والعباءات يحتمي بظلها أهمها(جماعة القيم) التي ارتبطت بكل من مالك بن نبي وهاشمي تيجاني وبعدها جماعة مصطفى بويعلي وبعدها برز اسم وهو علي بلحاج وكل هذه المحاولات الإحيائية كانت تتصادم دائما مع السلطة التي كانت تسعى دائما إلى حلها وإيقاف نشاطاتها.

تكونت وتشكلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في البداية من 50شخصا لبحث المشكلات التي تواجهها الجزائر، وقد شاهدت هذه النشأة خلافات واستقالات عدة ليعلن عن ميلاد "الفيس" بعدها يوم10مارس 1989. وحصلت على الاعتماد الرسمي يوم 06سبتمبر 1989.[1]

---

[1]– المرجع نفسه،، ص109.

[2]– عبد الرحمان برقوق، صونيا العيدي، المرجع السابق، ص103.

[3]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص64.

وينشر بعدها الاعتماد في الجريدة الرسمية في 13سبتمبر من نفس السنة ليتشكل بذلك أول حزب ذي توجه ديني يحصل على الشرعية القانونية.[2]

لقد كان نشاطها في تلك الفترة منقطع النظير حيث أكتسح الأحياء الشعبية وسيطر على النشاط الطلابي في الجامعات وامتد إلى داخل أسوار الثانويات والمتوسطات وحتى المدارس الابتدائية، كما سيطر على أغلبية المساجد الجزائرية حوالي 8 آلاف مسجد من أصل 10 ألاف مسجد. حيث أخذت تعبئة جماهيرية كبيرة طالت ملايين المواطنين قدرت بحوالي 5.3 مليون عضو[3]، وذلك من خلال استثمارها للأعمال الخيرية كأسواق الرحمة والجمعيات الخيرية وكذلك التجمعات الجماهيرية.[4]

(وللمزيد من المعلومات سنحاول التوسع في مسار الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال الفصل الرابع)

المطلب الثاني: قوة المؤسسة العسكرية

تعود الطبيعة العسكرية للنظام الجزائري إلى ما قبل الاستقلال. لقد تبلور التفوق العسكري على السياسي إبان حرب التحرير الوطني، وحتى بعد الاستقلال أصبحت تمثل محور التوازن السياسي في الدولة لذلك فان القرار السياسي أصبح مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية ولولا استخدام القوة ما تمكنت الجزائر من تحقيق استقلالها. بل إن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة هذه المؤسسة.[5]

وقد تميز موقفها في التعامل مع الإسلاميين بالحدة والعنف، حيث قامت بحصار وقطع الموارد المختلفة التي استخدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حشد التأييد الشعبي، وتم تزويد الجيش بوسائل

---

[1]– لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفرابي، 2003، ص31.

[2]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص.ص155، 163.

[3]– إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص167.

[4]– لياس بوكراع، المرجع السابق، ص.ص30،31.

[5]– عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص52.

مادية وتقنية إضافية وتجهيزات عسكرية تم شراؤها من فرنسا ودخل العسكريون والإسلاميون في صراع أطلق عليه البعض حربا أهلية.

وفي ظل هذه الظروف تداعت الجبهات الثلاثة: جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفهم الأحزاب الفائزة في الانتخابات والممثلة للإرادة الشعبية إلى التباحث من أجل رسم إستراتيجية تعيد الهدوء والسلم إلى البلاد، وتوفر أرضية لحل الأزمة المستعصية، حيث أتاحت جمعية "سانت اجيديو" فرصة اللقاء التي جمعت بالإضافة إلى الجبهات الثلاثة كل من رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية علي يحيا عبد النور، وبعض شخصيات وطنية ورؤساء أحزاب.[1]

وقد تمحورت هذه المبادرة حول المبادئ التالية:[2]

- الإلتزام بإعلان أول نوفمبر 1954(إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام)
- رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم والبقاء فيه.
- احترام الشرعية الشعبية، وعدم المساس بالمؤسسات المنتخبة إلا بتزكية شعبية.
- عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وعودته إلى صلاحياته الدستورية ممثلة في حماية الوحدة الوطنية.
- التمسك بالعناصر المكونة للهوية الوطنية ممثلة في (الإسلام، العروبة والأمازيغية) وبالتالي نستنتج أن هذه المبادرة ومبادئها التي اجتمعت عليها المعارضة بروما هي تعبر عن قناعتها لحل المشكلة الجزائرية بوصفها ممثلا للإرادة الشعبية المعبر عنها عن طريق الانتخابات، وللمضي قدما في عملية إحلال السلام وإنجاح التفاوض من أجل الخروج من الأزمة والصراع الدامي الذي تعيشه الجزائر آنذاك.

---

[1]– محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية"، سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010، ص77.

[2]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص78.

ومنه أصبحت المؤسسة العسكرية تصب كل اهتمامها حول احتواء ظاهرة المد الإسلامي وذلك من خلال مراقبة الجامعات والكليات والإشراف على الأئمة في المساجد على الخطب يوم الجمعة، وقامت بتشجيع التيار الإسلامي المعتدل بقيادة "محفوظ نحناح" وكذا مراقبة المؤسسات الاقتصادية لحصار تمويل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، معتمدة في ذلك على منح رخص لممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مرهونا بتقييد أمني دقيق، كما قامت هذه المؤسسة بإغلاق بعض الصحف خاصة المؤيدة للجبهة أو المتعاطفة معها. "ويرى البعض أنه من الممكن التوصل إلى حل سياسي وسط بين العسكريين والإسلاميين من خلال تولي الإسلاميين الدفاع عن الفئات المهمشة وتولي العسكريين شؤون الحماية والدفاع عن أمن الوطن أي توزيع الاختصاصات بشكل دستوري يرضي جميع الأطراف ويحترم مبادئ الديمقراطية والحريات السياسية من خلال دمج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العملية السياسية الدستورية لتحقيق المشروع الديمقراطي والاستقرار السياسي الذي تحتاجه الجزائر".[1]

المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية

تبنت الجزائر غداة الاستقلال الخيار الاشتراكي في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية وقد كان الخيار الاشتراكي يضفي على التنمية بعدا اجتماعيا أولويا، حيث نص ميثاق1976 على أن" غاية الاشتراكية هي أن نظمت لكل مواطن نمطا من الاستهلاك يتماشى ومقاييس الحياة الكريمة من مسكن وغداء ولباس وصحة وتعليم". كما أدت ذات الميثاق على أن "القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية" إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منتصف الثمانينات أدت إلى تغيير الأوضاع والخيارات المتبناه.[2]

فالأزمة الاقتصادية وما صاحبها من اختلال التوازنات الاقتصادية، انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وعدم التناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة، النمو الاقتصادي، ساهم في استفحال ظاهرة البطالة. وأسفرت بذلك الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية عن تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وعبرت عن تفرقة بين أفراد المجتمع وذلك بين

---

[1]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص68.

[2]– فضيلة عكاش، التحول الديمقراطي في الجزائر"الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر"، أعمال الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 10–11 دسمبر2005، ص89.

أقلية زادت غنا وأغلبية سكان جددت ربطها مع أهوال الفقر والاستعباد الاجتماعي، ما نتج عنه تدهور في الاستقرار السياسي والاجتماعي.[1]

لقد ظهر عجز بدرجة عالية على مداخيل الريع النفطي بنسبة 95% وهذا ما أدى إلى دخول البلاد في أزمة اقتصادية خانقة، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنوط بها مما تحتم على السلطات إلى توقيف الاستثمارات فيها، الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات مما تسبب في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال الاعتماد كليا على الواردات الخارجية إضافة إلى عملية الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الصناعية بأكملها، وكان من نتائج ذلك:

ضعف الأداء والعجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات والذي وصل 250 مليار دولار. إن تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة عام 1986 عندما انخفضت أسعار البترول التي تسببت في تقليص الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكية غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات، وقد برز دور النظام من خلال تشجيع سلسلة من الإجراءات أشهرها "برنامج مكافحة الندرة"، حيث خصصت له مبلغ 10مليار دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار، والتشغيل، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26مليار دولار مع بداية التسعينات.[2]

وكنتيجة لتدهور أسعار النفط انخفضت إيرادات الدولة المحصل عليها منه، والتي كانت تقدر في بداية الثمانينات بـ 10مليار دولار إلى 8.8 مليار دولار سنة 1985 و9.7 مليار دولار سنة1986، و7مليار دولار سنة 1987 (أنظر الملحق أ). وتسبب هذا الانخفاض لأسعار النفط في التأثير على معدل النمو الاقتصادي (أنظر الملحق ب).

---

[1]– لياس بوكراع، المرجع السابق، ص93.

[2]– العياشي عنصر، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994، ص182.

وقد اتجه هذا التأثير نحو الاستثمارات التي انخفضت بنسبة 2.4%، ومستوى الاستهلاك العائلي الذي انخفض إلى 4.0% وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق.[1]

ومما زاد في حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية وصعوبة التحكم فيها الضعف الكبير في الإنتاج الفلاحي نتيجة تهميشه، وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعلها تدفع سنويا أكثر من25.2 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط، مسيطرة بذلك على واردات الاقتصاد الوطني بنسبة 68% إلى 70% ويرجع هذا إلى العجز الكبير الذي شهده القطاع الفلاحي والذي قدر بـ15 مليار دينار جزائري تولت خزينة الدولة دفعه دون مقابل.[2] وبالتالي يمكن القول أن هذا الاختلال الواضح وسوء توزيع الثروة عمق الأزمة الاقتصادية ودفع بالشعب الجزائري غالى الانفجار وذلك في الخامس من أكتوبر 1988 مطالبا بالعدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

إن عملية التحول الديمقراطي تتضمن عدة مراحل تقود إلى ترسيخ الأوضاع المؤدية الى التحول الحقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانهيار النظام السلطوي القديم، ويلي ذلك مرحلة إقامة نظام ديمقراطي وأخيرا مرحلة النضج وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

قد عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962، حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذات التوجه الاشتراكي واستمر ذلك النظام حتى أحداث أكتوبر 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة. ولتحقيق الاستقرار للنظام السياسي وحمايته من الانهيار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبيل

---

[1]– لطيفة بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013–2014، ص21

[2]– سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر، 1990، ص179.

التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرض لضغوط داخلية و خارجية عنيفة تؤثر سلبا على استقراره السياسي، وذلك من خلال مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة.[1]

وعلى ضوء هذا سوف يتناول هذا المبحث المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي بالجزائر كالتالي:

المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي

أولا: أحداث أكتوبر 1988

لقد شكلت أحداث أكتوبر تجليا واضحا لحملة الانسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات وكانت إعلان بانهيار أركان شرعيته، لقد عرفت صائفة 1988 تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة، و أخطاء فادحة، وكذا الصراع القائم داخل نظام بن جديد الذي أخذ منحى خطير، مما تسبب في فقدان الثقة بين الشعب والسلطة.[2] بالإضافة إلى قضايا الفساد، فمثلا القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء والتي زادت من معاناة الشعب الجزائري، كزيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية من10% إلى 30%، وكذلك قرار الجهات المسؤولة عن وقف بناء المساكن الاجتماعية.[3]

وفي 5 أكتوبر اندلعت مجموعة من الأحداث حيث بدأ في الأحياء الشعبية وسط العاصمة و تحولت إلى أعمال شغب وحرق وتدمير للعديد من الممتلكات والمحلات، وكان معظم المتظاهرين من الشباب الذين تحركوا من دون تخطيط للتعبير عن مشاكلهم وبلغت هذه الأحداث ذروتها عندما توسعت إلى كامل التراب الجزائري.[4]

---

[1]_ إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص72.

[2]– محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائر"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية وإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص120.

[3]– المرجع نفسه، ص 121.

[4]– محمد العفاني، "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي "دراسة حالة الجزائر 1989–2012"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012–2013 ، ص10.

فتم إعلان عن حالة الحصار العسكري يوم 06أكتوبر 1988 وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناءا على قرار من رئيس الجمهورية وذلك لأول مرة منذ 1965[1]. وفي 08 أكتوبر1988 فتحت قوات الجيش النار على المتظاهرين في القبة فقتلت حوالي 60 شخص، وفي 10 من النفس الشهر جرت مواجهات كبيرة بين الجيش و المتظاهرين أدت إلى مقتل 500 شخص[2]. وفي نفس اليوم ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا للشعب" تأسف فيه عما حدث وما نتج من خسائر تحددت في 1442 جريحا و61.1 مليار دينار جزائري خسائر مادية، وندد باحتكار السلطة ووعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء عليها.[3]

ثانيا: دستور 23 فيفري 1989:

أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد* في المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني في دورة نوفمبر1988 عن تعديل الدستور، وقد أوكلت مهمة صياغته إلى المجموعة برئاسة مولود حمروش، وتم الاستفتاء و الموافقة على الدستور الجديد في 23فبراير 1989 من طرف الشعب بأغلبية فاقت 73% من الأصوات المعبر عنها.[4]

يعتبر هذا الدستور بداية لانطلاق مجموعة الإصلاحات السياسية التي جرت في الجزائر، "حيث منح الأولية للشرعية الدستورية و القانونية على الشرعية الثورية، أي أن الحرية الشخصية والسياسية مقررة دستوريا، وهي مبنية على أساس نظرية سيادة الشعب الهادفة إلى تقرير مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام وسمو الإدارة العامة والحد من تدخل الدولة في الحياة

---

[1]– عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص.ص 131،132.

[2]– محمد العفاني، مرجع سابق، ص11.

[3]– عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص132.

*– شاذلي بن جديد(14 أفريل 1929، 06 أكتوبر2012)، الرئيس الرابع منذ التكوين والاستقلال من 9 فبراير1979 وحتى 11 يناير 1992.

[4]– محمد العفاني، مرجع سابق، ص 11.

الاقتصادية، كما أن الدستور أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات للحد من قوة القابضين عليها وتحديد مهامهم وصلاحياتهم وضمانات ذلك بموجب الرقابة على دستورية القوانين".[1]

قد ظلت المؤسسات الإدارية والسياسية لحوالي ثلاثة عشريات رهينة الهيئة التنفيذية ومن وراءها المؤسسة العسكرية، فصلاحيات رئاسة الجمهورية في الدساتير السابقة لدستور 1989 واسعة جدا بحيث اعتبرت كل المؤسسات امتدادا لها، وجاء الدستور الجديد ليضع حدا لهذا الدمج، وأطلق تسمية على ما يعرف بالوظيفة التشريعية والقضائية، وفصل بين السلطات أعطى لكل واحدة منها اختصاصات حتى لا تهيمن واحدة على الأخرى، كما أقر الدستور مبدأ ازدواجية السلطة التنفيذية وذلك من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة الذي يشارك مسؤولية رئيس الجمهورية في الهيئة التنفيذية.[2]

ومن خلال هذا المبدأ حدد دستور 1989 صلاحيات رئيس الجمهورية حسب ما حددته المادة(74) من الدستور، فهو القائد العام للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني والمقرر والموجه للسياسة الخارجية، وله تعيين رئيس الحكومة، وإنهاء مهامه ويترأس مجلس الوزراء، وله حق إصدار العفو وتخفيض العقوبات واستبدالها وتعيين السفراء، وتسلم اعتماد الممثلين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، وتسليم نياشين الدولة وشهادتها التشريفية.[3]

وقد خول الدستور للسلطة التشريعية صلاحية إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، والرقابة على أعمال الحكومة وذلك من خلال المواد من(92) إلى (128)[4]. أما السلطة القضائية، فتميزت في دستور 1989 بالاستقلالية وذلك بموجب المادة (129).[5]

وكذلك وبناءا على المادتين (06) و (07) فان السيادة كاملة للشعب وهو مصدر السلطة،[1] وجاء هذا المبدأ ليؤكد على ما جاء في المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789

---

[1]– سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص.ص، 193،195.

[2]– فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري، ط1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 253.

[3]– المادة (74) من دستور 1989.

[4]– المادة (92) إلى المادة (128) من دستور 1989.

[5]– المادة (129) من دستور 1989.

والتي تقول "كل مجتمع لا تتوفر فيه ضمانات كافية لحماية الحقوق، لا وجود لفصل واضح بين السلطات ليس له دستور".[2]

وتم بموجب دستور1989 محاولة إبعاد المؤسسة العسكرية جوهر النظام السياسي الجزائري وأحد أهم أركانه من التدخل في الحياة السياسية، وذلك من خلال تجنب الدستور من ذكر و إيلاء الأهمية للجيش ولم يأت بذكر المؤسسة العسكرية إلا من خلال المادة (24)* والتي حدد مهمته في الدفاع عن السيادة الوطنية فقط.[3] واستكمالا للإصلاحات السياسية التي بها دستور 1989 وتدعيما للتعددية الحزبية، تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى لمرور إلى التعددية الحزبية، ويمثل هذا الإنتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر. جاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب المادة (07) من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي. وبهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على إبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة والتحزب إلى المحافظة على وحدتها وإبعادها عن الصراعات الحزبية، ضمن هذا الصدد يقول الرئيس الشاذلي بن جديد:"الجيش الذي يدخل في السياسة جيش سيدخل في الصراعات، في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد، أما اليوم فهناك تعدد للأحزاب...و إذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع منع ضباط آخرين من دخول أحزاب أخرى".[4]

---

[1]– المادتين (06) و (07) من دستور 1989.

[2]– فوزي أوصديق ، المرجع السابق، ص 195.

* _ المادة (24) من الدستور 1989.

[3]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص130.

[4]– مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988–2008)"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009–2010، ص236.

لقد برز مع إقرار التعددية السياسية في دستور 1989 عدد هائل من الأحزاب بلغ حوالي 60 حزبا حتى سنة 1992، ويمكن أن نعرض أهم هذه الأحزاب (أنظر الملحق رقم 01)

وبالتالي يمكن القول أن الأزمة التي عاشها النظام السياسي والتي هددت كيانه وكذلك احتدام الصراع في هرم السلطة والتوتر الذي عرفه الشارع الجزائري وحالة الهيجان والرغبة في إحداث القطيعة، هي التي كانت وراء هذه الإصلاحات، ورغم نقائصها إلا أنها أرست مبادئ توجه نحو الديمقراطية وبذلك الخروج من سياسة الدمج التي لم تراعي أحقية الشعب في المشاركة السياسية.

ثالثا: انتخابات جوان 1990:

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية في جوان 1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية من إجمالي 1500 بلدية وحصلت على ما يقارب 54% من الأصوات.[1] والتزمت المؤسسة العسكرية بالحياد و ضبط النفس.

وفيما يتعلق بالنصوص القانونية المنظمة لهذه الانتخابات فان القانون 89-13 الصادر في 17 أوت 1989 قد نظم سير العملية الانتخابية وذلك من خلال المواد (25)، (26)، (27)،(32) و (37) والتي نظمت كيفية إجراء العملية، والأحكام العامة المتعلقة بها، والقوائم الانتخابية، وكيفية مراجعتها وعملية التصويت فيها.[2]

قد جرت الانتخابات في ظروف سياسية تميزت بالهدوء والأمن، مع مشاركة متوسطة للمواطنين بلغت حدود 15.64% وبلغ عدد الأحزاب المشاركة فيها حوالي 11 حزبا من بين خمس وعشرون حزبا معتمدا آنذاك بالإضافة إلى المترشحين الأحرار، وتعود الأسباب عزوف أكثر من 35% من المواطنين في المشاركة إلى ضعف الأحزاب السياسية وحداثة نشأتها مما انعكس على قدرتها في التعبئة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الشعب الجزائري اعتاد أن لا يشارك في الحياة السياسية حيث انه لا يؤمن بجدوى الانتخابات في تغيير الأوضاع، وكذلك إضافة إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية القاسية

---

[1]- إسراء احمد إسماعيل، مرجع السابق، ص72.

[2]- عفاف حبة، "التعددية الحزبية والنظام الانتخابي"، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004،2005، ص53.

التي كان يعيشها في تلك الفترة، كما أنه لم يكن يمتلك الثقة الكافية في نفسه ولا في النظام لإحداث أي تغيير، فكان يعيش بحق غربة سياسية واجتماعية في وطنه.[1]

وقد أصرت السلطة على إجراء الانتخابات في موعدها، وتقدم لها ما يقارب عن 136 ألف مترشح منهم 120 ألف في إطار المجالس البلدية، و16 ألف في إطار المجالس الولائية، علما أن عدد البلديات قدر بـ1541 بلدية موزعين على 48 ولاية، وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 769.871.12 ناخبا شارك منهم حوالي سبعة مليون.[2] (أنظر الملحق رقم02)

وبهذا تكون الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حصلت على أغلبية المجالس، 853 مجلس بلدي من مجموع 1541، و31 مجلس ولائي منتخب من مجموع 48 ولاية، وعدا الأحزاب التي أشرنا إليها سابقا فان نتائج باقي المشاركين من الأحزاب لا تكاد تذكر.[3] (أنظر الملحق رقم 03)

وبالتالي يمكن أن نستنتج من خلال هذه الانتخابات أن الشعب قد اقتنع بفكرة الإسلاميين الذين ظلوا ومنذ مطلع الثمانينات يعدون الشعب بأن الحل في الإسلام، حيث تعود أسباب تدهور والتخلف الذي تعيشه الجزائر وكل بلدان العالم العربي و الإسلامي تكمن في تخلي هذه الأنظمة عن أحكام الشريعة الإسلامية، لذلك فجاذبية الفكرة الإسلامية كانت على رأس العوامل التي أدت بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بفوز ساحق.

لقد امتازت هذه الانتخابات بطابع الجهوية، فقد حققت جبهة التحرير الوطني بعض النتائج الايجابية في المناطق الشرقية والجنوبية للبلاد، كمدينة الطارف وسوق أهراس، قالمة وخنشلة، تمنراست وأدرار، بحكم أن هذه المناطق مازلت ترتبط بالولاء للحزب الجبهة التحرير الوطني. وبطبيعة الحال فكان هناك تعاطف مع أحزاب أخرى جغرافيا كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي لاقى نفس المصير ولم يتمكن من الخروج من منطقة القبائل.

---

[1]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص 225.

[2]– العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد، مصر: دار الأمين، 1999، ص.ص10،11

[3]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص139.

وفي الأخير يمكن القول أن انتخابات جوان 1990 قد أعادت تشكيل وترتيب الخارطة السياسية في الجزائر ورفعت من شأن الإسلاميين، وانهارت بموجبها أسطورة قيادة جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري.

المطلب الثاني: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي

تمثلت أبرز قوى السياسية في بداية التسعينات في الجماعات الإسلامية بمختلف أطيافها، وأبرز قوة إسلامية هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990. وبعدها سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان وحاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي في مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير الوطني، وثم تضاعف عدد المقاعد البرلمانية من 295 إلى 542 مقعد.[1]

مما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تشعر أنها مستهدفة داعية إلى إضراب عام، هدد بعض قياديها بإعلان تعبئة عامة في صفوفها من أجل إعلان الجهاد، في ذلك الوقت اعتبرت السلطات الجزائرية هذه التصريحات بأنها بمثابة إعلان حرب فقامت باعتقال عباسي المدني و علي بلحاج بتهمة التآمر على أمن الدولة. وفي ظل ذلك أصدر الرئيس شاذلي بن جديد مرسوما رئاسيا يعلن في عن حالة طوارئ للمرة الثانية خلال 3 سنوات، معطيا بذلك سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية وذلك بحظر التجمعات،" ولم يتوقف الإضراب إلا بعد تدخل الجيش وقوات الأمن، وذلك لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ دعت إلى إضراب عام مما دفع الحكومة إلى مراجعة حساباتها والتراجع عن عدد المقاعد التي أقرها قانون 1991، واتفق الطرفان على تحديد تاريخ 26 ديسمبر 1991 موعدا لإجراء الإنتاخابات التشريعية"[2].

ورغم ذلك جاءت نتيجة الانتخابات مفاجئة وذلك بتفاقم المشكلة إذ تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بفوز كاسح رغم الضغوطات التي واجهتها من طرف السلطة. حيث بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية حوالي 544.258.13 ناخب شارك منهم في التصويت 625.822.7 ناخب أي بنسبة

---

[1]– سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص537.

[2]– محمد العفاني، المرجع السابق، ص14.

مشاركة قدرها بـ59% وامتنع عن التصويت حوالي 929.435.5 بنسبة 41% واعتبرت نسبة المشاركة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالتشريعات السابقة في ظل الحزب الواحد والتي تراوحت بين 70% إلى 80% ويرجع هذا الانخفاض في المشاركة لقانون الانتخابات الذي ألغى التصويت بالوكالة فحرم الكثير من النساء من التصويت خاصة في المناطق المحافظة.[1]

أفرزت نتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991، فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ188 دائرة من مجموع 429 تقدمت فيها وبـ 222.260.3 مصوت لصالحها، متبوعة بجبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعد من مجموع 317 دائرة تقدمت فيها وصوت لصالحها ما يقارب نصف مليون ناخب، وجاءت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة بـ 16 مقعد وصوت لصالحها 947.612.1 ناخب، وحصل الأحرار على 03مقاعد بوعاء انتخابي قدر بـ 264.309 ناخب.[2] وذلك كما هو موضح في الجدول (أنظر الملحق رقم 04). وقد تباينت ردود الأفعال الوطنية والدولية بين اعتبار هذه النتائج والحدث تجسيدا للديمقراطية وبين رفض لهذه النتيجة باعتبارها خطرا على مستقبل الدولة في الجزائر.

فأكدت جبهة التحرير الوطني على ضرورة احترام إرادة الشعب ومساندة الديمقراطية "وأنها تسجل بارتياح وعي الشعب الجزائري الذي مكنه من إجراء هذه الاستشارة في ظل الهدوء والأمن".[3]

أما الحركات ذات التوجه الإسلامي كحركة الأمة التي كان يتزعمها يوسف بن خدة وحركة حماس وحركة النهضة الإسلامية فقد عبرت عن ارتياحها لهذه النتائج ودعت إلى مساندة الخيار الإسلامي و هو نفس الموقف الذي اتخذته مجموعة من الدول العربية والإسلامية واعتبار هذه النتائج تعكس تمسك الشعب الجزائري بهويته وانتمائه العربي الإسلامي.[4]

أما الطرف الأخر فقد دعا بعض الأحزاب إلى توقيف المسار الانتخابي بحجة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل خطرا على الديمقراطية، وقد انضم إلى هذا الموقف مجموعة من المنظمات والنقابات منها

---

[1]– رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص52.

[2]– محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 143.

[3]– إبراهيم عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية "أحداث ومواقف"، الجزائر: دار الهدى عين مليلة، ص25.

[4]– محمد العفاني، المرجع السابق، ص15.

منظمة حقوق الإنسان والاتحاد العام للعمال الجزائريين، ونقابة المقاولين وأصدروا بيانا مشتركا في 31 ديسمبر 1991 يدعون فيه إلى إنقاذ الجزائر بل أسسوا لجنة إنقاذ الجزائر وقاموا بمسيرة احتجاجية ترأسها عبد الحق بن حمودة.[1]

أما المؤسسة العسكرية فقد كانت غير راضية تماما وعكس ذلك تصريح اللواء خالد نزار آنذاك "إن الانتخابات التشريعية النظيفة و النزيهة التي شاءها رئيس الحكومة قد فسحت المجال لتزوير عام من قبل الجبهة التي كانت تضع اليد على أغلبية البلديات. وذلك عن طريق التلاعب باللوائح الانتخابية و بتوزيع مكاتب الاقتراع على هواها، والوصول إلى صناديق الاقتراع بدون أي عقبة لكي يجعلوا تلك الصناديق تعطي النتائج التي كانوا يريدونها..."[2] وذهبت بعض الدول الغربية إلى اعتبار التيار الإسلامي خطر على استقرار منطقة المغرب العربي وحوض المتوسط.

ويمكن أن نستنتج أن نتائج الانتخابات خيبت آمال كل أولئك الذين خططوا لبرلمان يجتمع فيه كل الفرقاء، لم تكف التهديدات ولا الحملات الإعلامية الموجهة لمنع الناخبين من التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ورغم حملات التشويه التي قامت بها السلطة قام الشعب بإبداء رغبته في إحداث التحول الجذري داخل السلطة ومقاطعة الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني). "فبعد حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعد في الدور الأول، جعل منها هي الحزب المؤهل لتشكيل الحكومة وهذا ما جعل الجيش يعزف على الوتر الحساس عن طريق الضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث استقال هذا الأخير بعد إعلانه عن حل المجلس الشعبي الوطني، وبذلك تم توقيف المسار الانتخابي"[3]. (وسوف نتطرق لعملية وقف المسار الانتخابي في الفصل الرابع).

المطلب الثالث: محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي

---

[1]– المرجع نفسه، ص15.

[2]– نوال بلحربي،"أزمة الشرعية في الجزائر (1962–2007)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص.ص 156،157.

[3]– محمد سليماني،"مشاركة الحركة الإسلامية في سلطة نموذج حركة حمس الجزائرية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012–2013، ص104.

بعد غياب المؤسسات الدستورية التي تتولى الإنابة بعد شغور منصب رئيس الجمهورية. هذا الغياب الذي جعل الجزائر في وضع خاص بعد استقالة الرئيس الشاذلي(يوم 11 جانفي 1992) وقبلها حل المجلس الشعبي الوطني(04 جانفي 1992)، (وقد بينا هذا ببعض التفاصيل في الفصل الرابع). "قام المجلس الأعلى للأمن وهو هيئة نص عليها دستور 1988 بالتكفل بالنظام العام وحماية الدولة من الانهيار، وأعلنت هذه الهيئة عن إقامة مجلس أعلى للدولة يتولى تسيير ما تبقى من عهدة رئيس الجمهورية والمقدرة بسنتين نهايتها 1993".[1]

فقد أسند لرئاسة المجلس الأعلى* للدولة للسيد محمد بوضياف♦، حيث طرح برنامجا يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني إلا أنه لم ينجح حيث ضم معظم التيارات السياسية بإستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحين تم إغتياله في29 جوان 1992 في ظروف غامضة جلب فتح القضية تحقيقات من هنا ومن هناك في قضايا الفساد واستغلال النفوذ، وبعدها عين السيد علي كافي* الأمين العام لمنظمة المجاهدين في 02 جويلية 1992 مع مجيئه أعلن عن استعداد السلطة لفتح الحوار مع مختلف التيارات السياسية الجزائرية، وبدوره فشل هذا الحوار بسبب تشدد الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث اشترطت أن يقر مسؤولون بخطئهم وأن يطلقوا سراح كافة المعتقلين وإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت ضد الجبهة و كذلك استئناف العملية الانتخابية وبعدها قام المجلس بإعلان بيان فيه شروط الحوار مع الجبهة إلا انه تم رفضه من قبل الجبهة ووصفت النظام بأنه غير شرعي[2]. فبمجيء السيد ليمين زروال على أساس الأرضية المنبثقة على ندوة الوفاق الوطني لسنة 1994 بغرض تسيير المرحلة الانتقالية، وضمن

---

[1]– إبراهيم عمر برامة، المرجع السابق، ص47.

*– تم ابتداع فكرة المجلس الأعلى للدولة من طرف المجلس الأعلى للأمن الذي كان يضم خالد نزار وزيرا للدفاع، العربي بلخير وزيرا للداخلية، وعبد المالك قنايزية قائدا للأركان.

♦– محمد بوضياف(23جوان 1919، 29 جوان1992)، اغتيل بعنابة، لقب بـ "**سي الطيب الوطني**" وهو اللقب الذي أطلق عليه خلال الثورة الجزائرية، يعد أحد كبار رموز الثورة الجزائرية وقادتها و الرئيس الرابع للدولة الجزائرية.

*– علي كافي(07أكتوبر16،1928أفريل2013)، الرئيس الخامس للجزائر منذ الاستقلال، استقلال الجزائر في 1962 أصبع قائدا عسكريا برتبة عقيد، عد الاستقلال عين سفير الجزائر في تونس ثم مصر و بعدها سوريا و لبنان والعراق وإيطاليا وفي عهد الشاذلي بن جديد إنهيت مهام علي كافي الدبلوماسية، عيّن أمينا عاما للمنظمة المجاهدين سنة1990.

[2]– إسراء احمد إسماعيل، المرجع السابق، ص77.

إستراتيجية تسيير الأزمة وليس حلها وفقا لرؤية سياسية متفق عليها من قبل الطبقة السياسية، فان السلطة وجدت نفسها من جديد تعاني من أزمة الشرعية[1]. فان الرئيس (الجديد) ليمين زروال كان حريصا اشد الحرص على انه على استعداد للتحاور مع قادة (الفيس) السياسيين المسجونين في البليدة بل وعودتهم إلى هذه الطاولة إذا ما أصدروا بيانا يدينون فيه العنف المسلح الذي نمارسه الجماعات المسلحة، حتى راجع قضية عودتهم إلى العمل السياسي إن هم برؤوا ذمتهم من الجماعات التي رفعت التي السلاح على شعبهم ودولتهم... ولكن قادة الفيس رفضوا ذلك.[2]

فبعد غلق كل المنافذ على مبادرة العقد الوطني، وقتلها، برمجت الانتخابات الرئاسية 1995. وقد كانت الأولوية القصوى للسلطات آنذاك هو الخروج في أسرع وقت ممكن من عقدة اللاشرعية،[3] حيث ترشح للانتخابات الرئاسية 1995 السادة اليمين زروال– الشيخ محفوظ نحناح (رحمه الله)– نور الدين بوكروح– سعيد سعدي. واتضح منذ الوهلة الأولى أن المنافسة ستكون بين الأول مرشحا السلطات والثاني مرشحا لتيار إسلامي معروف(حركة المجتمع الإسلامي) وقد أسفرت نتائجها على فوز المرشح الحر ليمين زروال* بنسبة61% [4] (أنظر الملحق رقم 05).

ومن خلال الجدول يتضح أن مسألة المشاركة قد عرفت نوعا من التجاوب من قبل الفئات الشعبية التي عملت للبحث عن الفرصة السياسية التي تساهم في دعم الاستقرار السياسي، بعدما كانت الظروف الأمنية هاجس يؤرق المواطنين وتعالي نداء لمقاطعة للانتخابات.

---

[1]– عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء و الممارسة "تجربة حركة النهضة" ، ط1، الجزائر: منشورات قرطبة للنشر والتوزيع، 2007، ص49.

[2]– المرجع نفسه، ص50.

[3]– المرجع نفسه، ص53.

*– اليمين زروال(03جويلية 1941)، الرئيس السابع للجزائر منذ الاستقلال، بسبب خلافات له مع الرئيس **الشاذلي بن جديد** حول مخطط لتحديث الجيش في سنة **1989**، بعدها عين سفيرا في رومانيا سنة 1990، ثم عين رئيسا للدولة لتسيير شؤون البلاد طوال المرحلة الانتقالية في 30يناير1994، ويعد أول رئيس للجمهورية انتخب بطريقة ديمقراطية في 1995، وأعلن عن استقالته في 1998.

[4]– عبد الوهاب دربال، المرجع السابق، ص53.

"حيث سجلت نسبة المشاركة بحوالي 12 مليون ناخبا من أصل 16 مليون مسجلا، أي بنسبة مشاركة قدرت بحوالي 75%. وتعد النسبة أعلى نسبة سجلت منذ بداية التعددية في الجزائر بارتفاع نسبتها عن الانتخابات التشريعية لعام 1991، ويرجعها البعض أن الشعب الجزائري يريد نهاية الأزمة في اقرب الآجال و إيجاد حل وتحقيق الاستقرار المفقود منذ فترة وتصويت ضد العنف و تحقيق السلم. ودليل على ذلك ارتفاع نسبة المشاركة في المدن الكبرى التي شهدت أوضاع أمنية متدهورة مثل الجزائر العاصمة التي بلغت فيها 14.61%، عنابة 89.75%، وهران بلغت 59.73%، جيجل 37.65%، تيسمسيلت 06.78%، غليزان 11.77%، والبليدة 4.62%" [1]. قد أكد الرئيس الجديد (ليمين زروال) عقب فوزه أنه يؤمن بالمؤسسات الديمقراطية وتداول السلطة والتعددية ودولة القانون، كما أكد على ضمان الحريات الفردية والجماعية ويضع حدا للهيمنة السياسية، والاقتصادية، الثقافية والإيديولوجية التي جسدها الحزب الواحد طوال ثلاثة عقود منذ استقلال الجزائر. قاد الرئيس المنتخب مبادرات للحوار الوطني حيث استقبل ممثلي الأحزاب والشخصيات الوطنية، وتوجت في الأخير بالإعلان عن إجراء ندوة الوفاق الوطني (الثانية)، والاتفاق على مشروع أرضية هذا الوفاق الوطني يومي 14 و15 سبتمبر 1996، وترتيب أجواء تعديل دستوري وانتخابات تشريعية ومحلية في السداسي الأول والثاني من سنة 1997.[2]

قد وزعت رئاسة الجمهورية يوم 11 ماي 1996 على قادة الأحزاب والمنظمات والشخصيات الذين شاركوا في المشاورات الثنائية منذ افريل 1996 نص مذكرة ضمنتها رؤية شاملة للإصلاحات التي يجب إدخالها على المؤسسات الدولة وعلى قوانين التعددية من أجل إخراج البلد من محنته.[3]

دستور 1996:

إن صياغة مشروع الدستور تعود إلى رئاسة الجمهورية حيث شكلت لجنة لتعديله وبعدها شرعت في استشارة بعض الشخصيات والأحزاب ولكن دون إدخال تعديلات على نص الدستور، كما حدد يوم

---

[1]– حسين مرزود، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989–2010)"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011–2012، ص228..

[2]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص259.

[3]– المرجع نفسه، ص260.

28 نوفمبر 1996 كموعد للاستفتاء عليه كما كان مبرمجا من قبل ندوة الوفاق الوطني الثانية.[1] ونال ثقة أغلبية الناخبين حيث صوت عليه بنسبة 6.84% بـ "نعم"، ونسبة 4.15% بـ "لا" وفق أرقام المجلس الدستوري.

فتباينت حوله المواقف، فالأحزاب ذات التوجه الإسلامي طالبت بتأجيل موعد الاستفتاء إلى ما بعد الانتخابات التشريعية مبدية تخوفها من أن تجرى تعديلات تمس مصالحها من حيث المرجعية الفكرية والأيديولوجية، أما الأحزاب والقوى العلمانية محدودة الشعبية فأيدت فكرة تنظيم الاستفتاء قبل الانتخابات للفوز بدستور على المقاس ويكون لها فيه الحظ الوافر.[2] واعتمد الرئيس لتمرير مشروعه على المادة (74) الفقرة 09 والتي تخوله إجراء استفتاء الشعب في القضايا ذات الأهمية الوطنية، دون موافقة البرلمان وهذا الأخير لم يكن موجودا أصلا، وقد لجأ الرئيس لهذه الصيغة تفاديا لكل الاعتراضات المحتملة من طرف المؤسسات فيما إذا اتبعت الإجراءات الدستورية بخصوص التعديل.[3]

رغم التباين مواقف الأحزاب السياسية حول مشروع تعديل الدستور 1989 عام 1996 يمكن استخلاص أهم السمات التالية:

وسع من صلاحيات رئيس الجمهورية ونص على حياد الإدارة في المادة(23) التي تنص "على أن عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون".[4] كذلك نص الدستور الجديد على إنشاء الأحزاب السياسية صراحة بدلا من الجمعيات ذات الطابع السياسي.[5] وقد تضمنت المادة (42) منه هذا النص والتي تحضر إقامة أي حزب سياسي على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو على أساس النوع أو الجنس أو على أسس نقابية أو جهوية أو التي تلجأ إلى استخدام العنف.[6] كما جاء هذا التعديل باستحداث مؤسسات دستورية جديدة

---

[1]- حسين مرزود، المرجع السابق، ص235.

[2]- محمد بوضياف، المرجع السابق، 2008، ص180.

[3]- فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص315.

[4]- المادة (23) من دستور 1996.

[5]- المادة (74) من دستور 1996.

[6]- المادة (42) من دستور 1996.

كمجلس الأمة ومحكمة التنازع.[1] إن هذا التعديل غير الخارطة الحزبية في الجزائر وجعل بعض الأحزاب تختفي وتظهر أخرى أو تغير نهجها.

فقبيل الانتخابات التشريعية بثلاثة أشهر تم إعلان عن تأسيس "حزب التجمع الديمقراطي" حيث ضم الشخصيات السياسية والحزبية (المنشقة عن حزب جبهة التحرير الوطني) وتنظيمات المجتمع المدني (المنظمة الوطنية للمجاهدين ومنظمة أبناء المجاهدين، والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء).[2]

القانون العضوي رقم 97-09 المتعلق بالأحزاب السياسية:

حيث صدر هذا القانون في يوم 6 مارس 1997، ويعد بمثابة إعادة تنظيم للحياة الحزبية في الجزائر، وبعد وجود بعض مظاهر القصور في الأحزاب بالدولة من جهة وعلاقتها فيما بينها وداخلها من جهة ثانية. وتضمن ستة وأربعين (46) مادة، مقسمة إلى ثلاثة أبواب (03)، تشتمل على أحكام عامة، وأخرى ترتبط بالتأسيس والنشاط، وأخيرا باب يتعلق بالأحكام المالية. ويعتبر هذا القانون الإطار التكييفي لخارطة الأحزاب بعد عام 1997، حيث ساهم في تقليص عددها، فتم حل ثلاثة منها لعدم مطابقتهم بعض الأحكام التي نص عليها هذا القانون، والمتعلق أساسا بمنع تأسيس الأحزاب على أساس عناصر الهوية، كما هو وارد في نص المادتين (3) و(5) منه[3]، وهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حزب الجزائر المسلمة المعاصرة ومن أجل الديمقراطية، فيما تم تغيير تسميات العديد من الأحزاب وبعض العناصر الموجودة ضمن البرنامج الانتخابي، أهمها حركة النهضة الإسلامية التي تحولت إلى حركة النهضة، وحركة المجتمع الإسلامي التي تحولت إلى حركة مجتمع السلم وغيرها من الأحزاب[4].

---

[1]- المواد (98) إلى (153) من دستور 1996.

[2]- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، المرجع السابق، ص226.

[3]- أمر رقم 97-09 المؤرخ في 27شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 12، السنة 06 مارس 1997، ص.ص 30،34.

[4]- "تصريح بمطابقة الأحزاب السياسية لأحكام الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1917 الموافق 06 مارس 1997، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، السنة 14 جوان 1998، ص.ص. 19،20.

الانتخابات التشريعية 05 جوان1997:

تعتبر الانتخابات البرلمانية التي أجريت شهر جوان 1997 خطوة هامة لتكريس الشرعية السياسية المفقودة، فهي أول انتخابات تشريعية بعد توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992، ومن ثمة حاولت السلطة التحكم في التوازنات السياسية وتجنب تكرار ما حدث سنة 1991 وذلك من خلال تعديل دستوري سنة 1996، ومصادقة المجلس الإنتقالي على قانوني الأحزاب السياسية الانتخابات سنة1997، والذي تغيرت بموجبه تسمية حركة المجتمع الإسلامي(حماس) إلى تسمية الجديدة حركة مجتمع السلم(حمس). وكانت نتائج الانتخابات على نحو ما يبينه الجدول.(أنظر الملحق رقم06)

وبالرجوع إلى نتائج لانتخابات 05 جوان 1997 تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 156 مقعدا أي بنسبة 66.33%، حركة مجتمع السلم 69 مقعد أي بنسبة 80.14%، أمّا حزب جبهة التحرير الوطني 62مقعدًا أي بنسبة27.14%، حركة النهضة 34 مقعد أي بنسبة72.08%، وتلتهم على التوالي جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، ثم المستقلون.لقد تم الإعلان عن نتائج الانتخابات من طرف المجلس الدستوري رغم المعارضة التي أبدتها بعض الأحزاب حول هذه النتائج بالتزوير وهذا بمساندة الإدارة وانتهت في الأخير باعتراف (RND) متهمة مناضلي التجمع الوطني الديمقراطي المجلس الدستوري ذاته حيث أعاد النظر في نتائج دائرتين انتخابيتين أو ثلاثة.[1]

ونستخلص من النتائج الانتخابات 05جوان 1997 مايلي:

- الفوز الكبير الذي حققه الحزب الجديد" التجمع الوطني الديمقراطي "وقد مّثل انتصارا للرئيس اليمين زروال.
- ودعما لمشروعه الرئاسي عبرت نتائج الانتخابات قبول السلطة التعايش مع ما تسميه بالإسلام المعتدل حيث تحصلت حركتي حماس والنهضة معًا على 103 مقعدًا.

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص265.

لكن نتساءل ماهي أسباب تقهقر حزب جبهة التحرير الوطني في الإنتاخابات التشريعية التعددية وحصولها على المرتبة الثالثة ب 62 مقعدًا فقط، وبالمقابل نجاح التجمع الوطني الديمقراطي؟

- يمكن اعتبار الصراع داخل حزب جبهة التحرير الوطني هو السبب الأول في إضعافه، كما أن الحزب لم يعد يشكل غطاءا لممارسات السلطة، بحث تم استبداله بالتجمع الوطني الديمقراطي.
- انسحاب الكثير من مناضلي وإطارات الحزب وانضمامهم إلى التجمع الوطني الديمقراطي باعتباره حزبا جديدا تأسس لمساندة الرئيس زروال في الحكم.
- أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يعد يمثل في نظر البعض إغراءًا للتسلق الوظيفي وخدمة المصالح الشخصية، لذا انسحب منه عدد من الإداريين والبيروقراطيين الذين كانوا منتفعين من وجوده في السلطة في الفترات السابقة.[1]

وعموما فإن هذه النتائج تكرس هيمنة الأحزاب القريبة من السلطة، وكذلك نلاحظ قبول النظام السياسي للإسلاميين ضمن قواعد اللعبة السياسية لكن تحت سقف محدود لا يمكن تجاوزه.

تحليل نتائج الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997:

تم تنظيم الانتخابات المحلية يوم23 أكتوبر 1997 في ظروف صعبة تمر بها البلاد، وقد شارك فيها عدة أحزاب بعد صدور قانون الانتخابات رقم 07/97، وقد تنافس في الانتخابات المحلية حوالي 38 حزبا سياسي، إلى جانب المرشحين الأحرار. فمن خلال نتائج الانتخابات المحلية ونسبة المشاركة التي بلغت 65.21% وهي نسبة تقارب نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لعام 1990.

فقد في الانتخابات المحلية الثانية في عهد التعددية "التحمع الوطني الديمقراطي" حيث حصد 2742 من مقاعد المجالس الشعبية البلدية أي بنسبة 55.18%، و986 من مقاعد المجالس الشعبية الولائية أي بنسبة 52.44%، أما جبهة التحرير الوطني فتحصلت على المرتبة الثانية حيث فازت بـ2864 مقعد في المجالس البلدية بنسبة 21.82%، و373 مقعد في المجالس الولائية بنسبة19.84 %، وتأتي في المرتبة الثالثة حركة مجتمع السلم التي تحصلت على890 مقعد في المجالس البلدية بنسبة

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص266.

06.78%، و260مقعد في المجالس الولائية بنسبة 13.83%، ثم تليها جبهة القوى الاشتراكية وحركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.(أنظر الملحق رقم07)

يتضح من خلال هذه النتائج الفوز الساحق لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بالأغلبية في الانتخابات المحلية، ليس قوته وحجمه بل نتيجة لعمليات التزوير، وعلى إثرها تكتلت جل الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب المشاركة في الإئتلاف الحكومي ضده متهمة إياه بالتزوير، ونددت بالتجاوزات التي تخللت العملية حيث تطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية.[1]

وأعلنت كل من جبهة التحرير الوطني، وحركة حماس، وحركة النهضة عن رفضها النتائج مهددة بالانسحاب من العملية التي لقيت معارضة وتشكيك في نتائجها.[2]

كما شككت جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال، في نسبة مشاركة التي بلغت 65.49% حيث أصدروا بيانا يؤكد التجاوزات، ولم يكتفيا بالإدانة والتشكيك فيها بل عبروا عن رفضهما بتنظيم مسيرة، شاركت فيها مجموعة من الأحزاب ضمت كل من: جبهة القوى الإشتراكية، حركة حماس، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، إلى جانب مسيرة احتجاجها بمئات الطعون لدى اللجنة الوطنية المكلفة بمراقبة الإنتاخابات المحلية ولكن بدون جدوى.[3] وكذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة شككت في الانتخابات وبنسبة المشاركة التي لم تتجاوز حسبها25%.

أما موقف السلطة من نتائج الانتخابات المحلية فجاء على لسان وزير الداخلية الذي أكد أن "اقتراع 23أكتوبر للمجالس البلدية والولائية جرى عبر التراب الوطني في ظروف تنظيمية جد حسنة وأن العملية الانتخابية لم يتخللها أي حادث من شأنه أن يعرقل سيرها". وعلى صعيد آخر أكد الناطق الرسمي باسم

---

[1]– رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص53.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص296.

[3]– رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص19.

التجمع الوطني الديمقراطي أن حزبه كان ينتظر هذا الانتصار المحقق في الانتخابات المحلية مضيفًا أن فوز التجمع يرجع إلى الأسماء التي تضمنتها قوائمه لأنها تتصف بالنزاهة والكفاءة.[1]

الانتخابات الرئاسية لسنة 1999:

يرجع الكثير من الباحثين استقالة رئيس الجمهورية السابق السيد: اليمين زروال إلى الخلافات التي وقعت بينه وبين قيادات المؤسسة العسكرية. و في تبرير قرار الاستقالة المفاجئ أجمعت التحليلات على ربطها بالحملة التي تعرض لها بعض المقربين منه منذ شهر جوان1998. حيث اتخذ الصراع بين المؤسسة العسكرية و مؤسسة الرئاسة بُعدا مباشرا عندما شنت أوساط سياسية عدة هجوما إعلاميا مركزا ضد الجنرال المتقاعد "محمد بتشين"*ووجهت له صراحة تهم الفساد و الرشوة و الهيمنة على أغلب الصفقات في مختلف القطاعات، وكانت الحملة موجهة بصورة غير مباشرة ضد مؤسسة الرئاسة التي يعتبر "بتشين" عمودها الأساسي نظرا لعلاقته الشخصية و القديمة مع الرئيس اليمين زروال، وأصبح التعايش بين المؤسستين "الرئاسية و الجيش" في ظل تلك الحملة صعبا، و لقد فاجأ الرئيس زروال الجميع باختيار طريقة ثالثة وهي اختصار مدة رئاسته والإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة لاختيار رئيس جديد للبلاد.[2]

فتحت استقالة الرئيس اليمين زروال المجال أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة، و أقر المجلس الدستوري في 11 مارس 1999 سبعة ترشيحات لكل من: عبد العزيز بوتفليقة، حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي و احمد طالب الإبراهيمي و رفض ثلاثة ترشيحات أخرى لكل من لويزة حنون، سيد احمد غزالي، و نور الدين بوكروح لعدم إيفائها بأحد شروط المادة (159) من القانون الانتخابي التي تقضي بجمع 75000 توقيع عن 25 ولاية. أسفرت نتائج

---

[1]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص267.

* – محمد بتشين (1926م)، رقيّ بتشين إلى رتبة عقيد عام 1984 ليصبح قائدا للناحية العسكرية الرابعة التي مقرّها مدينة ورقلة الصحراوية، واعتبارا من 1978 تولى قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي مقرها ولاية بشّار، ودعيّ بعدها لرئاسة الأمن العسكري حيث أصبح يشرف على معظم الأجهزة الأمنية ورقيّ إلى رتبة جنرال، وقد قدم استقالته في سبتمبر 1990. وأنصرف بعدها إلى مشاريعه التجارية إلى أن طلبه اليمين زروال ليكون مستشارا له وأحد أقرب المقربين إليه.

[2]– مصطفى بلعور، المرجع نفسه، ص268.

الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية التي أجريت يوم 15 أفريل 1999 عن فوز السيد:عبد العزيز بوتفليقة،[1] بنسبة تفوق 73.79 % من أصوات المقترعين المقدر عددهم بـ 10.539.751 ملايين (أنظر الملحق رقم08)، و كان قد أعلن ستة مترشحين عن انسحابهم من السباق الرئاسي. و بمجرد إعلان النتائج أدلى بوتفليقة بتصريح قال فيه أن الشعب الجزائري عبر عن نفسه بوضوح و"انتخبني ديمقراطيا لرئاسة الجمهورية" بغض النظر عن مآخذ المنسحبين حول حدوث خروقات و عمليات تزوير و تضخيم نسبة المشاركة. تقدم الرئيس بوتفليقة *على منافسيه بأنه مرشح الإجماع الوطني الذي يحظى بتزكية و تأييد خمسة أحزاب كبرى هي جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة النهضة، و حركة مجتمع السلم، وحزب العمال، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات كمنظمة المجاهدين و أبناء الشهداء، و يرى البعض أنه لم يكن من السهل أن يحظى بوتفليقة بتزكية تلك الأحزاب لولا قوى خفية لديها من النفوذ و الإمكانات ما جعلها تدفع به إلى المسرح السياسي ألا و هي المؤسسة العسكرية. و يقول في هذا الصدد الأستاذ فهمي هويدي:" ليس أدل على أن بوتفليقة هو مرشح العسكريين من تلك التصريحات التي أدلى بها أثناء حملته الانتخابية ... حيث كان واضحا فيها لهجة الامتنان و الغزل للمؤسسة العسكرية" فقد شدد على خصوصية المؤسسة العسكرية في الجزائر.

يعتبر انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية مؤشرا لبداية حل الأزمة إذا استطاع أن يجري الحوار ويعمل على تحقيق الوئام المدني و هو ما دعا إليه بعد فوزه في الانتخابات، إذ وجه بتاريخ 03 أوت 1999خطابا بمناسبة استدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر 1999 حول قانون الوئام المدني و قد تضمن الخطاب برنامجا شاملا حول استتباب السلم و الأمن و إعادة دفع الاقتصاد الوطني و محاربة الفقر و المشاكل الاجتماعية و إعادة صورة و صدقية الجزائر في العالم، و استعادة ثقة الشركاء الأجانب، حيث

---

[1]– المرجع نفسه، ص 268.

*– عبد العزيز بوتفليقة 02 مارس1937، الرئيس الثامن منذ الاستقلال، في يناير2005 عُين من قبل المؤتمر الثامن رئيساً لحزب جبهة التحرير الوطني، تحددت فترة رئاسته للجمهورية الجزائرية من 27 أفريل 1999 حتى الآن ،وتجاوزت مدة حكمه الرئيس الراحل هواري بومدين ليصبح أطول رؤساء الجزائر حكما، وفي رئاسيات23 فيفري 2014 أعلن عن وزيره الأول عبد المالك سلال.(العهدة الرابعة)

كلف الحكومة بتقديم مشروع استعادة الوئام المدني للاستفتاء الشعبي بعد أن صادق عليه البرلمان بأغلبية مطلقة.[1] (لتفاصيل أكثر انظر الفصل الرابع)

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

أثارت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وما صاحبها من أحداث وتطورات ردود فعل عديدة، وطرحت الكثير من التساؤلات وكذلك المخاوف ليس فقط على المستوى المحلي الجزائري، وإنما اتسع التأثير المتبادل ليشمل النطاق الإقليمي وكذلك النطاق الدولي، وهنا سوف نتطرق إلى ردود الفعل الدولي والإقليمي على النحو التالي:

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

تونس: تعتبر الحكومة الجزائرية للرئيس زين العابدين بن علي شريكا أساسيا لحماية حدودها الشرقية من نشاطات المجموعات المسلحة، ويمكن القول أن هناك تقاربا واضحا في وجهات النظر حول بعض القضايا ومنها تحديدا محاربة الإسلام المسلح على نفس الطريقة التي اعتمدها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وواصل العمل بها الرئيس زين العابدين وتعد تونس من أكبر الدول اهتماما بتطور الأوضاع في الجزائر، نظرا للجوار والتقارب الاجتماعي بين البلدين ولذلك ففي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات للدورة الأولى في الجزائر تم الإعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس وعلى الحدود بين البلدين تحسبا من خطر المد الإسلامي المنتظر والذي واجهته تونس من قبل متمثلا في حركة النهضة التي فاقت الانتخابات التشريعية في أفريل 1989.[2] ولقد أكدت كل من الحكومتين التونسية والجزائرية على المساعي والأهداف المشتركة للبلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما في تدعيم روابطهما التاريخية و تطوير التعاون بينهما في كل الميادين ليس في الإطار الثنائي فحسب و إنما كذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الإتحاد المغاربي.[3]

---

[1]– مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص269.

[2]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص.ص 89،90.

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص192.

المملكة المغربية: التزمت الحكومة المغربية بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية تجاه تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر إلا أن صلابة موقف المغرب في التعامل مع جماعة العدل والإحسان وجماعة الشبيبة الإسلامية أوضح توجه الحكومة المغربية في التعامل مع التيار الإسلامي حيث إعتبرت أن السيطرة على التيارات الإسلامية يعد السبيل لمواجهة انتقال تأثير التيارات الإسلامية. والواقع أن موقف المغرب أكثر تحفظا في التعامل مع الحدث الجزائري عن الموقف التونسي و قد يكون ذلك بسبب الاختلاف في طبيعة النظام السياسي لكل منهما فضلا عن مشاكل الحدود بين المغرب و الجزائر التي تثار من فترة لأخرى ، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية. في هذا الإطار نجد الإشارة إلى أن منطقة المغرب العربي تتميز بجانب اشتراك دولها في الخبرة التاريخية و الاستعمارية بتداخل ثقافي كبير نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي . مما دفع لظهور فكرة قيام إتحاد بين مجموعة أقطاره و التي لم تكلل بالنجاح في الأخير وبقيت محتشمة.

كما تجاوبت المغرب مع الجزائر في دعوة المغرب لتدعيم التعاون بينهما، لمواجهة الإرهاب وشبكات تهريب الأسلحة بالإضافة إلى موضوع الهجرة غير الشرعية ووضع خططا لحراسة الحدود بشكل الجماعي، وتفعيل قنوات الاتصال بين الدول المغرب العربي.[1]

المطلب الثاني: المواقف الدولية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

الموقف الفرنسي من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر: نظرا لتشابك العلاقات على المستويين التاريخي والسياسي بين فرنسا والجزائر. فقد كان الدور الفرنسي هو الأكثر بروزا والأكثر تغيرا عن الموقف الأوروبي، حيث لا تستطيع أية منهما أن تمحي آثار 132 عاما من التقتيل والتذبيح الإنساني والتواصل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي بقرار أو بخطة فمن الناحية الجغرافية قرب في الأقاليم بإضافة إلى أن هناك الكثير من الجزائريين يعيشون في فرنسا والعكس.[2]

كان التأثير على قرار المسيرة الديمقراطية واحترام دستور 1989 يعد السمة البارزة في التوجه السياسي والإعلامي الفرنسي تجاه الجزائر. رغم أن "الفيس" لم يمس الرعايا الفرنسيين في بادئ الأمر إلا أن الأوساط السياسية الفرنسية كانت أكثر تحمسا لتدخل الجيش وإيقاف الحملة الانتخابية وفي الدور

---

[1]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص91.

[2]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص95.

الثاني من الانتخابات 1991 التي ألغيت حظي بارتياح غربي وفرنسي بشكل خاص. حيث عبرت الحكومة الفرنسية عن موقف واضح بعدم رغبتها ومعارضتها لوصول الإسلاميين إلى السلطة لعدة أسباب منها، لجوء الجزائريين إليها مما يضطرها إلى إعادة النظر في سياساتها أو لجوء من لهم علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وما يمثله ذلك من خطر داخل فرنسا وأوروبا ككل.[1]

دبلوماسيا: من خلال الإتحاد الأوروبي بمطالبته بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة و عسكريا حيث أثارت بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتزويد قوات الجيش و الأمن الجزائري بأسلحة و معدات تقدر بـ 100 مليون للسيطرة على الوضع الأمني وإعلاميا من خلال تصعيد عداوتها للجبهة في وسائلها الإعلامية ومطاردة أنصار الجبهة في فرنسا.[2] واقتصاديا حيث توسطت لدى مؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر وقانونيا ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون النتائج في صالح جبهة التحرير الوطني.[3]

ونستنتج في الأخير أن ظاهرة التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988، وما سبقها من تغيرات على المستويين الداخلي والخارجي التي دفعت بالنظام السياسي الجزائري بإقرار بعملية التحول الديمقراطي، ومن بين العوامل الداخلية الصراعات التي كانت قائمة بين رجال الحزب والسلطة، وهذه الصارعات تجاوزت نطاق الأشخاص إلى الأجهزة والمؤسسات التي قذفت بها إلى الشارع والتي تمثلت في أحداث أكتوبر 1988 إضافة إلى مجموعة من الأزمات الهيكلية كأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر، وأزمة الشرعية. أما العوامل الاقتصادية فتم حصرها في فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني، إضافة إلى تدهور القطاع الفلاحي وضعف إنتاجه. وكذلك النقص في الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول(الأزمة الاقتصادية1986).

أما العوامل الخارجية نذكر منها الضغوط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية في ظل أزمة الديون الخانقة التي كانت تتخبط فيها الجزائر، وكذلك صعوبة التكيف مع النظام الدولي الجديد. فنظرا

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص195.

[2]– المرجع نفسه، ص198.

[3]– إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص.ص93،95.

للضغوطات الداخلية والخارجية على النظام، وتردي الأوضاع الداخلية التي تطورت إلى درجة زعزعة الاستقرار والأمن البلاد، ووصلت حد العنف من خلال مظاهرات أكتوبر 1988 حيث شرع النظام بعدها في إقرار جملة من الإصلاحات السياسية، وأهمها إقرار مبدأ التعددية السياسية وفتح المجال السياسي لباقي الفئات المجتمعية الأخرى بعدما كان حكرا على السلطة فقط وكان ذلك مع دستور 1989.

فكان بذلك حدا فاصلا بين عهدين للنظام، الأول يقوم على مبدأ الأحادية الحزبية والثاني يقوم على مبدأ التعددية الحزبية.

إن نشوء الظاهرة الحزبية والقوى السياسية بدأ بتحديد الخريطة الحزبية في الجزائر بعد 1989، وما مرت به هاته التجربة من مراحل حيث لخصناها في ثلاث مراحل الأولى تبدأ بعد دستور 1989، والثانية في أزمة 1992 وتوقيف المسار الانتخابي، والثالثة عقب بعث المسار الانتخابي والتعديل الدستوري لسنة 1996، وذلك بعد دوامة العنف التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة.

وفي الأخير قمنا بمعالجة المواقف الإقليمية والدولية من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، قد تعددت واختلفت الواقف من مؤيد ورافض لوصول الإسلاميين للسلطة، فالمصلحة الشخصية كانت العنصر الأهم للرفض.

الفصل الثالث:

تطور الحركة الإسلامية في الجزائر

تمهيد:

لم تقف الحركة الإسلامية في الجزائر، كالمتفرج على المتغيرات السياسية والاجتماعية، في حياة المجتمع الجزائري. فشكلت الطرف الأول والأساسي، لكل محاولات التغيير، سواء على مستوى النظام السياسي الحاكم، أو على المستوى الاجتماعي. فقد مثل الدين في المجتمع الجزائري، ظاهرة سياسية اجتماعية لم تقتصر جذورها على فترة الثمانينات والتسعينات فقط، وإنما ترجع بذورها الأولى إلى عهد الحركة الوطنية حيث أن التشكيلات السياسية التي برزت قبل ثورة التحرير من شيوعيين واستقلاليين

وإصلاحيين، فكان طبيعيا، أن يصبح عنصرا أساسيا في تكوين الشخصية الجزائرية. فهي عبارة عن إمتداد للحركة الإصلاحية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين، التي أصبحت بعد ذلك تحت مسمى جمعية القيم الإسلامية، واستمر نشاط الإسلاميين بعد ذلك بعدما تصاعدت وتيرة هذا الأخير في المشرق العربي وظهور جيل ثاني منهم، حيث انتشرت وتبلورت العديد من الجماعات ذات التوجه الديني خلال فترة السبعينيات والثمانينات أمثال جماعة الجزأرة، جماعة الموحدين، وبعض الجماعات السلفية، إلى أن اندلعت أحداث أكتوبر 1988 التي كانت حجرت الأساس التي تمخض عنها ظهور التعددية السياسية، وبروز أحزاب سياسية إسلامية أبرزها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي(حماس)، وحركة النهضة الإسلامية.

كما برز تيار آخر تبنى العمل المسلح بعدما تعرض إلى مضايقات من طرف المؤسسة العسكرية "الحركة الإسلامية المسلحة".

وتقتضي منا الدراسة تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تهتم بمرحلة الظهور والتكوين وذلك من خلال:

المبحث الأول: الحركة الإسلامية قبل الاستقلال.

المبحث الثاني: محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بعد الاستقلال

المبحث الثالث: الإسلاميون والعنف السياسي.

المبحث الأول: الحركة الإسلامية قبل الاستقلال

لقد كان الدين هو الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة التي وحدت الشعب، حول برامج حركات وجمعيات وطنية، مثل حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جانب جمعية العلماء المسلمين التي دافعت على القومية الإسلامية بقيادة "عبد الحميد بن باديس" (1940-1987) كما دافعت على القومية الوطنية بقيادة "مصالي الحاج". كما لعب الدين دورا فعالا، في إقرار شرعية حكام الجزائر المستقلة، وتحريك الجماهير حول مشروع البناء الوطني، ودعوة

المجتمع الجزائري إلى العودة إلى تطبيق تعاليم الإسلام، في سلوكاته اليومية، التي ابتعد عنها جراء الإستعمار الفرنسي الاستطاني. في هذا السياق سوف نعالج جذور الحركة الإسلامية في الجزائر:

المطلب الأول: الحركة الوطنية

إن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، كان في واقع الأمر نتيجة توسع الاستعمار الأوروبي الذي كان يهدف إلى سيطرة على الأسواق العالمية، وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة، والطريقة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين، وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير، وأثناء تلك العملية التدميرية، كان الجزائريون عرضة لأعمال وحشية.

في هذا السياق كتب المفكر الألماني فريدريك إنجلز سنة 1857 عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما يلي: «من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي، فإن هذا البلد كان طوال هذه الفترة مسرحا لأحداث دموية ونهب وعنف... إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا، هي ضد كل القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية، إن ما يمكن قوله عن الجزائر هو أنها مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين، فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية والتربوية بالجزائر».[1]

إن السياسة الاستعمارية في الجزائر قد هيأت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها، وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل، لكن المناضلين الجزائريين لم يكونوا يشكلون مجموعة متجانسة، فقد كانت لهم أفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر، وذلك انطلاقا من تصوراتهم الإيديولوجية المتناقضة.[2]

بحسب المؤرخ الفرنسي أندريه نوشي (André Noushi)، فان تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية مر بمرحلتين أساسيتين، ففي المرحلة الأولى كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيق المساواة مع الفرنسيين

---

[1]– محمد سليماني، "مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة نموذج حركة مجتمع السلم"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران،2012–2013، ص42.

[2]– سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.ص19،20.

القاطنين في الجزائر، بينما في المرحلة الثانية الممتدة من عام 1930-1950 فإن فكرة الجزائر المستقلة نمت وانتشرت بشكل واسع.[1]

إضافة لتقسيم "نوشي" لتطور الحركة الوطنية، يمكن أن نقسم تاريخ مقاومة ونضال الجزائريين ضد الاستعمار إلى ثلاثة مراحل كما يلي:

1- تمثلت الفترة الممتدة من 1830 إلى 1900 بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي، متمثلة في ثورات القبائل وشيوخ الزوايا أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر، الشيخ بوعمامة، المقراني، الزعاطشة، لالا فاطمة نسومر...

2- شهدت الفترة الممتدة من 1900 إلى 1954 ظهور الحركة وطنية عصرية، اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها، وتحولت تدريجيا إلى حركة معارضة للاستعمار، وبحلول الثلاثينات برزت إلى وجود أربع اتجاهات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض: الاندماجيين، الإصلاحيين، الشيوعيين، الاستقلاليين.

3- تمثل الفترة الممتدة من عام 1954 إلى 1962 المرحلة الأخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري منصهر في تنظيم جبهة التحرير الوطني أدى في النهاية إلى حصول الجزائر على استقلالها.[2]

إن الاتجاه الإصلاحي أثناء الحركة الوطنية تمثل أساسا في جمعية العلماء المسلمين، التي كان ظهورها الأول مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، ومن ثمة فقد مثلت هذه المرحلة لحظات الميلاد الأولى للنخبة الجزائرية التي تحمل المشروع الإسلامي الأول في القرن الماضي، والتي ستنتج أول خطاب إسلامي سيكون له دور التأثير في حياة وحركية العمل الإسلامي فيما بعد، ومن هنا يطرح التساؤل التالي: متى تأسست جمعية العلماء المسلمين؟ وماهي ظروف نشأتها؟ ومن هم أبرز رجالها؟

المطلب الثاني: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

---

[1]- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954, Paris: Minuit, 1969, p1.

[2]- سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص20.

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الأب الروحي لأغلب الحركات الإسلامية في الجزائر وهي النواة الحقيقية للعمل الإسلامي المنظم في الجزائر، وهي النواة الحقيقية للعمل الإسلامي المنظم في الجزائر.[1]

إن العمل السياسي بشكله الحديث والمنظم، حمل مشعله في البداية رجال جمعية العلماء المسلمين حيث أنهم بذلوا جهودا كبيرة من أجل تأسيسه ومد جذوره في الواقع اليومي للجزائريين، ومما زاده صعوبة هو الاستعمار الذي كان جاثما على صدور الجزائريين من جهة، ومن ثم الجهل والأمية التي كانت مستشرية في أعماق المجتمع، إن هذه المرحلة التأسيسية امتدت عبر ثلاثة وأربعين عاما، كانت كلها تصب في مجال العمل على بناء الخطاب إسلامي يتلاءم مع الظروف ويستجيب لمتطلبات المجتمع.

أبرز رجال جمعية العلماء المسلمين الشيخ عبد الحميد بن باديس، فقد تعرض الشيخ إلى مضايقات من طرف الاستعمار الفرنسي فقرر السفر إلى الحجاز، خوفا من التجنيد الإجباري للحرب العالمية الأولى وهناك التقى لأول مرة بالرجل الثاني في الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي، كان لقاء الشيخين منعرجا هاما ليس في تاريخ الرجلين فقط بل في تاريخ الجزائر ككل، ومما زاد في توافقهما أن كلاهما جزائري المولد، مشرقي التكوين، ويدفعهما طموح الشباب وسعة الاطلاع والمعرفة إلى العمل معا ومن أجل فكرة واحدة.[2]

وفي سنة 1931 أصدرت جريدة الشهاب دعوة إلى إنشاء جمعية العلماء، وقد جعل بن باديس جائزة تقدر بألف فرنك فرنسي لمن يسعى إلى تحقيق هذه الدعوة، وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها جمعية العلماء باسمها، وقد تلقت هذه الدعوة ردود فعل كثيرة عبر عنها أصحابها بمراسلة جديدة، وبدأت الفكرة تنتشر عبر أرجاء الوطن، ويبدو أن احتفالات فرنسا بمرور قرن على وجودها في الجزائر عبر نشاطات ضخمة ومستفزة لمشاعر الجزائريين، كانت الدافع المهم الذي ساعد على إنجاز هذا العمل،

---

[1]– محمد زيتوني، "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية دراسة حالة حركة مجتمع السلم(1989–2010)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010–2011، ص53.

[2]– محمد بغداد، من الفتنة إلى المصالحة: أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر، الجزائر: دار الحكمة، 2007، ص28.

وإخراجه إلى أرض الواقع كهيئة تعبر عن الهوية والثقافة المحلية، وعن شخصية لم تزل قائمة منذ قرن من التدمير.[1]

كان تأسيس جمعية العلماء بنادي الترقي يوم 05 ماي 1931، وقد تم الاتفاق بين أعضائها في القانون الأساسي على التركيز على العمل الثقافي والديني، وضمت الهيئة القيادية العليا للجمعية مختلف الأطراف من العلماء إلى الطرقيين إلى الإداريين، لأن الشيء الجامع الوحيد بينهم هو الشعور بالانتماء إلى هوية واحدة، وبعد سنة من النشاط، تعرضت الجمعية لأول أزمة لها عند تجديد الهيئة الإدارية، فقد تحالف الطرقيون من أجل الاستيلاء على الجمعية، إلا أن بن باديس وأنصاره تصدى لهم، وتشكلت الهيئة الإدارية الجديدة على الشكل التالي. (أنظر الملحق 09)

وبهذه القيادة الجديدة، تنطلق جمعية العلماء المسلمين فعليا في عملها بانسجام لتأسيس الخطاب الإسلامي الأول في الجزائر عبر جهاز منظم، وهيئة مرجعيتها الفكرية وإستراتيجيتها الثقافية، والوسائل التي تحقق لها أهدافها. [2]

المطلب الثالث: إيديولوجية و مواقف جمعية العلماء المسلمين

إن الجدل الرئيسي الذي كان يدور بين الجزائريين خلال الثلاثينات من القرن الماضي كان يتمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بمسألة الإستراتيجية التي يجب إتباعها في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، حيث رأى بعضهم أن تغيير عقليات الناس قد يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، في حين رأى بعضهم الآخر أن تغيير المحيط الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغيير عقليات الناس، وكان على جمعية العلماء أن تتخذ موقفا واضحا من هاتين الأطروحتين، وقد استقر رأيها على الأخذ بالطرح الأول، وانطلاقا من ذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الاستعمار، وفي هذا المجال، طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة الفرنسية، إيمانا منهم بأن تحقيق هذين المطلبين سوف يضمن الوجود المتميز للأمة الجزائرية.

---

[1]- محمد بغداد، المرجع السابق، ص.ص 31،32.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص 33،34.

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 أصبح اسمها مرتبطا باسم الشيخ عبد الحميد بن باديس طوال فترة الثلاثينات، وتحت تأثير قادة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، أمثال جمال الدين الأفغاني، رشيد رضا، ومحمد عبده، اهتم بن باديس بوضع الإسلام في الجزائر.

وفي هذا السياق لاحظ برونو إتيان (Bruno Etienne) أن الإسلام كان يشكل العنصر الأساسي الموحد للشعب الجزائري، إذ أن الدين كان بمثابة الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة[1]، ويقول المؤرخ الفرنسي شارل روبيرت أجيرون (C.R.Ageron): «إن تركيز العلماء على الهوية العربية الإسلامية، كان محاولة منهم لواجهة الإيديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم» .

ومن أجل نشر أفكاره وجمع شمل العلماء الجزائريين الذين يؤمنون بالاتجاه الإصلاحي، أنشأ عبد الحميد بن باديس مجموعة من الجرائد أبرزها "المنقد" و"الشهاب"، حيث بدأ ينشر أفكاره الإصلاحية،[2] وبحسب القانون الأساسي لجمعية العلماء فإنها كانت تطمح إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الخمر والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة الأمية والبطالة والتبذير وكل ما حرمه الشرع.

إن نشاطات جمعية العلماء كانت في الكثير من الأحيان تحمل مضامين سياسية، وفي هذا المجال يقول علي مراد ما يلي: «في الحقيقة إن العلماء ركزوا نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، والتي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري»[3]، ولاشك أن هناك أهم عمل سياسي قامت به الجمعية هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، كما هو مبين في الشعار الذي رفعه ابن باديس: "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، وعندما قال فرحات عباس مقولته الشهيرة سنة 1936 حول عدم قدرته على اكتشاف الأمة الجزائرية جاء الرد الحاسم من إبن باديس في قصيدته المعروفة "شعب الجزائر مسلم والى العروبة ينتسب..." يؤكد فيها

---

[1]– Bruno Etienne, Algérie: Culture et Révolution– L'histoire Immédiate, Paris: Seuil, 1997, p.p 120,127.

[2]– Ali Merad, Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, Paris: La Haye Mouton, 1967, p.119.

[3]– Ibid., p.333.

وجود الأمة الجزائرية وإستحالة جعلها جزءا من فرنسا، لقد رفض إبن باديس بوضوح فكرة اندماج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية الغربية.[1]

لكن وفي مقابل ذلك نجد أن فكرة تحديد الاستعمار في الجانب الثقافي، والعمل على إحياء مقاومة مضادة له على أساس النشاط الثقافي فقط، هو الذي جعل النزعة الاستقلالية تغيب من أدبيات الخطاب الإصلاحي، وتجعله بعيدا عن التيار الاستقلالي الذي تزعم ونال شرف قيادة تحرير الجزائر، وجر الجميع إلى ثورة والتخلي عن كل الطرق والأساليب التي اعتمدوها سابقا.[2]

المبحث الثاني: محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بعد الاستقلال

اتخذت الحركة الإسلامية في الجزائر–بعد الاستقلال –طابعا مزدوجا : الأول خيريا دعويا ظاهريا و الثاني طابعا سياسيا خفيا. فنظمت نفسها على شكل جمعيات خيرية سرية غير رسمية، حملت أسماء مختلفة منها: جماعة أنصار الله وجماعة الموحدون جنود الله وجماعة المودودي وجماعة الدعوة وجماعة الجهاد وجماعة مقاومة الشر أو جماعة النهي عن المنكر.

إن التيار الإسلامي في الجزائر، هو نتاج خليط من الأفكار، ذات الاستيعاب المحدود للمذاهب الفقهية، كما ساهمت في توسيع رقعة ذلك المد الإسلامي، و شيوع الفوضى، وعدم وجود مؤسسات مستقلة، تعطى لها صلاحيات البت في قضايا دينية، وتطوير جانبه الفكري.

فخطابه أصبح غير مسموع بعدما خفت صوته أثناء فترة الثورة، رغم مساهمته الجليلة فيها شأنه شأن التيارات الأخرى، إلا أنه لم يكن في القيادة والصدارة بحكم أنه لم يكن صاحب المبادرة، لكنه وبعد إنتهاء الثورة وحصول الجزائر على استقلالها عاد خطاب الإسلاميين ليفتح هذه المرة مرحلة جديدة في مسيرته تتسم بالصراع مع السلطة الجديدة.

المطلب الأول: المرحلة البنلبية (أحمد بن بلة)

سميت هذه المرحلة بالبنلبية نسبة إلى حكم رئيس الأول في تاريخ الجزائر المستقلة أحمد بن بلة، وقد دامت فترة حكمة ثلاث سنوات (1962–1965) حيث تم تأسيس الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة،

[1]– سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص25.

[2]– محمد بغداد، المرجع السابق، ص121.

وقد تم اختيار المنهج الاشتراكي وتبني نظام الحزب الواحد وهذا ما تم تكريسه في أول دستور عرفته الجزائر سنة 1963، حيث نصت مادته العاشرة (10) من الفقرة الرابعة: «على تشييد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان»، كما كرست المواد (23)،(24)،(25) [1] الدور القيادي لحزب جبهة التحرير الوطني، فهو الذي يحدد سياسة الأمة ويراقب المجلس الوطني والحكومة، ويشخص مطامح العميقة للجماهير وينظمها. ورغم أن النصوص الرسمية للدولة الجزائرية تؤكد على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في الساحة السياسية، وهو صانع الدولة ومراقبها[2]، وكذلك سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية ومشاركة المجلس الوطني في التشريع ويتضح ذلك جليا من خلال المادة (58)[3]، حيث ساعده على تركيز السلطة وتشخيصها، والاستحواذ عليها، وأصبح "أحمد بن بلة" صاحب السلطة العليا الوحيدة في الحزب والدولة.[4]

وبالتالي يمكن القول أن منع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بعد الاستقلال بقوة القانون، ونظرا لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية أو الجماعية وأسسوا العديد من الأحزاب والتنظيمات المعارضة منهم "محمد بوضياف" الذي أسس "حزب الثورة الاشتراكي"، وحسين آيت أحمد الذي أسس "جبهة القوى الاشتراكية"، أما جمعية العلماء المسلمين فلم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال بحجة أن مهمتها اندمجت في مهمة الدولة، وهذا ما اضطر بعض شيوخها إلى المعارضة السلمية كتابة وخطابة لكل التوجهات الاشتراكية الرسمية[5]، وفي هذه اللحظة بالضبط بدأت تبرز ملامح الحركة الإسلامية متمثلة في نقطتين أساسيتين:

- المعارضة الفردية لبعض رجال الدين والمحسوبين أساسا على جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ عبد اللطيف سلطاني.

---

[1]– المواد (10)،(23)،(24)،(25) من دستور 1963.

[2]– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص126.

[3]– المادة (58) من دستور1963.

[4]– عبد النور ناجي، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص89.

[5]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.ص116،117.

- المعارضة التنظيمية تمثلت في تأسيس جماعة القيم.

1- معارضة الحركة الإسلامية على مستوى الأفراد:

بعد أقل من سنة من الاستقلال، أعلن الشيخ عبد اللطيف سلطاني- وهو الإطار السابق في جمعية العلماء- معارضته الشديدة للسلطة من فوق منبر مسجد كتشاوة عندما انتقد الرئيس احمد بن بلة، حيث أن هذا الأخير دعا المرأة الجزائرية إلى المشاركة في بناء الجزائر، عندما انتقد الرئيس احمد بن بلة، حيث أن هذا الأخير دعا امرأة جزائرية إلى المشاركة في بناء الجزائر، وقد فهمت هذه الدعوة من بعض الأوساط المحسوبة على التيار الإسلامي بأنها تشجيع المرأة على خروج من بيتها وبالتالي هي دعوة للخروج عن عادات وقيم الجزائريين، وقد عبر عن ذلك الشيخ عبد اللطيف سلطاني بقوله«عارضته في قضية خروج المرأة المسلمة الجزائرية إلى الشارع مع خروجها عن الآداب الإسلامية التي كانت تتحلى بها المرأة الجزائرية... فأحدث بهذا خللا كبيرا في بناء الأسرة، فتصدع الحصن الحصين وانتشرت الرذيلة وماتت الفضيلة وكثر فراق الزوجات...»[1]، وكان رد فعل السلطة أن أبعد عبد اللطيف السلطاني عن الخطابة في المساجد من طرف وزارة الأوقاف.

وبعدما تكرس التوجه الإيديولوجي للسلطة السياسية أثناء المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني باعتماد الاشتراكية، وبعد صمت طويل، خرج الشيخ البشير الإبراهيمي عن صمته وأعلن معارضته لهذا التوجه حيث اختار يوم 16 افريل1964، الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ليعلن معارضته صراحة في شكل بيان، ومما جاء في هذا البيان «قررت أن ألتزم الصمت، غير أني أشعر اليوم خطورة الساعة... إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحال، ولكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والإسلام والرفاهية، وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم، يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية...»[2]

هذا البيان جعل الرئيس "بن بلة" يستغل فرصة انعقاد مؤتمر "جبهة التحرير الوطني"، ليصب جام غضبه على من أسماهم (أصحاب العمائم)، الذين يتجرؤون على انتقاد التوجهات الاشتراكية للبلاد باسم

---

[1]- فوزي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر، الجزائر: دار الانتفاضة، 1992، ص72.

[2]- محمد بغداد، المرجع السابق، ص33.

الإسلام، إلا أن الرئيس جمعية العلماء المسلمين بقي متمسكا بموقفه، حيث قال للرئيس بن بلة في لقاء جمعهما في أواخر أفريل 1964: «إذا كنت حقا على طريق العروبة والإسلام سأظل إلى جانبك، لكن إذا حدت عنهما سأكون لك بالمرصاد».[1]

وقد ردت السلطة الحاكمة على الإبراهيمي بوضعه تحت الإقامة الجبرية إلى أن توفي سنة 1965.

2- معارضة الحركة الإسلامية على المستوى التنظيمي:

إن التعامل الحاد والصارم من طرف النظام السياسي إتجاه رجال جمعية العلماء المسلمين، جعل أعضاءها ينقسمون إلى فئتين، حيث اختارت الفئة الأولى التعاون مع السلطة السياسية القائمة، ومن أبرز ممثلي تلك الفئة الشيخ أحمد حماني الذي شغل منصب رئيس المجلس الأعلى، وقد برز موقفه بقوله: «كنا نود الرجوع إلى نشاطاتنا المتمثلة في تربية الشعب، لكن النظام لم يسمح لنا بذلك، وتجنبا لجلب الخلاف قبلنا التعاون معه».[2]

فيما اختارت المجموعة الثانية طريق المعارضة حيث انخرط الكثير من أعضائها في أول تنظيم إسلامي بعد الاستقلال، والذي تأسس سنة 1963 متمثلا في (جمعية القيم) برئاسة الدكتور"الهاشمي التيجاني"، ومن بين المؤسسين نجد المعلمين والإداريين والتجار والأئمة منهم: أحمد سحنون، وعبد اللطيف سلطاني، وعمر العرباوي، عمار طالبي، عباسي المدني، رضا بن فقيه[3]،... ومباشرة بعد إنشائها باشرت "جمعية القيم" نشاطاتها المختلفة، حيث أصدرت جريدة بعنوان "التهذيب الإسلامي" نشرت عبرها أفكارها وتصوراتها، كما نظمت العديد من الندوات واللقاءات الثقافية إضافة إلى الرحلات الطلابية وكل ذلك من أجل التعريف بالمبادئ والقيم الحضارية للإسلام، إلا أن بعض الأعضاء الذين انضموا إلى الجمعية مثل عباسي المدني حولوها من جمعية تربوية تثقيفية إلى أول جمعية مؤثرة في الحياة السياسية، لتعبر عن التيار الإسلامي المعارض والمنظم تنظيما قانونيا، فاستطاعت فرض نفسها على الساحة

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري أحلام ومحن 1932-1965، الجزء الأول، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص188.

[2]- مسعود بوجنون، الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم، ترجمة عزيزي عبد السلام، الجزائر: دار مدني، 2002، ص17.

[3]- المرجع نفسه، ص.ص18،19.

السياسية من خلال النشاطات التي اتخذت من مساجد العاصمة منطلقا لها، خاصة مسجد "صلاح الدين الأيوبي" ببلكور، الذي كان يمثل قاعدة التجنيد والتأطير، ومسجد "سيدي رمضان" الذي كان ميدانا للتنظيم والعمل الحركي.[1]

وقد دخلت الجمعية في صراع مع نظام الرئيس بن بلة، حيث عارضت بشدة دستور 1963 الذي تعتبره مخالفا لروح الإسلام، وتعيب عليه محاولة التوفيق بين الاشتراكية والإسلام، منتقدة المواقف التي حاولت إعطاء الشرعية لهذا المشروع وخاصة تلك التبريرات التي قدمها علماء الدين الرسميون ومحاولاتهم التوفيق والربط بين الإسلام كدين والاشتراكية كمنهج سياسي.[2]

المطلب الثاني: المرحلة البومدينية (هواري بومدين)

إن محاولة بن بلة إبعاد منافسيه، وإضعاف دور الجيش وتهميش قادته الذين كان لهم الفضل في إيصاله إلى السلطة، دفعت الجيش بقيادة هواري بومدين للقيام بانقلاب عسكري، معتبرا العمل تصحيحا ثوريا، حيث صرح قائد الانقلاب بما يلي: "قام الجيش الوطني الشعبي ابن الشعب وأحد عناصر الثورة، بعد أن صرح تيقن من الانحراف بالثورة التي ضحى الشعب في سبيلها واستشهاد مليون ونصف مليون، بمقاومة الانحراف ليعيد الشرعية ومبادئها الشعبية وسيادتها، فليس هذا انقلابا عسكريا وإنما هو ممارسة ثورية لمسؤولياته الملقاة على عاتقه من قبل الشعب".[3]

ومنذ توليه السلطة حرص الرئيس هواري بومدين على حد من دور الحزب، حيث صرح بأن حزب جبهة التحرير الوطني سيكون مكلفا بالتنشيط والتوجيه والمراقبة، ولن يقوم بمهمة تسيير الدولة أو يحل محلها، وبذلك انحصر دوره في الجانب الرمزي في ظل هيمنة شخصنة السلطة السياسية، مما أتاح

---

[1]– الأمين سويقات، "التكيف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة لحالتي حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في المغرب"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2009–2010، ص.ص66،67.

[2]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص52.

[3]– سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، ط1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص63.

للرئيس التمتع بصلاحيات واسعة، خاصة في غياب المؤسسات حيث بقيت الجزائر من دون برلمان إلى غاية فبراير 1977، ولم ينعقد أي مؤتمر من سنة 1964 إلى سنة 1979.[1]

بدأت هذه المرحلة إذا بوصول الكولونال هواري بومدين إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري يوم 19 جوان 1965 وانتهت بوفاته شهر ديسمبر 1978، وتميزت باحتدام المواجهة بين النظام السياسي وبين التيار الإسلامي من جهة وبتشكل وبروز فصائل التيار الإسلامي من جهة أخرى.

ففي سنة 1966 قررت السلطة مواجهة التيار الإسلامي عن طريق إصدار قرار بحل "جمعية القيم"، وذلك بسبب تلك البرقية التي بعثها مسؤولوا الجمعية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يطلبون منه إيقاف تنفيذ حكم الإعدام في حق المفكر المصري سيد قطب*، وهذا ما أحرج السلطات الجزائرية التي كانت تتلقى دعما كبيرا من نظيرتها المصرية، وفي نفس السنة(1966) يبدأ الفيلسوف الحضارة الإسلامية مالك بن نبي♦ بتنظيم ندوات فكرية في بيته، سرعان ما تحولت إلى نواد لتبادل الأفكار والطروحات جلبت إليها عددا متزايدا من الطلبة، وقد ألف سلسلة من الكتب تحت عنوان "مشكلات الحضارة"، حيث كان فكره يمثل دعامة المعارضة العقلية الأكثر صلابة للإيديولوجية الماركسية التي كانت في أوج ازدهارها في السبعينيات[2]، ومن أشهر تلاميذ مالك بن نبي: رشيد بن عيسى، عبد الحميد بن شيكو الحاصل على دكتوراه في الفيزياء النووية، عمار طالبي...، حيث نجد أن أغلبية من تأثروا بفكر الأستاذ مالك بن نبي هم نخبويون وجامعيون.

ومنذ سنة 1971 دخلت الحركة الإسلامية مرحلة معارضة شديدة لنظام الرئيس هواري بومدين، حيث أعلنت رفضها للثورة الزراعية بمناشير وأسطوانات وفتاوى كان أشهرها الفتوى التي تحرم الصلاة على أرض مؤممة، ومن أبرز المعارضين الشيخ عبد اللطيف سلطاني الذي أصدر كتابا أسماه "المزدكية

---

[1]- محمد سليماني، المرجع السابق، ص53.

*- السيد قطب (09أكتوبر 1906- 29أوت 1966) كاتب وأديب ومنظر إسلامي مصري وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان المسلمين.

♦- مالك بن نبي(1905-1973م) من أعلام الفكر الإسلامي العربي في القرن العشرين. ويعد المفكر الجزائري مالك بن نبى أحد رُوّاد النهضة الفكرية الإسلامية في القرن العشرين ويُمكن اعتباره امتدَادًا لابن خلدون، ويعد من أكثر المفكرين المعاصرين الذين نبّهوا إلى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة.

[2]- مسعود بوجنون، المرجع السابق، ص30.

هي أساس الاشتراكية"، الذي صدر في المغرب، حيث انتقد فيه بشدة التوجهات الاشتراكية للنظام، كما ألف كتابا بعنوان "سهام الإسلام"، نفي فيه صفة المجاهد على من حارب من أجل قطعة أرض، لأن المجاهد الحقيقي هو الذي يقاتل في سبيل العقيدة.[1]

أما جماعة الإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني فبدأ ظهورها العلني سنة 1969 عن طريق تحرير بيانات سرية ضد السلطة تحت عنوان "جند الله"، في هذه الأثناء انطلقت فكرة المساجد الجامعية، وسرعان ما تأسس مسجد في جامعة قسنطينة ووهران والمدرسة المتعددة التقنيات بالحراش، وبدأت مظاهر التدين تظهر في الأوساط الجامعية وينتشر الحجاب تدريجيا، وقد اعتبر من طرف الإسلاميين نصرا مبينا، ونظر إليه اليساريون كبداية للرجعية والنكوص [2]، وبعد البيانات السرية لجماعة الإخوان، عملت الجماعة على توسيع نشاطها عن طريق فكرة المعارض الخاصة بالكتاب الديني، فتحت إشراف "سليم كلالشة" تم فتح أول معرض للكتاب الإسلامي بالمدرسة العليا للأساتذة بالعاصمة، وأثناء المناقشات التي جرت حول الميثاق الوطني لسنة 1976، خرجت جماعة الإخوان المسلمين الجزائريين بتسمية جديدة هي جماعة "الموحدين"، حيث رفضت الدستور الجديد جملة وتفصيلا وأظهرت معارضتها له مبينة نقاط ضعفه وتعارضه مع الإسلام والقيم الاجتماعية للمجتمع، وتمثلت هذه المعارضة في إصدار بيان مطول بعنوان "إلى أين يا بومدين؟"، كما قام بعض أفراد الجماعة بتقطيع أسلاك الهاتف وتكسير أعمدة الكهرباء والكتابة على الجدران وتوزيع منشورات تندد بالسلطة وتدعو إلى تطبيق الإسلام [3]، وكان رد فعل السلطة شديدا حيث زجت بالكثير منهم في السجن وحكمت على محفوظ نحناح بخمسة عشر سنة سجنا، في هذه الأثناء كان هناك تنظيمان يكبران في الخفاء، هما جماعة "الجزأرة" المتأثرين بفكر مالك بن نبي و"الجماعة الإسلامية" التي تنشط في الشرق الجزائري بقيادة السيد عبد الله جاب الله وهي متأثرة إلى حد ما بفكر الإخوان المسلمين.[4]

المطلب الثالث: المرحلة الشاذلية (شاذلي بن جديد)

---

[1]– لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفرابي، 2003، ص227.

[2]– محمد بغداد، المرجع السابق، ص92.

[3]– المرجع نفسه، ص95.

[4]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص.ص53،54.

باشر الرئيس شاذلي بن جديد سياسة الانفتاح اقتصادي وسياسي كانت سببا في ظهور عدم انسجام بين تيارين داخل جبهة التحرير الوطني تجلى خاصة سنة 1985، بمناسبة إثراء الميثاق الوطني، أولهما إصلاحي يقوده الرئيس شاذلي بن جديد الذي كان يؤمن بضرورة دخول الجزائر في عملية إصلاح عميقة تحد من احتكار الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص، وثانيهما تيار محافظ يتمسك بالمنهج الاشتراكي يمثله "محمد الشريف مساعدية" الذي لا يرى مبررا لإصلاحات معتبرا ذلك مجرد محاولة لتهرب الدولة من القيام بمسؤولياتها الأساسية المتمثلة في توفير الحاجيات الأساسية للمواطن.[1]

إن الذي ميز قدوم الرئيس الشاذلي إلى سدة الحكم في مرحلته الأولى هو العفو عن مساجين الحركة الإسلامية، حيث تم الإفراج عن السيد محفوظ نحناح وجماعته عن طريق العفو الشامل، بعض الملاحظين السياسيين يعتبرون أن الرئيس الشاذلي حينما انتهج سياسته تلك مع الإسلاميين، وإنما كان يريد القضاء على المعارضة اليسارية التي استولت في عهد نظام بومدين على المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية، شأنه في ذلك شأن الرئيس المصري أنور السادات الذي أطلق سراح الإسلاميين المصريين الذين اعتقلهم جمال عبد الناصر بهدف إضعاف شوكة الشيوعيين والناصريين المعارضين لسياسة الانفتاح التي كان ينتهجها.[2]

وعموما تميزت هذه المرحلة بحدثين رئيسيين هما:

- تجمع الجامعة المركزية الذي يعتبر أول تجمع منظم ومعلن للحركة الإسلامية بمختلف فصائلها في الجزائر.
- بداية العمل المسلح ضد السلطة بقيادة مصطفى بويعلي.

1. تجمع الجامعة المركزية:

كان هناك صراع فكري وسياسي بين اليساريين والإسلاميين في هذه الفترة خاصة على المستوى الجامعات والأحياء الجامعية، وهذا ما أدى إلى حدوث صدامات عنيفة بين الطلبة أدت إلى مقتل طالب[3]،

---

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص55.

[2]– مسعود بوجنون، المرجع السابق، ص.ص42،41.

[3]– أحميدة العياشي، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، الجزائر: دار الحكمة، 1992، ص121.

فتدخلت الشرطة لإعتقال كثير من الطلبة، هنا وجد الإسلاميون الفرصة المناسبة للتحرك لتجيل نقاط جديدة لصالحهم في الساحة السياسية، فقرروا مفاجأة الجميع بعقد تجمع في الجامعة المركزية شهر نوفمبر 1982 بحرم الجامعة المركزية بالعاصمة الجزائرية، ومن بين أهداف هذا التجمع هو إظهار قوة الحركة الإسلامية للنظام السياسي، وكان محرك الرئيسي لهذا التجمع هو عباسي مدني* القادم من جمعية القيم والذي سوف يكون أحد الزعماء البارزين للحركة الإسلامية مع بداية التسعينات، وقد حضر العديد من الشخصيات البارزة المحسوبة على التيار الإسلامي أبرزهم: أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، سليم كلالشة، محمد السعيد،... ومما نتج عن هذا التجمع هو إصدار بيان يتضمن أربعة عشر نقطة، هذا البيان جاء ليخطر النظام بإصلاح مؤسسات الدولة من الناحية الأخلاقية ودعوته إلى الأخذ بنصائح الدعاة، وكان رد فعل النظام السياسي أن أوقف الزعماء الأساسيين لهذا التجمع وبتهمة التآمر على أمن الدولة أحيلوا إلى القضاء أين حكم عليهم بعقوبة السجن.[1]

2. قضية بويعلي:

ظهرت الحركة الإسلامية المسلحة لأول مرة كتنظيم عسكري يعمل على إسقاط النظام بالقوة العسكرية بقيادة مصطفى بويعلي، تكون هذا التنظيم في السر سنة 1979، بعد ذلك بأربع سنوات أي سنة 1983 شن هجوما على مدرسة الشرطة بالصومعة في نواحي مدينة البليدة، وتمكن من الاستيلاء على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة، وبالتالي ولأول مرة تم تأسيس فلسفة العمل المسلح ضد السلطة باسم الحركة الإسلامية، وسرعان ما اتهم بويعلي وجماعته بالمساس بأمن الدولة، بقيت هذه الجماعة متابعة من طرف قوات الأمن لمدة خمس سنوات إلى أن قضي عليها بمقتل زعيمها سنة1987.

إن رد فعل النظام اتجاه أعضاء الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها في أغلب الأحيان كان يتصف بإحالتهم إلى المحاكم وباستعمال القوة لإيقاف نشاطاتهم ونفوذهم، إلا أن فترة الثمانينات عرفت نوعا من التجاوب الايجابي وذلك باتخاذ بعض الإجراءات كمحاولة لتهدئة الأوضاع، فتم استقبال الشيخ محمد الغزالي في الجزائر سنة 1983، وهو أحد رموز الإخوان المسلمين الكبار حيث عين أستاذا بجامعة

---

*- عباسي المدني (1931م) بدأ ممارسة العمل السياسي منذ 1940 في الحركة الوطنية الجزائرية في عهد الاستعمار، وكان يمثل الجناح الإسلامي الذي أسس نواة الحركة الإسلامية في الجزائر، وقد أعلن في أكتوبر 1988 تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وانتخب رئيساً لها من طرف مجلسها الشوري.

[1]- أحميدة العياشي، المرجع السابق، ص.ص44،45.

الأمير عبد القادر بقسنطينة، كما تم المصادقة على قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية والذي لقي الكثير من الترحيب والارتياح من طرف الإسلاميين[1] ، وكل ذلك كان بهدف احتواء الوضع.

إن فترة الثمانينات شهدت منعرجا حاسما في مسار الحركة الإسلامية في الجزائر حيث تميزت بانتشار الحركة وتعدد جماعاتها وشدة الصراع بينها وبين السلطة[2] .

ولعل توسع نشاط الحركة الإسلامية في هذه الفترة راجع لعدة عوامل دولية ووطنية أهمها:[3]

❖ **على الصعيد الدولي:**

- الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني سنة 1979.
- الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979 الذي تصدت له الجماعات الجهادية والتي أصبح لها صدى كبير فيما بعد.
- اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على يد خالد الاسلامبولي المحسوب على الجامعات الإسلامية المصرية.الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982.
- مجزرة حماة بسوريا سنة 1982، التي قام بها النظام السوري ضد جماعة الإخوان المسلمين.

❖ **على الصعيد الوطني:**

- تراجع سعر النفط مما ولد أزمة اقتصادية خانقة أثرت على الحياة اليومية للمواطن.
- استعمال السلطة للإسلاميين لكسر نفوذ اليساريين.
- تسهيل إجراءات السفر إلى العمرة والحج مما جعل الكثير من الجزائريين يتأثرون بالأفكار الإسلامية المشرقية.
- ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تستضيف الكثير من علماء الدين من مختلف الأقطار في العالم الإسلامي.

ويمكن أن نقسم التوجهات الفكرية التي ظهرت داخل التيار الإسلامي في الجزائري من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات وبداية التعددية إلى اتجاهات مختلفة وهي كما يلي:

---

[1]- محمد بغداد، المرجع السابق، ص.ص110،111.

[2]- الأمين سويقات، المرجع السابق، ص72.

[3]- فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص.ص125،131.

1- جمعية الموحدون "جنود الله" أو جماعة أهل التوحيد والدعوة:

ترأسها الهاشمي سحنوني ظهر التنظيم سنة 1976 حمل بيانه الأول عنوان: "إلى أين يا بومدين؟"، تضمن البيان النقاط التالية:

- رفض الميثاق الوطني، ودستور سنة 1976 لتركيزهما على النظام الاشتراكي.
- الاعتراض على إطلاق سراح المعتقلين في الحزب الشيوعي، المسيطر على المنظمات التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، وسيطرته على وسائل الإعلام.[1]

2- جمعية القيم الإسلامية:

تأسست الجمعية بتدعيم من الجناح المعادي للماركسية، خاصة محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، ومحمد صغير نقاش، وعلي محساس، أي الفريق المحيط بالرئيس أحمد بن بلة. حيث لعب المتعاطفون مع التيار الإصلاحي الديني من داخل السلطة- مثل محمد خيضر- دورا هاما من أجل تأسيس جمعية القيم الإسلامية، التي حصلت على الاعتماد، سنة 1963 أي سبعة أشهر بعد الاستقلال. ترأس الجمعية الشيخ الهاشمي تيجاني رئيس جامعة الجزائر، الذي يمثل التيار المعرب في الجزائر، متأثرا بأيديولوجية تيار الإخوان المسلمين المصرية.[2]

وبعد سياسة التعريب التي أقرتها الدولة، وجد هذا التيار الساحة مواتية، لنشاطه الإصلاحي الديني فاقتحم التيار الإخواني المساجد والجامعات، من خلال أعضاء الجمعية النشطين أمثال رشيد بن عيسى، ومالك بن نبي، وأحمد سحنون، والشيخ مصباح، والشيخ عبد اللطيف سلطاني كان ينشط بمسجد العتيق بالقبة، ومسجد شوفالي. حيث كانت تضم كذلك معلمين ورجال أعمال وموظفين وأئمة.[3]

كانت مواقف الجمعية، وضغوطاتها على الدولة، سببا في إقالة أمينها العام من منصبه كرئيس لجامعة الجزائر. بعد انقلاب 19 جوان 1965، و على إثر الموقف، الذي اتخذته جمعية القيم، من

---

[1]- وريدة خيلية، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000"، مذكرة دكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص46.

[2]- المرجع نفسه، ص47.

[3]- المرجع نفسه، ص.ص47،48.

قضية محاكمة جماعة الإخوان في مصر، و تنفيذ حكم الإعدام لداعية السيد قطب عندما أرسلت الجمعية، رسالة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تطلب منه الإفراج عنهم. كان هذا التصرف سببا في تجميدها، بقرار من قبل السلطة في 22 سبتمبر1966 باعتبار أن الرسالة تدخلا سافرا، في شؤون دولة شقيقة.[1]

3- اللجنة الوطنية لإصلاح المجتمع:

تأسست اللجنة، من قبل بعض المصلحين المثقفين، تعويضا لجمعية القيم. لكنها لم تعمر طويلا حيث حلت هي الأخرى في 17 مارس 1970، نشطت الحركة الإسلامية في الجزائر، في الفترة ما بين 19 جوان 1965 إلى 1979 (عهد هواري بومدين) جماعة من المثقفين المتعربين، متخرجين من مدارس جمعية العلماء المسلمين ومن الجامعات الفقهية المشرقية. فعملوا على استعادة شرعيتهم، داخل جبهة التحرير الوطني، لمنافسة النخبة المتفرنسة فنجحوا في تولي مناصب كبرى في الدولة، خاصة بوزارة التربية والتعليم، تحت إشراف أحد رموز الحركة الإصلاحية أحمد طالب الإبراهيمي سنة 1965 و بعدها وزارة الإعلام والثقافة من 1970 إلى 1977 كما تغلغلوا، بوزارة الشؤون الدينية، معتمدين على نضالهم، إبان حرب التحرير. إضافة إلى مؤهلاتهم التعليمية العربية، التي تتوافق مع التوجهات العربية، والإسلامية للخطاب الرسمي كان هدف هؤلاء المصلحين الجدد، يتعلق بإخضاع الدولة والتمتع، لعودة كاملة للإسلام، وتحقيق التوازن.[2]

4- الجمعية الإسلامية: بقيادة محفوظ نحناح

كان نجاح الثورة الإيرانية، بمثابة الماء إلى الطاحونة حيث تسابقت الصحف إلى التشديد على الأصول الإسلامية، باسطة صفحاتها، لأقلام الوجوه الرئيسية، لممثلي التيار الإسلامي للنظام فوجدت الحركة الإسلامية الجزائرية، في الثورة الإيرانية مثالا يحتذى به. واندفع شباب جانحين، لتأسيس جمعيات إسلامية، ظاهرها خيري و باطنها جهادي، على شاكلة "جمعية الإخوان المسلمين" المصرية. من هؤلاء محفوظ نحناح الذي أسس الجمعية الإسلامية بمنطقة عين البيضاء بالشرق الجزائري متأثرا بأيديولوجية

---

[1]- المرجع نفسه، ص49.

[2]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص.ص49،50.

جماعة الإخوان المسلمين المصرية. عمليا قام بتدريب مجموعة من الشباب بمنطقة سيدي بلعباس بمساعدة محمد كرار عضو مؤسس في الحركة العالمية التبليغ ومحمد عثمان. لكن قوات الأمن، تكتشف نشاطهم السري، فتفك الجمعية من قبل جهاز الأمن، التي كشفت سنة 1977 عن وجود معسكرات تدريب، على أطراف البحر وفي الجبال، لشباب من طلاب المعاهد الإسلامية، التابعة لوزارة التعليم الأصلي. فأمر الرئيس هواري بومدين بإنهاء نظام التعليم الأصلي، وإقالة وزيرها مولود قاسم نايت بلقاسم من منصبه.[1]

وبعد خروج محفوظ نحناح من السجن سنة 1980، أي في عهد الشاذلي بن جديد الذي تعمد على إحداث توازن، بين الإسلاميين واليساريين، من خلال تشجيع المعارضة الإسلامية على أمل أن يفضي ذلك، إلى محاصرة التيارات اليسارية في الجامعات. لكن الشاذلي بن جديد مارس معهم سياسة الجزر والعصا من خلال تشجيع المعارضة الإسلامية مرة، وقمعها مرة أخرى. حيث قام بقمعهم، في سبيل السيطرة على الحكم. فوجه لهم عام 1986 إنذارا يحذرهم فيه من تحويل المساجد إلى بؤر أصولية.[2]

5- جماعة الجزأرة:

يعود ظهور جماعة الجزأرة إلى نهاية الستينات وبداية السبعينات. هي تجمع غير رسمي ثابت، حيث كان-في البداية- ينتمي إلى الجماعة الإسلامية، التي أسسها الشيخ محفوظ نحناح كما أشرنا سابقا. لكنهم انشقوا عنه، عندما أرادوا القيام بثورة إسلامية في الجزائر، فأطلق عليهم تسمية الحزأريين. أكد هذا علي عمار عبد الحميد قائلا: أن الشيخ محفوظ نحناح هو أول من استعمل إسم الجزأرة، بهدف التقليل، من شأن التيار الشاب لضيق نظرته، بعد رفضه الانقياد لأفكار المنظمة الدولية للإخوان المسلمين تشكلت نواته الصلبة من عناصر من منطقة تلمسان، يعتبرون أنفسهم إصلاحيين، لأن أغلبهم من الجامعيين الفرنكوفونيين المتخرجين من جامعات أجنبية خارج الجزائر ذوي ثقافة فرنسية وإنجليزية، متخصصين في الفروع العلمية، أي حاملين لدبلوم التعليم العالي كمهندسين.[3] حيث أصبح يمثله أتباع مالك بن نبي

---

[1]- المرجع نفسه، ص52.

[2]- كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، ط1، بيروت: دار النهار للنشر، 1998، ص 33.

[3]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص53.

ويعمل هذا الإتجاه على إعطاء البديل الإسلامي صبغة جزائرية متخذا من الجامعة مركزا له، منطلقا من العمل على مستوى القاعدة وصولا إلى القمة، ومن أبرز رموزه الشيخ بن بريكة ورشيد بن عيسى.[1]

6- التيار السلفي:

كانت الجماعة منظمة تنظيما محكما، و تشرف على العديد من المساجد في كافة أنحاء الوطن، تحت شعار مفضل لدى السلفيين "لا ميثاق لا دستور، قال الله قال الرسول". هم الذين رفعوا لواء الحركة الإسلامية في الجزائر، حتى أصبحت منذ سنة 1988 عنصرا أساسيا في الحياة لسياسية الجزائرية، بما لديهم من مساجد و جمعيات خيرية.

تدعو النظرية السلفية الجديدة إلى:

- تدعو الحركة إلى التقليد الحرفي، لحركات الرسول، كإطلاق اللحية، وارتداء الجلباب بالنسبة للمرأة، وعودتها إلى البيت. أي دخولها من جديد، عصر الحريم، و الدعوة لعدم توليها شؤون الحكم الأولى، وفصل الرجل عن المرأة.
- تدعو الحركة السلفية، إلى صياغة المشروعات السياسية، في صيغ إسلامية في جوهرها، لذلك يدعون إلى إعادة نظام الخلافة، وحكومة تقوم على الشورى والإجماع، اللذان يضمنا للسلفيين التفوق على السلطة التنفيذية، التي فرضها الله إلى الخلفاء.
- يعتبرون الديمقراطية كفرا، ومن يؤمن بها مرتدا عن الإسلام. منطلقين من قاعدة بسيطة تقول: أن الشريعة الإسلامية، تنص على أن الحكم، راجع لله وحده، بينما الديمقراطية تنص على أن الحكم راجع للشعب.

وعليه ناقش الشيخ عبد الرحمن الكواكبي مسألة الديمقراطية والشريعة الإسلامية، فاعتبر أنه لا يوجد في الإسلام، نفوذا دينيا مطلقا، في غير مسائل إقامة الدين، هذا الدين الحر السهل السمح كما أن الدين الإسلامي، قد فقد أنصاره الأبرار، وحكمائه الأخيار. فسقط في أيد المستبدين، الذين اتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة، وتقسيم الأمة، وجعلوه أداة لأهوائهم، فضيعوه و ضيعوا أهله بالتفريع والتوسيع، والتشديد

[1]- كريمة كروي، "الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة حركتي الإصلاح الوطني في الجزائر والإصلاح في المغرب"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص83.

والتشويش، وإدخال ما ليس فيه... حتى جعلوه دينا لا يقوى أحد، على القيام بواجباته وآدابه ضمنه. إلى حد أن عبد الرحمن الكواكبي قد تمنى الهلاك لهؤلاء قائلا: هلك المتشددون.[1]

وضمن التيار هذا الذي يقوده علي بلحاج* وزملاءه جاء ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[2]

7- جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقيادة مصطفى بويعلي:

أنشأ مصطفى بن بويعلي♦ – في السبعينات– جماعة الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو جماعة مقاومة الشر. قامت الجماعة، بدور المنسق بين دروس الدعاة، في مختلف مساجد الوطن.

ليكلل نشاطها التنسيقي بالنجاح، في جمع أغلب الجمعيات الإسلامية بمسجد العاشور بالعاصمة سنة 1979 للبحث في سبل إيجاد طريقة، لتوحيد النشاط الجمعوي الخيري الدعوي...[3]

تبنى بويعلي الطروحات الإسلامية بحكم منصبه كإمام بمسجد العاشور (الجزائر العاصمة)، أنتقد النظام الحاكم وسياساته المشجعة على التفسخ والانحلال والابتعاد عن تعاليم الدين الإسلامي ليشكل بعدها جماعة النهي عن المنكر لمكافحة كل ماهو غير شرعي، وبعد مقتل أخيه في ظروف غامضة، أنتقل بويعلي من الدعوة إلى العمل المسلح، بتكوين جماعة مسلحة عرفت بالحركة الإسلامية المسلحة لقلب النظام بالقوة متخذا من منطقة الأربعاء بالبليدة مقرا لها.[4]

---

[1]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص.ص57،58.

*– علي بلحاج (13 جمادى الأولى 1376هـ الموافق لـ 16 ديسمبر 1956م بتونس)، تعود أصوله إلى أدرار في جنوب الجزائر، ناشط إسلامي جزائري.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص83.

♦– مصطفى بن بويعلي (27جانفي 1940–1987) بالجزائر العاصمة، شارك في حرب التحرير الوطنية سنة 1957، بدأ يتقرب من التوجه الإسلامي حيث يصبح قطبا بارزا فيه تحت إسم الشيخ ياسين في بداية سنة 1977. عندما قتل أخاه إثر هجوم لقوات الأمن، دخل مجال العمل السري. ونخرط في العمل المسلح إلى جانب أحمد مراح وبوعلام حيا وأسس الجماعة الإسلامية المسلحة. تم تفكيك الجماعة و القضاء عليها يومي17 و18 ديسمبر1982.

[3]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص.ص59،60.

[4]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص84.

وقد قامت الحركة بعدة عمليات أهمها:[1]

- مهاجمة المديرية الوطنية للبناء بعين النعجة في 21 أوت 1985، وسرقة 85 مليون سنتيم.
- هاجمت الحركة مدرسة الشرطة بالصومعة واستولت على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر.

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية في عهد التعددية

بصدور دستور 1989 وجدت هذه الجمعيات لنفسها امتدادات سياسية علنية و حصلت على الشرعية ما يؤدي إلى تقدير أن النظام الحاكم في الجزائر لم يكن سيئا في موقفه من الأحزاب الإسلامية خاصة وأنه سمح لها بالنشاط _ بصفة رسمية _ قياسا بالأنظمة السياسية في المشرق العربي التي تتسم مواقفها بالعدائية المفرطة لكل ما هو إسلامي، حيث ظهرت هذه الأحزاب الإسلامية كالتالي:

المطلب الأول: تشكل الأحزاب الإسلامية في الجزائر

إن التيار الإسلامي مع بداية سنة 1989 عرف تطورا ملحوظا عن طريق تهيكله في أحزاب سياسية جديدة، وهذا ما اعتبر حدثا هاما في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث خرجت ولأول مرة من السرية إلى العلن متمثلة في العديد من الأحزاب السياسية أبرزها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية.

1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

بمجيء دستور 1989 الذي أعطى الضوء الأخضر للتعددية السياسية أعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989/02/18 في مسجد السنة بالعاصمة، وذلك بعد إخفاق الرابطة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون في لم شمل ممثلي تنظيمات التيار الإسلامي الموجودة في الساحة آنذاك، وفي 1989/09/13 صدر بيان الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجريدة الرسمية، ويعتبر أول حزب ذي اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية[2]، ومن بين الأعضاء المؤسسين البارزين الأربعة عشر نجد: عباسي المدني، علي بلحاج، الهاشمي سحنوني، بشير فقيه، وغيرهم.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.ص84،85.

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص166.

كانت الجبهة مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى(8 آلاف مسجد من أصل آلاف مسجد في عموم الجزائر) وتضم حوالي 3.5 مليون عضو[1]، كما كانت تجمع تحت لوائها العديد من الفصائل أهمها السلفيون والجزأرة، وكانت تمتلك صحف ناطقة باسمها منها المنقذ، الهداية، الفرقان.

وبعدها تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1992/01/11، لتدخل الجزائر في فراغ سياسي ومؤسساتي رهيب في مقابل دوامة العنف التي أنتجت الآلاف من القتلى خلال ما أصبح يعرف بالعشرية السوداء. (ولمزيد من التفاصيل سنتطرق إليه في الفصل الرابع).

2- حركة مجتمع الإسلامي(حماس):

ترجع جذور هذه الحركة إلى كونها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر والتي بدأت العمل سرا عام 1963، إلى أن خرجت إلى العلن مع بداية سنة 1989 في شكل جمعوي تحت إسم جمعية " الإرشاد والإصلاح"، تهتم أساسا بالعمل الخيري والتربوي، وفي شهر ماي 1991 انتقلت إلى العمل السياسي تحت مسمى حركة المجتمع الإسلامي وتسمى اختصارا "حماس"، وقد لاقى إعلانها كحزب اهتماما كبيرا نظرا لما تقدمه من بديل مواز لجبهة الإنقاذ، فضلا عن تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان)، وبناء على ذلك غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، وإن كانت حركة نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحدة لكوادرها[2]، وتأسست بحسب بعض قيادتها من أجل تدارك أخطاء جبهة الإنقاذ المضرة بالعمل الإسلامي.[3]

عقدت الحركة أول مؤتمر لها في 29 ماي 1991، وتم فيه اعتماد قانونها الأساسي والنظام الداخلي، وحاولت مراجعة أسلوب عملها السياسي لتحدث علية الكثير من التعديل، لقد اكتشفت بقوة التجربة أنها لا تحصد من أسلوب المواجهة السافرة والمباشرة مع النظام غير العزلة والاضطهاد والضعف، لذا عملت على الاستفادة ليس من أخطاء ماضيها فحسب، بل من خصومها الشيوعيين الذين استطاعوا

---

[1]- سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص68.

[2]- سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص72.

[3]- إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص168.

بعد تخليهم عن صراع المباشر مع السلطة التسرب والتوغل إلى الأجهزة والمراكز الحساسة، حيث استطاعوا بذلك رغم ضعفهم العددي التأثير على المراكز اتخاذ القرار[1]، ومن ثمة لم تتخلف الحركة عن الحضور في كل الاستحقاقات الانتخابية، واعتمدت سياسة المشاركة، ورفضت في المقابل أسلوب المغالبة وسياسة الكرسي الشاغر، ففي سنة 1994 شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني التي جاءت باليمين زروال رئيسا للدولة، واقترحت ميلاد هيئة تشريعية بديلا عن المجلس الاستشاري الذي شكله محمد بوضياف، فكان ميلاد المجلس الوطني الانتقالي الذي شاركت فيه الحركة بخمسة أعضاء من قياداتها.

في سنة 1995 دخلت حركة المجتمع الإسلامي بمرشحها محفوظ نحناح في أول انتخابات رئاسية تعددية، وتحصلت على المرتبة الثانية بأكثر من 03 ملايين صوت وبنسبة 25% من الأصوات المعبر عنها، وفي سنة 1996 وعلى إثر الدستور الجديد الذي منع إقامة الأحزاب على أساس ديني، تم تغيير الاسم من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم(حمس)، كما غيبت أية إشارة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد، وعوض ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها [2]، وشاركت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين الى الجهاز التنفيذي، حيث أشرفت على تسيير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصيد البحري، وفي سنة 1997 شاركت في الانتخابات التشريعية التعددية لأول مرة وتحصلت على 69 مقعد، كما تحصلت في الانتخابات المحلية البلدية والولائية على 1100 منتخب منها 24 بلدية تسيرها الحركة، وفي شهر مارس 1998 عقدت حمس مؤتمرها الثاني بنادي الصنوبر بالعاصمة تحت شعار "السلم والتنمية" وقد كرس المؤتمر خط المشاركة ونادى بالتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة، بعدها بسنة تم إقصاء السيد محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية المسبقة، وذلك بحجة عدم امتلاكه لوثيقة تثبت مشاركته في الثورة، ورغم ذلك بقيت الحركة محافظة على خيار المشاركة، وقد انخرطت في ائتلاف حزبي ضم أربعة أحزاب هي: حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، قرر هذا الائتلاف دعم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح إجماع، وهذا ما جعل الأخير يفوز في الانتخابات الرئاسية.

---

[1]- أحميدة العياشي، المرجع السابق، ص208.

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص168.

وبتاريخ 19 جوان 2003 توفي رئيس الحركة ومؤسسها الأول السيد محفوظ نحناح، بعد ذلك بشهرين انعقد المؤتمر الثالث للحزب تحت شعار "نحو طور جديد"، وقد نتج عن هذا المؤتمر انتخاب السيد أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة، والذي تعهد بالحفاظ على الخيار السابق ألا وهو المشاركة في السلطة.[1]

3- حركة النهضة الإسلامية:

ترجع خلفيات هذه الحركة إلى عام 1974 حيث اجتمعت في جامعة قسنطينة مجموعة من الطلبة بمبادرة من السيد عبد الله جاب الله بغية تأسيس جماعة إسلامية حملت لاحقا اسم "حركة النهضة الإسلامية"، وكانت تستند في مرجعيتها إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث حسمت جماعة الإخوان المسلمين العالمية في قضية تمثيلها في الجزائر بين زعيمي فصيلتي الإخوان المسلمين في الجزائر عبد الله جاب الله ومحفوظ نحناح لصالح هذا الأخير، وهذا ما جعل البعض يصنف جماعة جاب الله على أنها تمثل "الإخوان المحليين" مقابل "الإخوان العالميين"، وبعد انفجار أحداث أكتوبر 1988 بادرت الجماعة بتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي اجتماعي هي "جمعية النهضة"، ولما تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفتح المجال للعمل السياسي أمام الجماعات الإسلامية وبعد فشل التفاوض على كيفية الانضمام إلى الجبهة الإسلامية، قررت الجماعة وعلى غرار حركة محفوظ نحناح تأسيس حزب سياسي يحمل اسم "حركة النهضة الإسلامية" مع نهاية سنة 1990، وبمقتضى دستور 1996 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة".[2]

وفي تشريعات 1997 حصلت الحركة على34 مقعدا برلمانيا، فكانت قاعدتها النضالية تتشكل من شباب الصحوة الإسلامية خاصة في المنطقة الشرقية من البلاد (قسنطينة، سكيكدة، وعنابة). حاولت النهضة مد جسور الحوار بين أحزاب معارضة والسلطة من خلال مبادرات لم تنجح في غالبيتها بسبب تعنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن جهة عدم التزام السلطة بتعهداتها، فعلقت بذلك الحركة مشاركتها في ندوة الوفاق الوطني الأولى وان ظل رئيسها ينادي بضرورة الحوار كوسيلة مثلى للخروج من الأزمة.[3]

---

[1]- محمد سليماني، المرجع السابق، ص.ص75،76.

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص169.

[3]- عمر إبراهيم برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية "أحداث مواقف"، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص.ص63،62.

مع بداية سنة 1999 حصل خلاف شديد بين الأمين العام للحركة السيد لحبيب آدمي ورئيسها عبد الله جاب الله حول ديمقراطية التسيير من جهة، والمشاركة في السلطة من جهة أخرى، خاصة وأن الانتخابات الرئاسية كانت على الأبواب، نتج عن هذا الخلاف خروج السيد جاب الله عن حركة النهضة وتأسيسه لحزب جديد وهو حركة الإصلاح، وهذا ما جعل مناضلي حركة النهضة ينقسمون إلى حزبين، حزب (النهضة) يساند المترشح الحر للانتخابات الرئاسية عبد العزيز بوتفليقة وبالتالي يتبع نهج المشاركة ف السلطة عن طريق تقلد بعض الحقائب الوزارية، وحزب (الإصلاح) يبقى في المعارضة تحت قيادة الزعيم التاريخي عبد الله جاب الله.[1]

ومن أسباب التحول في مسار الحركات الإسلامية:

- تداعيات أحداث 1992 ، و إنحراف الجبهة الإسلامية للإنقاد نحو العنف، وإصرارها على قلب النظام، برفعها لشعار "لا ميثاق، لا دستور، قال الله وقال الرسول".
- إستئصالية الدولة (المؤسسة العسكرية) ، و إصرارها على الحل الأمني .
- رغبة هذه التيارات، وبدعم من السلطة ملأ الفراغ الذي تركته الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتزعم الحركة الإسلامية.
- الإيمان بضرورة ترشيد العمل السياسي والتمكين للعمل الإسلامي.
- رفع الضرر عن المشروع الإسلامي بتحميل الأخطاء للعاملين بدلا من المشروع ذاته خصوصا بعد سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على معظم البلديات، وتعاملها مع غيرها بالتخويف والتصادم والتكفير والتفسيق، مما تسبب في إستفحال العداوة للمشروع الإسلامي.
- إعطاء وجه مغاير للمعارضة الإسلامية.[2]

المطلب الثاني:الإسلاميون والعنف السياسي

لقد شهدت المنطقة العربية والإسلامية منذ مدة ليست قصيرة انتشار ظاهرة العنف السياسي وتسارع وتيرته إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديد لقوى المجتمع والدولة. وظاهرة العنف السياسي في هذه المنطقة، ظاهرة قديمة وليست طارئة، مارستها قوى سياسية واجتماعية

---

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص68.

[2]– كريمة كروي، المرجع السابق، ص93.

مختلفة، سواء كانت قوى حاكمة أو معارضة، أو بين القوى السياسية نفسها، أي داخل بنائها وإطاراتها التنظيمية. ولجأت إليها قوى اجتماعية للمطالبة بحقوقها ولتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية.

لكن الأدبيات السياسية والثقافية انشغلت منذ فترة بعنف جديد اسمه "العنف الأصولي" الذي لجأت إليه جماعات وقوىً وأحزاب إسلامية [1]، لمواجهة سلطة الدولة وإرغامها على الاستجابة لمطالبها أو لإسقاطها وتأسيس بديل إسلامي عنها، وقد تم تأسيس العنف اليساري أو اختفى من لائحة الحساب ليحل محله" العنف الإسلامي" وامتزج الموضوع بصعود القوى الإسلامية وتنامي قاعدتها الشعبية. وظهور أزمات أمنية وسياسية واجتماعية جعلت الدولة القائمة تتجه إلى استخدام العنف بشكل أوسع، فباتت الحياة السياسية العربية تعيش دورة من العنف لا تكاد تنتهي، وسيطر هاجس العنف على الخطاب السياسي والثقافي، ثم جاءت أعوام التسعينات لتضيف مخاوف جديدة إثر اندلاع عنف مسلح على نطاق واسع في الجزائر ومصر والعراق. بعد أن سبقها عنف مماثل في أعوام الثمانينات، فأصبح تاريخ المنطقة المعاصر ملونا بدماء العنف، وغدت المواجهة العنيفة، الممارسة اليومية الأكثر شيوعا واستخداما سواء من جانب السلطة الحاكمة وأجهزة الدولة وسواء من الطرف المقابل، ولم يقتصر العنف على الممارسة المادية والفعل اليدوي، بل سرى بشكل واضح إلى الممارسة الفكرية والثقافية، وأصبح العمل الثقافي ملغوما بلهجة العنف الحادة والإرهاب الفكري.[2]

أولا: مفهوم العنف السياسي:

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، وبالرغم من الاختلافات الموجودة في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفونه بأنه: " إستخدام القوى المادية أو التهديد بإستخدامها لتحقيق أهداف سياسية ".

ويعرفه عالم الاجتماعي الأمريكي H.Nieburg: "هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو بيئية أو وسائل أو أدوات". أما H.Gerham: "هو

---

[1]– إبراهيم العبادي، جدليات الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، بيروت: دار الهادي، 2001، ص79.

[2]– إبراهيم العبادي، المرجع السابق، ص80.

سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا".

وعرفه الدكتور بكر القباني: "بأنه نقيض الهدوء هو كافة الأعمال التي تمثل في استعمال القوة أو القهر أو الإكراه بوجه عام، ومثالها أعمال الهدم والائتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه بذلك".[1]

والعنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم: "هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات وان الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم".[2]

وعلى هذا الأساس فان العنف هو: "كل سلوك فعلي أو قولي، يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة وهو بهذا اللحاظ يكون سلوكا فعليا أو قوليًا وينطوي على ممارسات ضغط نفسي أو معنوي بأساليب مختلفة، وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة للأشخاص والممتلكات للتأثير على إرادة المستهدفين أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام، كما أن السلوك العنيف قد يكون فرديا أو جماعيا منظما أو غير منظم، علنا أو سريا، صريحا أو كامنا".[3]

يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على لا سلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم.

ثانيا: أشكال العنف السياسي في الجزائر

---

[1]– شمسة بوشنافة، آدم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988–2000"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد03، 2004، ص127.

[2]– المرجع نفسه، ص128.

[3]– إبراهيم العبادي، المرجع السابق، ص89.

I. العنف الشعبي:

وهو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام وهناك نوعان من العنف السياسي تمارسها أجنحة السلطة ضد بعضها البعض، أو قوى وجماعات ضد قوى وجماعات منافسة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية.[1] هذا وتتمثل أهم أشكال العنف السياسي الشعبي في الجزائر في:

1- أعمال الشغب:

إعلان الاحتجاج ضد النظام أو بعض السياسات ، وذلك من خلال استخدام القوة المادية (القتل- التخريب والتدمير) ومن نماذجها أحداث أكتوبر 1988 وكذا بعض الإضرابات التي شهدتها الجامعات الجزائرية، جامعة سطيف، باب الزوار، البليدة، والتي نظم معظمها من حركة الدفاع عن الإختيار الشعبي القريبة من تنظيم جبهة الإنقاذ، وكذا اخطر الإضرابات هو ذلك الذي شهدته جامعة عنابة في مارس 1992 عندما هاجم بعض الطلاب الملثمين عدة كليات فحطموا قاعات المحاضرات، وأتلفوا الوثائق، كما شهدت العديد من المدن الجزائرية.

محاولات تخريب المؤسسات الحكومية، وأضرمت النيران في معهد زراعي في البليدة، وبعض عربات القطار في قسنطينة وذلك في الفترة 1993/1992 وأعمال الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القبائل.[2]

2- المظاهرات:

وهي تجمع المواطنين (قد ينتمون إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال) وغالبا ما تكون منظمة والمفترض فيها عدم العنف والهدف منها إعلان الاحتجاج ضد النظام برمته أو ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها أو ضد قرار سياسي. ومن بين المظاهرات تلك التي اندلعت في الضواحي الجنوبية في لعاصمة في نهاية جانفي 1992، كما شهد نفس الشهر تظاهر ما بين 200 و 300 من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البليدة احتجاجا على استمرار حبس الشيخ عباس مدني وعلي بلحاج زعماء الاتقاد، كما تظاهر الطلاب في باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال في الجنوب التي أنشأها بوضياف كما شهدت العاصمة الجزائرية العديد من التظاهرات المناهضة للعنف.

---

[1]- المرجع نفسه، ص90.

[2]- شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص128.

3- **الاغتيالات أو محاولة الاغتيال:**

وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية، أو الشخصيات العامة، ويمكن القول أن هذا الشكل من الأكثر وضوحا وبارزا في العنف السياسي وقد مرت هذه الاغتيالات أو محاولة الاغتيال بثلاثة مراحل أساسية:

أ- **المرحلة الأولى:** وفي هذه المرحلة كان التركيز على عناصر الأمن من رجال الشرطة، الجيش حيث كانت الحوادث من هذا النوع تقع بشكل يكاد يكون يومي، وبالرغم من صعوبة حصر نماذج من هذا النوع إلا انه يمكن إعطاء أمثلة تغطي فترات زمنية متفاوتة، كاغتيال 04 من رجال الأمن في فيفري 1992 بالعاصمة، و05 آخرين شرق العاصمة، محاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع اغتيال بوبكر بلقائد. كما نشير أن في هذه الفترة شهدت عدة عمليات عسكرية كالهجوم على ثكنة قمار أوت 1991 ثم الهجوم على مقر الأمير إليه في مطلع 1992، حادثة تفجير مطار هواري بومدين 1992.

ب- **المرحلة الثانية:** بالنسبة للمرحلة الثانية من تطور الاغتيالات فقد شملت التعدي واغتيال أو محاولة اغتيال مفكرين أدينوا بالتعاون مع السلطة كإغتيال الأستاذ الجيلالي اليابس، طاهر جعوت، محاولة اغتيال عمر بلبعوشات مدير صحيفة الوطن، والهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي الجزائري كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي أنشأه محمد بوضياف[1]، أيضا رؤساء العديد من المندوبيات التنفيذية، وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت سلسلة عمليات الخطف والاغتيال لرعايا أجانب كان باكورتها اغتيال مهندسين فرنسيين.

ت- **المرحلة الثالثة:**

وهي المرحلة الأكثر دموية حيث جاءت عمليات إبادة جماعية التي استهدفت المواطنين سواء كانت هذه المجازر في القرى المعزولة أو القريبة من العاصمة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللتين قضى فيها 511 مدنيا[2] وكذا مجزرة بني مسوس.

---

[1]- نشير هنا أيضا أن هذه المجازر تبقى غامضة ذلك أن الأولى لا تبعد سوى 30 كلم على ثكنة البليدة والثانية على 15 كلم على مقر القاعدة الجوية بوفاريك والثالثة على 5 كلم على الثكنات العسكرية.(وثائقي الجزيرة سنوات الجزائر الدامية الجزء الثاني https://www.youtube.com/watch?v=GG2mr9gLTS8).

[2]- بلغت رسائل التهديد حسب إحصائيات المرصد الوطني لحقوق الإنسان أكثر من 2000 تهديد في السداسي الأول من سنة1994 التقرير السنوي 1994-1995.

4- التهديد بالقتل:

استعملت الجماعات التي مارست العنف وسائل التهديد والهدف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا وكانت هاته التهديدات تخص أساسا الجامعيين والمدرسيين لإجبارهم على توقيف الدروس، بعض أعوان الضرائب على مستوى عدة ولايات، وكذا الصحافيين ورجال الأمن وكانت هاته التهديدات تتم إما عن طريق الفاكس أو عن طريق إرسال طرد فيه كفن وزجاجة عطر صغيرة.[1]

II. العنف السياسي (الحكومي):

وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة وذلك لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس والمخابرات والقوانين الاستثنائية.[2] ويتمثل هذا العنف فيما يلي:

1- إعلان حالة الطوارئ:

وهي نظام قانون المفترض أن ينص عليه الدستور، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية لا يمكن مواجهتها بقواعد المشروعية العادية.

فالجزائر عاشت تجربتين للطوارئ الحصار الأولى كانت في جويلية1991 إلى 29 سبتمبر من نفس العام والثانية بدأت بعد ذلك بأربعة أشهر فيفري 1992، ففي التجربة الأولى كما في التجربة الثانية تأسست مشروعية المرسوم الخاص بفرض حالة الطوارئ على المادة 86 من الدستور التي تنص على ما يلي" يقرر رئيس الجهورية إذا دعت الضرورة الملحة، حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، واستشارته لاستتباب الأمن ولا يمكن تمديد الحالة العرضية أو الحصار إلا بعد موافقة المجلس الشعبي الوطني". ورغم انه كان بمكن على نحو تبرير الالتجاء إلى فرض حالة الطوارئ في جويلية 1991 إسنادا إلى نص المادة المذكورة، فإن الوضع كان بالغ الاختلاف عند إعادة فرضها

---

[1]- شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص129.

[2]- إبراهيم العبادي، المرجع السابق، ص90.

عام 1992، فلا رئيس منتخب ولا المجلس الشعبي ولا الدستوري قائمين، وهذا يندرج في ضوء خصوصية إعلان حالة الطوارئ وحدود الرقابة على سلطات الطوارئ في بلدان العالم الثالث ومنها الجزائر.[1]

2- أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية:

وكثيرا ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية، وخاصة عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تشكل محاكم خاصة، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها وتم رصد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية خلال فترة الدراسة، بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين سنة 1993 أكثر من 300 حالة، وبلغت سنة 1994 بـ 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيابي.

3- الاعتقال السياسي:

وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وغالبا ما تتزايد عمليات الاعتقال أو تقصر طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال وفي كثير من الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة – قد تطول أو تقصر– من التحقيقات، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين. ومثال على ذلك اعتقال (علي بلحاج وعباسي المدني).

4- استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي:

اتجهت الجزائر كباقي الدول النامية إلى تدعيم قوات الأمن من حيث العدد والتسليح، ونظرا لأن هذه القوات استخدمت لمواجهة كافة أشكال العنف السياسي الشعبي أثناء فترة الدراسة، فالجديد يخص أحداث أكتوبر 1988، أين استخدم الجيش لحماية النظام بشكل رئيسي، ونفس الشيء بعد إيقاف المسار الانتخابي 1991، واستخدمت وحدات الجيش الوطني الشعبي في قمع المعارضة الإسلامية.[2]

ثالثا: القوى الممارسة للعنف السياسي:

---

[1]– شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص129.

[2]– شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص130.

العنف السياسي قد يمارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر، كالجيش أو الشرطة أو أجهزة المخابرات أو إصداره للقوانين الاستثنائية...، ويعرف في هذه الحالة بالعنف الرسمي أو الحكومي، والهدف منه ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام، وقد يمارس العنف المواطنين أو جماعات معينة منهم ضد النظام وذلك للتأثير على بعض السياسات والقرارات التي تشكل ضررا بمصالح وحقوق هذه الفئات أو الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لتغيير النظام السياسي برمته، وهنا يبرز معنى التغير الثوري، ويطلق في هذه الحالة على العنف في هذه الحالة اسم "العنف غير الرسمي".

وقد يمارس العنف جناح معين داخل النخبة الحاكمة ضد الأجنحة الأخرى، وهنا تثار العديد من القضايا المرتبطة بصراعات النخبة الحاكمة، قد تستخدم بعض أجهزة القهر في الدولة، كذا الضغوط الشعبية، كإحدى أدوات الصراع السياسي بين أجنحة النخبة الحاكمة، وكذا قد تمارس العنف السياسي بعض الجماعات والعناصر الشعبية ليس ضد النظام السياسي، ولكن ضد قوى أخرى في المجتمع لأسباب دينية أو اقتصادية أو عرقية وقد يتدخل النظام فيصبح طرفا في هذه الصراعات، وقد يستثمرها لخلق الصراعات المتوازنة وإنهاك هذه القوى، وتحجيم دورها.[1]

I. التنظيمات الإسلامية الراديكالية:

ظهرت أثناء سنوات العنف عدة جماعات مسلحة تحت غطاء ديني منها الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الحركة من أجل الدولة الإسلامية، الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA)، وتعتبر هذه التنظيمات من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة وأحيانا ضد المجتمع فكيف تكونت هذه التنظيمات الراديكالية، وكيف انخرطت في العنف؟ بدأ واضحا أن مسألة العنف وربطه بالجبهة الإسلامية للإنقاذ لها شقان عفوي، وشق مفتعل (انظر الملحق رقم 09).

وكان الشق الأول نتيجة لطبيعة الخطاب العنيف حيث كان بعض الأميين يشجعون عليه، إما نتيجة القمع الذي تعرضوا له وإما تطرفا، ولم يكن للجبهة في أغلب الأحيان علاقات مباشرة بما يقع، وكان فرض الالتزام على مناضليها واضح والشق الثاني الذي وصل ذروته خلال تلك الفترة، فكان مرتبط

[1]- المرجع نفسه، ص131.

مع الجماعات التي عادت من الخارج (السعودية – أفغانستان – باكستان) وهي في كثير من الأحيان تعلن عداءها لهذا الحزب، ولم تكن ترى فيه سوى عائقا آخر من العوائق أمام قيام الدولة الإسلامية.

وبعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 عرض العنف المسلح نقله نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات التي كانت نائمة وانتشر العنف ليشمل مناطق واسعة في البلاد واستطاعت الجماعة الإسلامية المسلحة تنظيم عملية استخدام السلاح والمتفجرات ونجحت الحركة الإسلامية في بناء جيوش خاصة بها تمتلك السلاح فتنافس بالتالي الدولة في عملية احتكار العنف المنظم، وأصبح لديها القدرة والقوة اللازمتين لفرض نفسها على الساحة كسلطة فهي تستطيع أن تقدم من يخونها أو تحكم بالموت على المواطنين الذين يتعاملون مع الجيش الوطني ويرشدونه في حرية ضدها وصارت قادرة على فرض الولاء بالقوة عبر تهريب خصومها أو حتى أسرهم.[1]

غير أن الجماعة الإسلامية المسلحة انشق عنها تنظيمات مسلحة جديدة نذكر أبرزها فيما يلي:

1- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA):

وكان ذلك في بيان لهم سنة 1993 أين أعلنوا انشقاقهم عن الجماعة الإسلامية المسلحة نتيجة خروج هاته الأخيرة عن مسار الجهاد حسب ظنهم بالاغتيالات العشوائية، حيث أن الـ (FIDA) كانت تؤمن بضرورة أن الجهاد يبدأ من الرأس، وكانت أعمال هذه الجماعة تنصب في اغتيال الصفوة والمثقفين وكانت تنفذ عملياتها في قلب العاصمة وسرعان ما تم القضاء على هذه الجماعة ووضع حد لأفعالها الإرهابية.

2- الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC):

أنشأت هذه الجماعة بمباركة من "أسامة بن لادن" تحت إمارة "حسان حطاب" وينتشر نشاط هذه المجموعة في:

- وسط البلاد (المنطقة الثانية) تحت قيادة سعداوي عبد الحميد.
- شرق البلاد تحت قيادة صافي عمار المدعو "عبد الرزاق البارا".

[1]- شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص131.

- جنوب البلاد، مجموعة بلمختار مختار المكني "خالد أبو العباس" مهمتهم بالأسلحة لفائدة الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وهناك منظمات إرهابية أخرى وهي ذات أهمية أقل ولكن باستطاعتها إلحاق الأذى، ونشاطها يبرز في غرب ووسط البلاد منها:

- جماعة حماة الدعوة السلفية (الأهوال سابقا) مجال نشاطها (غليزان- تيبازة والشلف).
- الجماعة السلفية للدعوة والجهاد مجال نشاطها (المدية- تسمسيلت).
- الجماعة السلفية المقاتلة مجال نشاطها (معسكر- سيدي بلعباس- تلمسان- سعيدة و وهران).
- جماعة الهجرة والتكفير مجال نشاطها (عين الدفلة).[1]

II. التنظيمات غير الإسلامية:

مع التأكيد على صعوبة الحصول على المعلومات على هذه التنظيمات غير انه يمكن القول أن هناك مجموعات غير إسلامية ومعروفة بعدائها للإسلاميين كانت قد تشكلت وكان هدفها تصفية الإسلاميين والانتقام منهم، وكان للتيار اللائكي دوره المؤكد في تشكيل هذه المجموعات وتشجيعها ومن بين التنظيمات:

1- **المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية (OSSAR)**: والتي نشرت بيانا في 2 أفريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين.

2- **تنظيم م22 (M22)**: الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22 مراس 1993 والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون تمييز واعتبارها كل الإسلاميين إرهابيين.

3- **منظمة الشباب الجزائري الحر (OJAL)**: التي تبنت خطف أستاذ الرياضيات محمد بوجلخة .

III. تنظيمات أخرى:

وتنطلق عليها عناصر هامشية انخرطت في أحداث العنف الجماهيري مثل التظاهرات وأحداث الشغب، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع،

[1]- الإرهاب في الجزائر: http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_4262.html

وتعاني الفقر المدقع، لذلك تكون مستعدة للانخراط في أعمال العنف السياسي وأفعال انتقامية دون أي محتوى سياسي أو ديني، ولكن نتيجة لأن الدولة أحيانا مارست مختلف أنواع العنف ضد مناطق معينة، فتتحول هذه المناطق إلى بؤر أكثر عداء للدولة.[1]

وملخص القول يعتبر اندفاع بعض التيارات والقوى الإسلامية إلى حمل السلاح وإعلان الجهاد لمواجهة السلطة لا ينبغي حسابه لمجرد الرغبة في ممارسة العنف والتطرف، وإنما يحتاج الموضوع إلى وعي أسبابه ودوافعه عبر تحليل الواقع الداخلي للقوى الإسلامية والواقع الخارجي الذي تتعامل معه، أي دراسة فكر هذه القوى وقناعتها ونظرتها للأمور، والمحيط الذي تعمل هذه القوى على تغييره أو إصلاحه أي الدولة والمجتمع.[2] ويرجع الباحثون أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف إلى العوامل التالية:

أ- الفكر الثوري الانقلابي.

ب- محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية.

ت- طغيان عنصر الشباب وسيادة اليأس والإحباط من التغيير السلمي.

ث- غياب العدالة الاجتماعية وتزايد الجماعات الهامشية بسب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ونشير هنا أن أعمال العنف قلت ثم تصاعدت بشكل ملفت للإنتباه مع مطلع عام 2000، شهدت هذه الفترة صدور كتب عديدة تتهم المؤسسة العسكرية بممارستها للعديد من المجازر، من جهة أخرى شهدت زيادة العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية للتحقيق في هذه المجازر، وفسر العديد من الملاحظين هذا الأمر في الصراع الدائر بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية، وسعى بوتفليقة في ضرورة إستقلالية قراراته، وإبعاد المؤسسة لعسكرية عن الحياة السياسية .[3]

وخلاصة القول إن الصوت الإسلامي ظل قبل وبعد الاستقلال حاضرا من خلال الحركة الوطنية ثم إلى جمعية العلماء المسلمين وصولا إلى التعددية الحزبية التي أصبحت واقعا معاشا، وأفرزت تشكيلات

---

[1]- شمسة بوشنافة، آدم قبي، المرجع السابق، ص132.

[2]- إبراهيم العبادي، المرجع السابق، ص.ص95،96.

[3]- وثائقي الجزيرة سنوات الجزائر الدامية الجزء الثاني: https://www.youtube.com/watch?v=GG2mr9gLTS8

سياسية مختلفة التوجه في الساحة كترجمة حقيقية لأشواق الجزائريين للعودة إلى الهوية الوطنية الخالصة التي حاول المستعمر طمسها فكان الجميع ينادي بالجذور الإسلامية و حتى من ادعى الاشتراكية حاول ربطها بالإسلام.

فالتيار الإسلامي في الجزائر، هو نتاج خليط من الأفكار، ذات الاستيعاب المحدود للمذاهب الفقهية، من خلال الكتب التي تدخل الجزائر، عن طريق معارض الكتاب، و إعادة طبع كتب "عبد اللطيف سلطاني وأبو جرة سلطاني والطيب برغوث، فعندما هبت رياح التغيير الديمقراطي في ثمانينات القرن الماضي أي في عهد الشاذلي بن جديد الذي شهد قيام الصحوة الدينية التي لم تكن إلا تسمية مهذبة، لعملية توزيع جديدة، للقوى السياسية في الجزائر كما ساهمت في توسيع رقعة ذلك المد الإسلامي، كان التيار الإسلامي قد تقاسم ثمرات الفوز وحصد جل الأصوات مما كان سيمهد الطريق لإقامة النموذج الإسلامي في الحكم عبر صناديق الاقتراع ليتم إلغاء نتائج الانتخابات في جولتها الثانية لسد الطريق أما الإسلاميين حتى لا يصبحوا تجربة ناجحة لحزب إسلامي يأتي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وقد تم تكرار نموذج التدخل والإلغاء في أماكن أخرى من العالم الإسلامي كما في تركيا و فلسطين فكانت النتيجة أن تم جر البلاد إلى دوامة العنف و الصراع.

الفصل الرابع:

دور الأحزاب السياسية الإسلامية في التحول الديمقراطي في الجزائر

تمهيد:

مع بداية سياسية التعددية الحزبية في الجزائر، ظهر في الساحة السياسية، عدد كبير من الأحزاب السياسية، ذات الاتجاهات المختلفة، بما فيها الاتجاه الديمقراطي و الشيوعي، و الاتجاه الإسلامي حيث كانت رؤية و قناعة فئة معينة من الحركة الإسلامية، قد تبلورت حول ضرورة التوسع، من الخدمة الخيرية إلى السياسة، لكنها في نفس الوقت، ضلت رافضة للديمقراطية، كفلسفة و منهج في الحكم.

كانت للجزائر تجربتها في إطار الحركة الإسلامية هي التجربة التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية البرلمانية قبل عقدين تقريبا، هذه الأحداث و تلك التطورات تدفع لضرورة البحث و التعرف عن واقع و مكونات خارطة الحركات الإسلامية في الجزائر، و عليه نتحرى من خلال هذا الفصل عن ما هو تأثير الحركات الإسلامية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ؟ و إذا أسقطنا هذا التساؤل على نموذج دراستنا فنحن نترصد مدى تأثير الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر. هل كان هذا التأثير إيجابيا داعما أم انه كان معرقلا و مثبطا ؟

على إثر تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تداعياتها السياسية و الأمنية، يتبادر إلى مهتم بالشأن الجزائري التساؤل عن ما هو مستقبل الحركات الإسلامية الجزائرية بعد تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ أولا و في ظل موجة التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية و العربية من ثورات أسقطت أنظمة برمتها ؟

لذلك جاء هذا الفصل بثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تاريخ البداية و التطور.

المبحث الثاني: مؤشرات الأزمة السياسية و الأمنية في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم التجربة السياسية للجبهة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تاريخ البداية و التطور

في ظل المناخ المواتي، بفضل سياسات الانفتاح والتغييرات التي طرأت على المجتمع الجزائري خرجت الحركة الإسلامية من أسوار الجامعة لكي ترمي بكل ثقلها في الأوساط الشعبية؛ من أجل توسيع قاعدتها الاجتماعية، والتي بدأت من العام 1980، حيث انتهجت السلطة في الجزائر سياسة "الانفتاح والمراجعة".

و يقودنا الحديث عن هذا الحزب المنحل لعرض محطاته التاريخية كأبرز محطات الحركة الإسلامية و أكثرها تأثيرا على مدى تاريخ الجزائر الحديثة أثناء و بعد الاستعمار، إذ أن جذورها الفكرية تعود للحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، التي قدمت للجزائر جملة من الخرجين الإصلاحيين من أهمهم عبد اللطيف سلطاني، محمد سحنون الذي ارتبط اسميهما "بالرابطة الإسلامية " كما أنجبت أسماء أخرى سيكون لها أعمق تأثير في تاريخ الجزائر لاحقا لعل أبرزهم على الإطلاق عباسي مدني. و بالنسبة للنظام المنبثق عن الاستقلال فإنه " لم يكن بوسعه التحرر من هذا الخطاب، لذلك سعى لتوظيفه في دعم شرعيته و لملائمته مع أهداف التنمية و الإصلاحات التي تمت تحت عنوان الاشتراكية"[1].

[1]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 311.

انقسم زعماء الحركة الإسلامية، غداة الانفتاح السياسي*، إلى مؤيد متحمس، لخوض المعترك السياسي، منهم" عباسي مدني "و" السعيد قشي"، و إلى رافض للفكرة، مفضلا البعد، عن العمل السياسي مؤقتا .من هؤلاء الشيخ"أحمد سحنون "و"محفوظ نحناح "الذي قال وقتها:" السياسة لأهلها فاتركوها " وآخرون لم يتخلوا عن السياسة، و لم يؤمنوا بها، لأنهم يعتبرونها كفرا[1].

المطلب الأول: نشأة و تاريخ و تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ

من البداية، كانت مسألة تأسيس" الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، كحزب سياسي، مسألة مميزة و معقدة في نفس الوقت، نظرا لطبيعته التي تنطلق من إشكالية عالمية لم تجد بعد أجوبة دقيقة لحلها، حيث جمع الحزب بين طرفيها، و هما الإسلام و السياسة.

بعد أن اقتنع التيار الإسلامي الخيري، أن الدين و السياسة متلازمان، و أن السعي إلى السلطة حق مشروع لتأسيس الدولة الإسلامية، و تحقيق شرع الله، قرر قادته التحول إلى حركة إسلامية أو حزب سياسي، و لم يتحقق ذلك إلا بعد مراحل عدة:

أ- فكرة المشروع و كيفية تجسيده:

سمح قانون الانفتاح السياسي، و التعددية الحزبية، للحركة الإسلامية في الجزائر-العاملة في السرية لسنوات طويلة -بجمع قواها من أجل تنظيمها، تحت لواء أحزاب إسلامية متعددة، لجمع الجهود من أجل تغيير سياسي شامل في البلاد، و القضاء على سنوات التهميش، التي عانت منها الحركة. "حيث استمرت اللجنة السياسية في دفع قيادة التنظيم إلى الإعلان عن مبادرة الإعلان عن حزب سياسي. و قد انتهجت أساليب متعددة في هذا الاتجاه رغبة منها في عدم تفويت الفرصة على المشروع الإسلامي

---

* قانون الجمعيات السياسية سنة 1989 : في 5 جويلية 1989 يصدر القانون المتعلق بالجمعيات "، ذات الطابع السياسي المرقم بـ 89/11 ثم صدرت المادة 40 من الدستور، تنفيذا له.

[1]- وريدة خيلية، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000"، مذكرة دكتوراه، قسم علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 58.

في طرح قناعاته السياسية و عرض مشروعه و الإقناع به في الشفافية و الوضوح تحت مظلة القانون و تحت حمايته، ثم صناعة الحدث السياسي على المستوى الوطني و الإقليمي"[1].

و لهذا شرع أعضاء اللجنة، في إقامة اتصالات، بأطراف بارزة في التيار الإسلامي لكنهم رفضوا –في بداية الأمر– هذا المشروع رفضا شديدا، الأمر الذي جعل مشروع الإعلان يتأخر أكثر من سنة كاملة. كما فضل تيار الجزأرة في البداية أيضا، أن يمارس نشاطه، في إطار يجمع كل التيارات الإسلامية، بعيدا عن الحزبية السياسية لأنهم يفضلون العمل الدعوي، قبل العمل السياسي، وافقهم في هذا الرأي الشيخان محفوظ نحناح و محمد بوسليماني اللذان، كانا يعتبران، أن عمل الحركة الإسلامية، لابد أن ينحصر، في الدعوة الدينية الإجتماعية، بعيدا عن السياسة[2].

لعل طبيعة النظام السياسي الذي هيمن على نظام الحكم منذ الاستقلال هو الحجة الأقوى في عدم المجازفة بكشف التنظيم و الإعلان عن حزب سياسي. و على هذا الأساس يمكن فهم تخوف الحركة الإسلامية من نية السلطة،" التي ستستخدم التعددية لكشف معارضيها، مما سيسمح لها، بضربهم في الوقت المناسب، بعد أن يكونوا قد كشفوا عن أنفسهم، بخروجهم من السرية، التي التزموها منذ الاستقلال"[3].

ب– اقتراح تسمية الحزب و رئاسته:

بالنسبة لتسمية الحزب، فقد اقترح الهاشمي سحنون، تسميته بـ"الجبهة الإسلامية الموحدة"، لكن التسمية النهائية المعروفة كان مرجعها عباسي مدني الذي تميز –منذ البداية–كشخصية فاعلة، ودماغ مدبر في الجماعة. "فاقترح مصطلح "الجبهة" يعني المجابهة و الاتساع في للآراء المتعددة، أما "إسلامية"

---

[1]– عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء و الممارسة: تجربة حركة النهضة، ط1، الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص 32.

[2]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص 58.

[3]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص 62.

فلأن ذلك يعد هو نموذج التغيير و الإصلاح، في حين يدل مصطلح "إنقاذ" على إنقاذ الناس من السقوط في الهاوية[1]. اعتمادا على الدليل من القرآن في الآية: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾[2]. دامت المناقشات الصاخبة حول قيادة الحزب، و لم يخرج المجتمعون باتفاق واضح، حول القيادة الفردية أو الجماعية، في الأخير تم الاتفاق على جعل القيادة جماعية، في يد كل من علي بلحاج و عباسي مدني.

ج- الإعلان الرسمي عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

توصل الأعضاء المؤسسون إلى الاتفاق، على أن يتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحزب يوم 10 مارس 1989بمسجد السنة بعد صلاة العشاء، امتثالا لرغبة الشيخ أحمد سحنون في جمع شمل تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر. تم قراءة بيان الإعلان التأسيسي، لمنح الحدث مصداقية تاريخية نسبة لخط جمعية العلماء المسلمين. " قبل ذلك ألقى خطبة ذكر فيها أن: "القرآن و السنة هما مصدرا الجبهة الإسلامية للإنقاذ. و قد غطت الصحافة الوطنية و الدولية، حدث ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ"[3].

تحصلت الجبهة على الاعتماد في 06 سبتمبر 1989 وقدمت نفسها على أنها "حركة قادرة على لم شمل المجتمع الجزائري، و صيانة الوحدة الوطنية والإسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية في مستقبل محفوظ للجميع. وكحركة وطنية تقوم على مبادئ أول نوفمبر 1954، يتمحور برنامجها السياسي حول إقامة الدولة الإسلامية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية، غير أن برنامجها السياسي لم ينص صراحة على التداول على السلطة"[4].

أما بالنسبة لمحددات التداول على السلطة داخل الجبهة فتتعلق بـ:

---

[1]- محمد سليماني، "مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة -نموذج حركة حمس الجزائرية-"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013، ص 64.

[2]- الآية رقم [103] من سورة [آل عمران]

[3]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 63.

[4]- مرزود حسين، "الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989-2010"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 113.

- **محدد الثوابت ومقومات الحزب السياسي:** من خلال برنامجها الجبهة كحزب وطني يحترم القوانين والثوابت، ويقوم على مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954، وصيانة الوحدة الوطنية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة والشورى.
- **محدد الانتخابات داخل الحزب:** اعتماد الانتخابات وقرارات الحزب تكون بالأغلبية حسب القانون الأساسي للحزب بموجب المادة 32.
- **محدد التعددية السياسية داخل الحزب:** من برنامجها كحرية الرأي وحق كل الأحزاب في الإصلاح والنقد الذاتي واعتماد الشورى.
- **محدد تحديد المدة:** المؤتمر يعقد كل ثلاث سنوات وهو الهيئة العليا للحزب ومهمته انتخاب أعضاء مجلس الشورى الوطني الذي يضم بين أعضائه رؤساء المكاتب التنفيذية الولائية، وبدوره مجلس الشورى ينتخب رئيس الجبهة ولكن بدون تحديد عدد العهدات[1].

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي للحزب فهو على النحو التالي:

1- **المؤتمر** : يعقد كل ثلاث سنوات لم يعقد بسبب الأحداث التي عرفتها الجزائر وحلها فيما بعد.

2- **رئاسة الجبهة:** تنتخب من قبل أعضاء مجلس الشورى الوطني، ووصية عباسي مدني رئيسها بعد إضراب 25 ماي 1991 في حالة قتل رئيس الجبهة أو القبض عليه فعلى أعضاء مجلس الشورى ورؤساء المكاتب التنفيذية أن يجتمعوا لاختيار إدارة جديدة للحزب، وهذا ما حدث في مؤتمر باتنة 25 و 26 جويلية 1991 .

3- **المكتب التنفيذي** : يتكون من أعضاء الهيئة التنفيذية و رئيس الجبهة ونائبه.

4- **مجلس الشورى الوطني:** ضم 25 عضوا، 19 عضوا من الوسط، 09 من الغرب، 07 من الشرق يمثلون مجموع الأجيال و الاتجاهات والاعتبارات الجغرافية بهدف التناسق وقد عارض 09 أعضاء منه عباسي مدني في إضراب 25 ماي 1991 على المستوى المحلي:

- المكاتب التنفيذية ومجالس الشورى الولائية:
- المكاتب التنفيذية والمجالس الشورية البلدية:

وما يلاحظ تأثير اعتماد تنظيم الثورة سواء من حيث الهيكل أو التركيبة البشرية والجغرافية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.ص 113، 114.

والشكل الموالي يوضح تنظيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

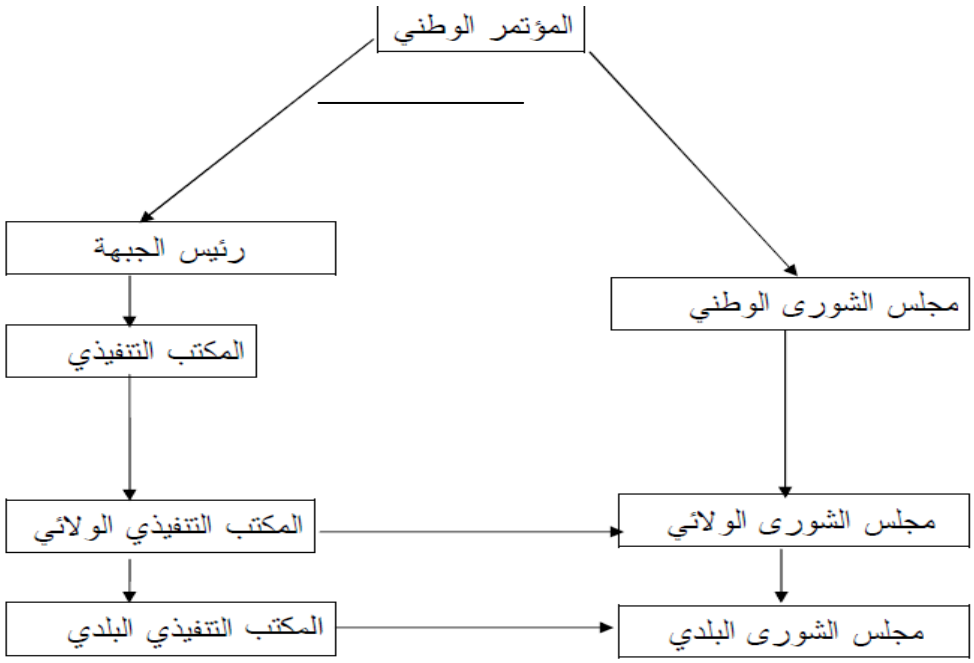

الشكل رقم (4) : يوضح الهيكل التنظيمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل حلها*.

المطلب الثاني: مرجعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ و فكرها السياسي

أ- **البرنامج السياسي للجبهة:** كان البرنامج في مجمله، من وحي رئيسا الحزب، بمشاركة أعضاء آخرين، إلا أن الصياغة النهائية كانت بيد عباسي مدني و بن عزوز زبدة و علي بلحاج و الهاشمي سحنوني ثم نشر برنامج الحزب، في جريدة "المنقذ" التابعة للجبهة، احتوى البرنامج السياسي على سبع نقاط أهمها:

* عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ جماعي، يدور حول، حفظ وحدة الأمة.
* الإسلام موضع الأيديولوجية المستوردة[1].

"يترجم برنامج الجبهة أهم التصورات الفكرية و السياسية، حيث أرادت إحداث تغيير جذري داخل المجتمع عن طريق طرح فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة المجالات بدءا باعتمادها أساسا لتشكيل

* الشكل من إعداد الطالبة

[1]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 64.

مؤسسات الدولة، و التركيز على الجانب الإيديولوجي و الفكري للازمة بإعطائها الأهمية القصوى للمنظومة التربوية، إضافة إلى تبني الشورى لإزالة الاحتكار السياسي، و تشجيع تعميم استعمال اللغة العربية في سائر أنحاء القطر الجزائري و في مختلف المؤسسات"[1].

ب- مجلس الشورى: استمدت الجبهة، فكرة مجلس الشورى، من مفهوم الشورى في الإسلام، الذي يعني خضوع قضايا الأمة للتشاور فيما بين أفرادها، بحيث يكون المراد هو شورى أهل" الحل و العقد"، الذين يملكون الخبرة في شؤون الأمة و يحصلون على الثقة من قبلها، لتكون هذه الثقة نوعا من أنواع شورى الأمة في اختيار الجماعة، التي تتولى إدارة شؤون الرأي العام فيها.

حيث قال حسن البنا: "أن أهل الشورى يكونون، إما من رجال الدين، و إما من الرجال المتمرسين على القيادة، مثل رؤساء العائلات و القبائل. و لا تكون الانتخابات مقبولة، إلا إذا أسفرت على اختيار أناس من هذين الصنفين". لكنه في المقابل، يعتبر مجلس الشورى، استشاريا فقط، يكون للمرشد أو الأمير الخيار في أن يأخذ برأيه أو لا يأخذ[2].

رغم ذلك يحصل صدام، حول هذه المسألة داخل الجبهة، يتزعمه أحمد مراني الذي دعا إلى العمل بالإجماع، حيث اتهم عباسي مدني بالرغبة في "الاستيلاء على جميع المستويات و الرتب السياسية، التي تؤدي إلى رئاسة الدولة".

تقدم الحزب بملف طلب الاعتماد، إلى وزارة الداخلية يوم 22 أوت 1989، تضمن ملفات الأعضاء المؤسسين. لم يكن مؤسسو الحزب يشكون، في أن الطلب سيرفض،" لأن السلطة في تلك الفترة كانت بحاجة إلى إحداث توازن، بين التيارات (اللائكية و الإسلامية) و ذلك لسببين:

الأول :حرص السلطة، على ضمان البقاء.

الثاني :القدرة على مراقبة الحزب الإسلامي، و القضاء على السرية"[3].

و قد منح لها الاعتماد –فعليا–، يوم6 سبتمبر 1989.

---

[1]– محمد سليماني، المرجع السابق، ص 65.

[2]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 66.

[3]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 67.

ج- التيارات المشكلة لـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ":

لقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزباً تتفاعل داخله عدة تيارات تتخذ الإسلام منهجا لها و تتناقض موضوعيا حوله، من أبرزها:

1- **التيار السلفي** :كان عدد أعضائه 116 عضوا، يقودهم علي بلحاج هم أنصار الجهاد الفوري الجهاديون الذين هيمنوا على مجلس الشورى، لأنهم يمثلون أكثر من ثلث الأعضاء المعروفين[1]. "وهو تيار الإسلام المتشدد، أو المثالية الثورية...، تيار شمولي وراديكالي لا يخشى المواجهة الصريحة مع الدولة"[2].

2- **تيار "الجزأرة"**: يتزعمه محمد السعيد هم تسعة أعضاء منهم مثقفين و أساتذة الجامعة. منهم من اعتبر أن دخول المعترك السياسي العلماني، مغامرة يجب أن تدرس، في شكل واف[3]. "حين تطرق الشيخ محمد السعيد إلى ضرورة التريث وعدم الاستعجال، وحذر من عواقب حركة تأسيس الجبهة، بل هو الذي تخوف من تحول هذا الحزب من جبهة إنقاذ إلى جبهة إنقاض"[4]. ولكن هذا التيار انضم بعد ذلك إلى الجبهة، وقوبل ذلك برفض الشيخ علي بلحاج، وقبول الشيخ عباس مدني. حيث وضعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ شرط الانضمام الفردي، كشرط أساسي، أمام الراغبين في الانضمام إليها .

3- **التيار الإصلاحي**: التيار الذي يمثله الدكتور عباس مدني ورفاقه، وهو "الذي ينادي بثورة إسلامية، ولكن بأسلوب براجماتي، وتصعيد النضال السياسي الجماهيري في إطار الصراع مع السلطة، مثل أسلوب العصيان المدني. ويعتبر هذا التيار امتداداً "لجمعية العلماء" و"جمعية القيم" و"جمعية جند الله"[5]. وهو تيار "مُعَقْلَن" داخل الحركة الإسلامية الجزائرية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 67.

[2]- بوابة الحركات الإسلامية، مقال بعنوان "الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر(FIS) "، بتاريخ الإثنين 08/جوان/2015 على الساعة (28:07) http://www.islamist-movements.com/28791 (تاريخ الاطلاع عليه 2016/04/24).

[3]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 67.

[4] - http://www.islamist-movements.com/28791 , Op.cit

[5]- مهدي أنيس جرادات، الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 91.

جعلت الظروف التي تشكلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ تركيبتها الفكرية والتنظيمية متناقضة، أو لنقل على قدر معين من التعددية، إذ إنها تضم في صفوفها جماعة من "الحرس الإسلامي" المتكون من قدماء حركة مصطفى بويعلى (علي بلحاج، الهاشمي سحنوني)، بالإضافة إلى جماعة من "الأفغان الجزائريين" (قمر الدين كربان، السعيد مخلوفي)، وعددٍ من قادة "جماعة الجزأرة" الذين ظل نشاطهم وطبيعة تنظيمهم محاطاً بالغموض والسرية التامة، ولم يغب عن تشكيلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوى تنظيم "التكفير والهجرة" أحد أقدم الجماعات الإسلامية الجزائرية (تأسست منتصف السبعينيات)؛ حيث عارض التنظيم بشدة ما تضمنه برنامج جبهة الإنقاذ من قبول بالديمقراطية والاحتكام إلى الانتخابات التعددية[1] .

د- الفئات الاجتماعية التي تشكلت منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

1- **فئة الشباب** :مدت هذه الفئة، أكبر عدد، من العناصر المتطرفة، التي غذت فيما بعد، الجماعات الإسلامية، انتقاما من المجتمع، الذي همشها .انقسمت هذه الفئة إلى:

أ - **فئة الشباب الجامعي المثقف** :هم شباب متخرجون من كل التخصصات، خاصة العلمية كثير منهم حاصل على شهادة مهندس، أو ليسانس أو دكتوراه .

ب- فئة التلاميذ و الطلبة :من أجل تجنيد المجتمع الجزائري، للإنخراط، بسرعة و بأعداد كبيرة، شرعت الجبهة مباشرة، في تأسيس روابط إسلامية، تقوم بمراقبة الجمعيات المحلية، الخيرية الدينية و الثقافية، من خلال التواصل مع تلاميذ المدارس، و طلبة الثانويات حيث تم تنظيمهم لتجنيدهم، و توصلت من خلاله" الجبهة الإسلامية للإنقاذ"،إلى إقامة "مجتمع مضاد" على أنقاذ" مجتمع مهدم".

ت- فئة الشباب غير المتمدرس و البطال: عرفت" الجبهة الإسلامية للإنقاذ "كيف تستولي على الشباب، الذي يقطن الأحياء الشعبية، التي تعاني من ظروف المعيشة الصعبة (البطالة و البؤس و التهميش). فقد تم استقطاب أعداد هائلة من الشباب الناقم على السلطة، التي لم توّفر له، أدنى شروط الحياة الكريمة .فعملت الجبهة على تجنيدهم.

---

[1] - , Op.cit http://www.islamist-movements.com/28791

2- لجان المساجد: إلى غاية سنة 1990 كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تسيطر على 12000 مسجد و مصلى تمكنت من بناء ألاف المساجد و المصلات، التي أطلق عليها بالمساجد الحرة. فقد أصبحت –في وقت ما– بنيويا بمثابة أماكن للاجتماعات، و الدعايات السياسية، مستغلة ضعف معلومات التوجه الديني، عند الجزائريين و عدم فاعلية المؤسسة الدينية [1].

هـ- المرتكزات الفكرية للجبهة:

قد نتساءل لماذا وقفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في طليعة المد الإسلامي في الجزائر؟ رغم أن المجتمع الجزائري كان قد أفرز –طبعا –تشكيلات أخرى، في نفس الحقل المعرفي و العقائدي، كحركة المجتمع الإسلامي حماس و حركة النهضة الإسلامية، تكمن الإجابة على هذا التساؤل في نوعية الخطاب، الذي تبنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ و اختلافه على غيره، من خطاب التشكيلتين السالفتين الذكر .إذ تبنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطابا راديكاليا و جذريا، يدعو إلى تغيير أسلوب الحكم برمته. حيث طرحت الجبهة أسلوب الحكم، كسبب رئيسي لكل الأزمات التي عرفتها البلاد، و كل التناقضات التي مر بها المجتمع الجزائري .في ذات الوقت، وعدت الجبهة بحل كل المشاكل في إطار الشريعة الإسلامية. مشاكل أحدثتها، تراكمات سوء التسيير، التي تحمل مسؤولية نتائجها لسياسة الحزب الواحد . باعتباره القائد الأوحد و الوحيد في البلاد، منذ الاستقلال.

حيث "تعتقد جبهة الإنقاذ أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ويشمل جميع مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها... وتلتقي الجبهة مع حركة الإخوان المسلمين في بعض مبادئها. تؤكد الجبهة أن إطار حركتها ودعوتها هو الكتاب والسنة، في مجال العقيدة والتشريع والحكم؛ لذا فإن نموذج فكرها هو التيار السلفي في التاريخ الإسلامي"[2].

"وتماشيا مع معظم أحزاب المعارضة، لم تتبنى الجبهة الإسلامية للإنقاذ برنامجا مفصلا ويقتصر على ضمانات أقل قيمة لتعميم الرخاء. من جهة، هذا يرجع إلى حقيقة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليس لديها آلية حقيقية لتبني السياسات .و من الناحية النظرية، إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ موجهة من قبل مجلس الشورى . فلم توجد أي قوانين أو لوائح لنشاطاتها، و كانت تعقد اجتماعاتها على انفراد في أوقات

---

[1]- انظر بالتفصيل: ؤريدة خيلية، المرجع السابق، ص.ص 68،70.

[2]- http://www. islamist-movements.com/28791 , Op.cit

غير منتظمة .هذا نظرا لعدة فصائل و جماعات مختلفة التي تتألف منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فهي لم تستطع ترسيخ أي وسيلة لعصرنة أو إضفاء الطابع المؤسساتي على نشاطاتها."[1]

يؤكد هذا الدكتور برهان غليون في كتابه المحنة العربية :الأمة ضد الدولة بقوله:" أن أحد مصادر جاذبية الخطاب الإسلامي الكبرى، التي تجعل الناس ينصتون إليه، و تضفي عليه درجة لا شك فيها من المعقولية، كامنة في حقيقة أن، استمرار إسناد قيم الحداثة و التجديد، و التقدم على مرجعية غربية، قد قطعها عن الجسم الكبير، للأمة و المجتمع"[2].

وفيما يتعلق بالاقتصاد، "دعا برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى قطاع خاص نشط يتعايش مع أحكام الرفاهة الاجتماعية المحسنة. إن المواضيع التقليدية المتبناة كمبادئ الاستقلال، الاكتفاء الذاتي والاستقلال عن الإمبريالية الغربية تشكل السمة المميزة لخطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ظلت التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الكلي للجزائر و التي لم تعالج إلى حد كبير من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هذا ينبع من التناقضات الداخلية وعدم القدرة على صياغة توافق في الآراء بشأن خطة اقتصادية مفصلة"[3].

يمثل خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ نموذجا للخطاب الإسلامي المحافظ، و الذي لم يدخل منطقة الشك و المراجعة لسبب هو أن "منشطي الجبهة خرجوا لتوهم من حلقات الدعوة في البيوت و المساجد، إلى المعترك السياسي، و لم يكن لهم ما يكفي من الوقت و التجربة لوضع بعض مقولاتهم على محك الواقع، و بالتالي مراجعتها"[4].

المطلب الثالث: موقع الديمقراطية في فكر الجبهة الإسلامية للإنقاذ

---

[1]– Ray Takeyh, "Islamism in Algeria: A struggle between hope and agony", 2003, (consulté le 01/04/2016) http://www.cfr.org/world/islamism-algeria-struggle-between-hope-agony/p7335.

[2]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 125.

[3]– Ray Takeyh, Op.cit.

[4]– إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 317.

يقول الدكتور فهمي هويدي أن الإسلام يظلم مرتين، "مرة عندما يقارن بالديمقراطية، و مرة عندما يقال انه ضد الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة، و ادعاء التنافي خطيئة،...فالمقارنة متعذرة من الناحية المنهجية، بين الإسلام الذي هو دين و رسالة... و الديمقراطية التي هي نظام للحكم و آلية للمشاركة...، و هذا الاختلاف لا ينبغي أن يحمل بمعنى التضاد أو الخصومة، حيث يظل مجال الاتفاق قائما في بعض القيم الأساسية و المثل العليا، لكنه ينبغي أن يفهم في إطار التنوع و التمايز"[1]. و منه يجب توضيح أن "الديمقراطية ليست دينا بل هي مجرد حل سلمي لمختلف التناقضات الإيديولوجية و السياسية و الاقتصادية و الطبقية و الثقافية السائدة في المجتمع"[2].

يرى بعض المهتمين بالشأن الجزائري و الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنه من الأفضل تقسيم الاتجاهات و المواقف بحسب اختلاف الأجيال، و هذا يعني بطريقة غير مباشرة وجود تكوين فكري متأثر بفترة نشأة هذا الجيل، فالشخصيات القيادية للجبهة من ناحية تجربتها السياسية و مكوناتها الفكرية تنقسم إلى أجيال عدة : تلك التي رافقت حرب التحرير منذ بدايتها، ثم تلك التي برزت عقب الاستقلال، و الثالثة التي نمت في ظل الحكم الجديد بفواصله: بن بلة، بومدين، بن جديد[3].

و نتج عن ذلك ظهور اتجاهين مثَّلا التكوين الفكري للجبهة: الحركة الإصلاحية القديمة ممثلة في شخص الشيخ سحنون، و الحركة الأصولية الجديدة ممثلة في شخص بلحاج، هذه الازدواجية الواضحة حاول عباس مدني أن يخضعها لتوفيقية بينها. فالتباين يقوم على أسس شخصية مع ثبات توجهات الجبهة في القضايا السياسية التي تتمحور حول قيام دولة الإسلام في الجزائر.

"في نفس الوقت الذي ظهرت فيه العناصر الهامة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ لاستيعاب القواعد الديمقراطية، بقي جزء آخر متحديا في شجبه لمثل هذه الأفكار و اعتبروها هرطقة. فالديمقراطية تعتبر بدعة الأجانب من شأنها تقويض النظام الإلهي"[4].

---

[1]– مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية دراسات في الفكر و الممارسة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 17.

[2]– رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص 224.

[3]– مجدي حماد وآخرون، مرجع سابق، ص 264.

[4]– Ray Takeyh, Op.cit.

تتجلى هذه التيارات في الموقف النظري للجبهة من قضية الديمقراطية، إذ تواجه آراء يصدرها الزعيمان مدني و بلحاج، تصل إلى درجة بعيدة من التناقض و كأن المرجعية ليست واحدة، مما يؤكد أننا لسنا أمام ظاهرة دينية، بل ظاهرة اجتماعية –سياسية تحاول أن تجد جذرها في الدين و أن تستفيد من الرموز و الأصالة أمام الحداثة و التحولات الجارفة[1].

لقد ظل فكر الجبهة الإسلامية للإنقاذ رافضا للديمقراطية، كفلسفة و منهج في الحكم، و قد "مثّل هذه الرؤية في الجزائر،"علي بلحاج"، الذي كان أكثر وضوحا في مواقفه الرافضة للديمقراطية فهو يرى أنها "استبداد الأغلبية"، "كما يخشى أن تقود الديمقراطية إلى تجميد تطبيق الشريعة و يتوصل بلحاج إلى أن الديمقراطية طريق يؤدي إلى الانحلال الخلقي، و بالتالي تتسبب في سقوط الحضارات لأنها تمكن من الانحلال بالانتشار من دون قيود"[2].

حيث قال"ليست هناك ديمقراطية، لأن المصدر الوحيد للحكم هو الله من خلال القرآن، و ليس من خلال الشعب، و إذا انتخب الشعب ضد شريعة الله فإن هذا ليس شيئا آخر، غير شتيمة و عار. في هذه الحالة يجب قتل هؤلاء الكفرة، بذريعة أنهم أرادوا إجلال سلطتهم، محل سلطة الله"، مؤكدا أن الديمقراطية، ما هي إلا كلمة كفر، تعني السلطة للشعب أي أنه لا حرج أن يستعمل الكفر الديمقراطية و الكفرة الذين يصوتون له، في إطار الديمقراطية، و إذا لم يصوتوا لصالحهم أوجب قتلهم. ثم قال: "لا يوجد في ديننا إلا سلطة واحدة، هي سلطة الله على البشر إننا أمة القرآن أمة محمد، لا نخضع للأغلبية، بل إلى ما يتلاءم مع الشريعة". [3]

حيث استمد علي بلحاج مفهومه للديمقراطية، "من مفهوم أبي العلاء المودودي الذي يصف الديمقراطية بأنها مفسدة و مروق". ففي صحيفة المنقذ (آب/اغسطس 1990) لسان حال الجبهة "يرفض بصريح العبارة رأي الأغلبية كأساس للديمقراطية، و أضاف إلى تبريره في إدانة الديمقراطية قوله: إن

---

[1]– مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص 264.

[2]–المرجع نفسه، ص 268.

[3]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 54.

الديمقراطية مؤسسة غير إسلامية، و واجبنا هو معارضة اليهود و المسيحيين وعدم مجاراتهم في أعرافهم و تقاليدهم"[1].

و في سياق متناقض ما كتبه حسن البنا بهذا الصدد في الأربعينيات موجها إلى جماهير الإخوان المسلمين انه " ليس في قواعد النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم، فهو ليس بعيدا عن النظام الإسلامي، و لا غريبا عنه..."[2]

أما الواقع الجزائري فكانت له متطلبات مختلفة و قائمة على الدعوة إلى الديمقراطية، مما فرض عليه إيجاد مخرج فقهي يؤكد التزام الجبهة بقواعد الشرع فأصدر مقالا نشر في صحيفة المنقذ (العدد 14 الصادر في 10 رمضان 1410 هـ المقال تحت عنوان: "كشف النقاب حول ضوابط دخول الانتخاب")، تناول فيه مشروعية دخول الانتخاب و الضوابط الواجب مراعاتها. فقد ظهر اتجاهان داخل الجبهة: احدهما يمنع المشاركة مطلقا باعتباره ركونا إلى الذين ظلموا. و الآخر أجاز الانتخاب باعتباره من المصالح المرسلة التي لا مفر من الأخذ بها[3].

وجد الإسلاميون الجزائريون أنفسهم أمام تحدي الديمقراطية بطريقة مباشرة تتطلب اتخاذ مواقف تفصح عن نفسها لتؤكد ديمقراطيتهم و لا ديمقراطيتهم على أرض الواقع. "لكن علي بلحاج سرعان ما يصطدم، بفكرة أن السبيل الوحيد، لتحقيق المشروع الإسلامي، هو ممارسة السياسة، عن طريق الجهاز الحزبي، لكن الواقع أثبت، أنه كلما تحزب الخطاب الإسلامي، كلما ضاق بحامليه، و ضيق عليهم، و كلما انغلق في دائرة الطائفة، كلما أغلق أبواب الانفتاح"[4].

و على رغم قلة كتابات الإنقاذيين لانشغالهم بالحركية و العمل المباشر، فإنه لا توجد حركة سياسية من دون نظرية بغض النظر عن جدتها و أصالتها أو نقلها من سياق آخر أو توفيقاتها.

---

[1]- ؤريدة خيلية، المرجع السابق، ص 54.

[2]-مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص 39.

[3]- المرجع نفسه، ص 269.

[4]- ؤريدة خيلية، المرجع السابق، ص 59.

لذا يعد كتاب عباس مدني "أزمة الفكر الحديث و مبررات الحل الإسلامي"، المصدر الأساسي الذي قام عليه برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إذ يكرر مقولات انحلال الحضارة الغربية و لم يبق غير الحل الإسلامي و يقع في الخطأ الشائع لدى الإسلامويين، حين يقصر أزمة الحضارة الغربية على الجوانب الأخلاقية فقط، و يهمل المشكلات الاقتصادية و السياسية، "لذلك نلاحظ أن الديمقراطية لا تحتل موقعا مناسبا في الحل الإسلامي و مبرراته، و يكتفي الكاتب بالدعوة إلى دولة الخلافة التي يمكن أن تنقذ العالم العربي–الإسلامي، بل و العالم كله، و يرى أن تقوم على الشورى و هي معادل الديمقراطية، و لكن يقتبس له بعض آليات الديمقراطية مثل الانتخاب و المجالس. و يغيب في هذه الخلافة التعدد الحزبي، و هذا طبيعي –بحسب المنطق الداخلي لفكرة الخلافة: فلماذا يتعدد المسلمون و هم أمة واحدة؟"[1]

فالدين هو قيمة محورية لدى المجتمعات الإسلامية، و منه فإنه "لا يمكننا استبعاد الدين أو تطويعه، للأفكار و المبادئ العلمانية، لأن العلمنة هي نسق فكري أما الإسلام فعقيدة و هوية، و منظومة للقيم، أي أن الفكر القومي علماني بطبعه، بينما الفكر الإسلامي هو ديني في قاعدته". [2]

المفارقة الأساسية هي أن عباس مدني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ حكموا البلديات (أو ما يسمى بالبلديات الإسلامية التي فازت فيها الجبهة بالأغلبية) "نتيجة أحكام الدستور و القوانين الوضعية و اللوائح، و ليس لما هو موجود في القرآن. فهذه طريقة انتقائية في التعامل مع آليات الديمقراطية، يوافقون على ما يفيد أغراضهم، و يلجئون إلى القرآن عندما يتعارض ذلك مع مصالحهم. يضاف إلى ذلك أن البلديات الإسلامية انشغلت بأمور أخلاقية شخصية على حساب تقديم الخدمات للمواطنين... تعرضت البلديات لنقد مستمر و شعر الكثيرون بخيبة الأمل حين عجزت الجبهة الإسلامية عن الوفاء بوعودها الانتخابية"[3].

---

[1]– مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص 266.

[2]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص 59.

[3]– مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص 273.

لا يستطيع الحزب الإسلامي، مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانعزال عن الساحة، التي تتحرك فيها الأحزاب العلمانية، فقد لاحظنا أن الأسلوب الديمقراطي الذي ساهم في إنجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد انتفض عليه، و على نتائجه بحجة:

1- أن الديمقراطية، لا يمكن أن تحتضن، غير الديمقراطيين.

2- أن الديمقراطية لا يمكن أن تلغي نفسها، وأن العالم الثالث، ليس مهيأ لأن يحكم بالطريقة الديمقراطية. لم تكن الأحزاب الديمقراطية، مستعدة كل الاستعداد، لتقبل بنتائج الديمقراطية إذا جاءت لصالح غيرها، خاصة إذا كانت لصالح الدين، الذي يتخذون منه، موقفا عدوانيا، بطريقة غير ديمقراطية.

المبحث الثاني: مؤشرات الأزمة السياسية و الأمنية في الجزائر

كان لغياب رؤية محددة للديمقراطية عند الجبهة، أثره الواضح في ممارسات الجبهة و مواقفها. فقد كانت اللعبة الديمقراطية –بحسب فهم الجبهة– وسيلة مضمونة و شرعية سياسيا لتأسيس دولة الإسلام. و يبدو أن عجز الدولة في مواجهة الاسلامويين، شجعهم في الانتقال من مرحلة الدعوة في المساجد إلى مرحلة الحركية في الشارع و بين مؤسسات المجتمع المدني.

و كانت انتخابات حزيران/يونيو 1990 أهم اختبار لقوة الحزب الناشئ و لنفوذ جبهة التحرير الوطني. فقد حصلت على نسبة 55 بالمائة ، "و قد أجمع المراقبون على أن هذه النتيجة هي إعلان لنهاية دور جبهة التحرير الوطني في الحياة السياسية الجزائرية، أما أسباب الفوز، فقد أرجعها بعضهم إلى الفراغ السياسي الذي تعيشه الجزائر نتيجة غياب الديمقراطية و شيخوخة جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى فساد جهاز الدولة الذي تسيطر عليه. هذا لا يعني أن أداء جبهة الإنقاذ لم يكن متميزا و منظما بكفاءة"[1].

المطلب الأول: إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ

1- التعديل الجزئي لقانون الانتخابات و تداعياته السياسية و الأمنية:

[1]- مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص 272.

بعد النتائج الإيجابية، التي تحصلت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أصبحت الخطوة الأخيرة نحو السلطة، عند الجبهة الإسلامية، هي الانتخابات التشريعية، ثم الرئاسية. "فقررت السلطة الحد من نفوذها كحزب سياسي. لتحقيق ذلك، كان لابد على حكومة مولود حمروش من التخطيط، لمنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحصول على أكبر عدد من الأصوات. فتوصلت إلى فكرة تعديل قانون الانتخابات:

أ- كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية.

ب- نمط الاقتراع.

أثار هذا التعديل الهادف، سخط كل الأحزاب السياسية، خاصة الجهة الإسلامية للإنقاذ، إلى شن حملات احتجاج واسعة حيث اعتبرت هذان القانونان اعتداءا و محاولة ذكية للاحتفاظ بالسلطة.

2- إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

"قام قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بطرح فكرة الإضراب، على مجلس الشورى في جلسة افتتحها عباسي مدني، متهما البرلمان بالخيانة، و مقترحا فكرة الإضراب السياسي للرد عليه.

أما علي بلحاج فقد اقترح، مقاطعة الإنتخابات التشريعية فقط، كتعبير عن رفض تعديل القانون انطلاقا من قناعته الدينية، التي تعتبر الانتخابات خروجا عن الشرع."[1]

بعد الأخذ و الرد، بين الفريقين، اتفق الجميع على فكرة الإضراب،" بعد أن أقنعهم عباس مدني، أن مدته لن تتجاوز ثلاثة أيام .لكن مجلس الشورى، فضل إنذار السلطة بالتراجع عن قرار التعديل، حينما قرر توجيه بيان أولي قبل الانطلاق في الإضراب، تطلب فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحكومة، التراجع عن تعديل قانون الانتخابات الجديد"[2].

ثم عقد مجلس الشورى آخر، صوت فيه أغلبية الحاضرين، ضد محتوى البيان الانفرادي المعلن عنه، و ضد فكرة الإضراب المفتوح، لكن عباس مدني قام بالاتصال بالقادة و المناضلين، في كل مناطق الوطن، لإقناعهم بفكرة الإضراب و تم الاتفاق على أن يبدأ الإضراب، يوم عيد الفطر المبارك سنة 1991 .

---

[1]- وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 76.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص 76،77.

ب –ظروف قرار الإضراب:

احتار علي بلحاج أمام قرار الإضراب، فهو لا يريد أن يخسر عباس مدني، و لا يريد أن يخسر المعارضين له. خاصة عندما أقنعه عباس مدني، بأن الإضراب سيكون محدودا، لمدة يومين فقط فاقتنع علي بلحاج بمحدودية و حاول إقناع المعارضين .لكنه يتوجه في الثاني من شهر ماي، أثناء صلاة الجمعة مخاطبا المصلين: هيئوا أنفسكم، لإضراب سياسي طويل مثل إضراب 1957 ضد المحتل[1] " .

ج –سير الإضراب و تداعياته:

انطلق الإضراب، يوم 25 ماي 1991 فاحتل مناضلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشوارع و الساحات في كامل التراب الوطني، مرددين الشعارات القوية المؤثرة، كشعار "لا إله إلا الله عليها نحيا و عليها نموت و في سبيلها نجاهد و عليها نلقى الله"، و أيضا شعار "لا دراسة لا تدريس حتى يسقط الرئيس".

"و بدأ خطاب قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ يتسم بالعنف العلني، اقتداء بالخطاب، الذي تبناه رئيسا الحزب، و بدأ منحى الإضراب، الذي رسمه مجلس الشورى، يأخذ منحى آخر"[2].

3– فشل إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تداعياته:

أ) موقف السلطة من الإضراب:

تركت الحكومة الوضع، يتفاقم يوما بعد يوم، فعمت الفوضى، في شوارع الجزائر العاصمة، و في غيرها من المدن الداخلية . و هدفها من ذلك "دفع الجهة الإسلامية للإنقاذ لإستراتيجية تعفن، تشوه سمعتها في أعين الشعب"[3]. فقد دعت الحكومة عباسي مدني، إلى لقاء مع رئيس الحكومة مولود حمروش، لتحذيره من تخطي الحدود الحمراء. فاستغل عباسي مدني فرصة اللقاء، لمحاولة

---

[1]– المرجع نفسه، ص 76.

[2]– وُريدة خيلية، المرجع السابق، ص 76.

[3]– المرجع نفسه، ص 79.

إيجاد مخرج آخر للمأزق الذي وضع فيه الجبهة فلا هو قادر على توقيف الإضراب، و لا هو قادر على الوصول إلى الهدف منه.

فخرج بمطلب جديد –لم يكن ضمن المطالب –لربح الوقت، هو تنظيم انتخابات مبكرة.فرفض رئيس الحكومة بدون تردد ذلك المطلب . "أراد عباس مدني أن يزن قدرة مناضلي الجبهة الصمود، و جس نبض السلطة، و لم يكن يتوقع أن الجيش سيتجرأ على توجيه سلاحه ضد المتظاهرين، عندما صعد الإضراب، الذي تحول إلى عصيان مدني... تعمدت السلطة بغيابها الكامل عن تجاوزات مناضلي الجبهة، سعيا إلى دفعها إلى التعفن و تجاوز الخط الأحمر، لتكون فرصة تقضي فيها على تعنت قادتها، بضربة نار واحدة .بعد حدوث مشادات، بين المتظاهرين و قوات الأمن، على مستوى كل التراب الوطني تقريبا.[1]

لم تكن السلطة العليا، ممثلة في المؤسسة العسكرية، توافق على سياسة التعفن، التي اعتمد عليها رئيس الحكومة، تحركت السلطة بمؤسسات الثلاث، رئاسة الجمهورية، الحكومة، وزارة الداخلية، لإنهاء الأزمة التي خلقها الإضراب:

- اتصلت الحكومة بقادة الجهة الإسلامية للإنقاذ يومي 29 و 30 ماي 1991 طالبة من قادتها التوقف فورا عن الإضراب، لكنهم لم يستجيبوا.
- في ليلة نفس اليوم، يتخذ رئيس الجمهورية، قرارات هامة لإنهاء إضراب الجبهة:

أ– الإعلان عن حالة الحصار الوطني، و تطبيقها يوم 5 جوان 1991 لمدة 4 شهر.

ب– بعد اجتماع عقد يوم 5 جوان حيث أمر رئيس الجمهورية، الجيش الوطني بالتدخل لوضع حد للاعتصام فيتدخل الجيش على الساعة الثانية صباحا، لتفريق المعتصمين بالقوة.

حدثت إثر ذلك، مشادات عنيفة بين الجيش و المعتصمين، فبلغ عدد ضحاياها، حوالي 84 قتيلا و400 جريحا[2].

ث–في اليوم التالي 6 جوان 1991 يقيل رئيس الجمهورية، حكومة مولود حمروش، و يكلف سيد أحمد غزالي بتشكيل حكومته. تقرر الاتجاه للحوار لاحتواء الأزمة الأمنية و السياسية، لإنقاذ

---

[1]– المرجع نفسه، ص 79.

[2]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 79.

ما يمكن إنقاذه .فيبرمج لقاء مع أعضاء لجنة المتابعة ليبدي لهما استعداد الحكومة لحل الأزمة عن طريق الحوار. تم لقاء آخر في نفس اليوم، مع رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني بقصر الحكومة. فوافق رئيس الحكومة، على مطالب الجبهة المتمثلة في:

1. إعادة النظر في القوانين الإنتخابية.
2. الإعلان عن انتخابات رئاسية مسبقة.
3. إعادة إدماج العمال، المطرودين من العمل، بسبب الإضراب.

و وافق عباسي مدني من جهته، على الإعلان عن توقيف الإضراب، في اليوم الموالي. لكن الواقع سيثبت أن الحكومة، لم تكن جادة في وعودها، حيث وفى عباسي مدني بوعده، وأعلن عن توقيف الإضراب، أما رئيس الحكومة فلم يف بوعده، فيما يخص مطالب الجبهة.

ب) الوضع السياسي" الجبهة الإسلامية للإنقاذ "بعد فشل الإضراب:

اختلف أعضاء المجلس حول خطاب التهديد، و القوة ضد السلطة –بعد حادثة الشعارات على واجهات البلديات، الذي قرر قادة الجبهة تبنيه أياما قليلة، قبل انتهاء الإضراب . "و بعد أخذ و رد، حول أسلوب و شكل الخطاب، اقترح كمال قمازي بأن يكون الرد على السلطة بصياغة بيان على شكل تعليمة شديد اللهجة، فأعجب الجميع بالفكرة، غير آبهين بما سيحدثه من تصعيد للعنف. بعد الاطلاع على محتوى التعليمة الدموية، و دعوتها المناضلين إلى العصيان المدني"[1].

من الواضح، أن نص التعليمة، و التوصيات الواردة فيها تدعو إلى عصيان الدولة، بالعمل المسلح، من خلال المرابطة و الجهاد. "حيث توجه عباس مداني إلى مناضليه في تجمعين له قال فيه: " إذا لم يرجع الجيش إلى ثكناته سوف ندعو إلى الجهاد فكان آخر تصريح، يودي به إلى السجن، حيث ألقت قوات الأمن القبض على عباسي مدني كما ألقت القبض– مساء نفس اليوم –على كل من علي بلحاج وكمال قمازي"[2].

---

[1]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 80.

[2]– المرجع نفسه، ص 84.

حيث جاءت أحداث قمار لتبرهن أن تراشق الاتهامات ما بين الجيش و الإنقاذ كانت غير صائبة "إذ ظهر أن منفذي العملية ينتمون إلى جماعة إسلامية يقودها الطيب الأفغاني و تضم عناصر من الإنقاذ فعلا لكنهم لا يأتمرون بأوامر قيادتها"[1] ليتم الكشف عن " ذهنية و تفكير بعض الجماعات الإسلامية التي ترفض الحزبية أساسا و لم تنخرط في الفيس و لا تؤمن بالعمل السياسي التعددي، و يبدو أن هذه الجماعات كانت وراء أحداث قمار لأنها مقتنعة أن النظام لن يسقط إلا بالعنف، كما يمكن أن تكون محاولة من هذه الجماعات لضرب تيار الجزأرة الذي استولى على الفيس في إطار صراع بين تياري السلفية الجهادية و الجزأرة" [2]. و قد استغل الجيش هذه العملية الدامية لدفع الجبهة للعدول عن المشاركة في الانتخابات التشريعية و إجهاض العملية الانتخابية.

4- الانتخابات التشريعية و انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

أعلن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن مشاركته في الانتخابات التشريعية متأخرا أي في 14 ديسمبر 1991 ليكون بذلك، آخر الأحزاب المعلنة، عن ترشحها للانتخابات التشريعية رغم عدم حصولها على مطالبها، كشرط أساسي للمشاركة إطلاق سراح قادة الحزب، و السماح لهم بالترشح.

"في تلك الفترة، التي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تستعد فيها، لخوض معركة التنافس الانتخابي، كحزب يتمتع بكل شرعية. كان جناحها العسكري السري بقيادة عبد القادر شبوطي و سعيد مخلوفي على أهبة الاستعداد و الترقب لتنفيذ نشاطهم الإرهابي، في حالة فشل الجبهة في الانتخابات، أو في حالة القضاء عرقلة انتصارها"[3].

سجلت نتائج الدور الأول، من الانتخابات التشريعية، فوزا كبيرا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث تحصلت على 188 مقعدا. استفادت الجبهة، من الغضب الاجتماعي و السياسي، الضارب بعمق

---

[1]- كميل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر: من الإنقاذ إلى الجماعة، ط1، بيروت: دار النهار للنشر، 1998، ص 44.

[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 236.

[3]- بوشنافة شمسة و آدم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000"، **مجلة الباحث**، عدد 03، 2004، ص 133.

في المجتمع .فعرفت كيف تستغل الفجوة الموجودة، بين الشعب و السلطة، في تجنيد و تعبئة الجماهير ضد نظام الحكم، موظفة جميع خلاياها المنتشرة، في كل الأحياء و المناطق[1].

إن الاعتماد على نظام القائمة الاسمية بدورين الذي لا يعبر فعلا عن التمثيل الحقيقي للشعب ومكانة كل حزب في المجتمع عكس النظام النسبي (بالولاية)، " أوقع الجزائر في مأزق كان يمكن تجنبه لو جرت الانتخابات بالنظام النسبي، مما يدفع الملاحظ لتطور الأحداث في البلاد آنذاك إلى التشكيك في أن هناك قوى خفية كانت تدفع بالجزائر إلى الهاوية و الحرب الأهلية"[2].

في بداية فرز الأصوات، لم تكترث رئاسة الحكومة، للنتائج المحتملة، فخففت في تصريحاتها من هول نتائج الدور الأول، حيث اعتبر رئيس الحكومة سيد احمد غزالي أن "الدخول إلى عهد الديمقراطية ليس سهلا و لا هو مأساويا... و الجزائر ليست في نزهة، بل إنها تدخل عهد الديمقراطية، و إنه لمسار صعب"[3].

أضاف سيد احمد غزالي أن "الجزائر لم يكن لديها، سوى الخيار بين دولة إسلامية، و دولة ديكتاتورية عسكرية... و الجيش ليس جيشا انقلابيا لكنه لن يقبل أن تؤدي الديمقراطية إلى قتل الديمقراطية[4]" لم تكن السلطة تتوقع، أن تحصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على فوز ساحق، تقضي به على جبهة التحرير الوطني فوقع ممثليها في تناقض كبير، من خلال تصريحاتهم الأولى.

و قد أشارت هذه النتائج إلى أن الشعب الجزائري قد فقد الثقة في مسيري الحكم منذ الاستقلال. لذلك أعطى صوته إلى من "استعمل الديمقراطية لتحطيم الديمقراطية، و القضاء عليها، بالاستحواذ على الحرية، و الدعوة للمواجهة، للنيل من وحدة البلاد، و لفرض نوع جديد من الهيمنة "أكد ذلك الرأي، رئيس الحكومة الذي قال:"أن الشعب الجزائري، كان يوافق الحكومة في ضرورة ترسيخ الديمقراطية في البلاد،

---

[1]– "الإسلامية، العنف و الإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة"، التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، القاهرة/بروكسل، 30تموز 2004، ص 4.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 236.

[3]– **جريدة الخبر**، سيد احمد غزالي،" الجيش ليس انقلابيا"، الثلاثاء 07 جانفي 1992 عدد357، ص 1.

[4]– **جريدة الخبر**، سيد احمد غزالي،" الجيش ليس انقلابيا"، الثلاثاء 07 جانفي 1992 عدد357، ص1 .

لكنه وجد نفسه اليوم، أمام تناقضا أليما، و هو أن تستعمل الديمقراطية، للدوس على الديمقراطية و قتلها" [1]

أحدثت نتائج الدور الأول انزلاقا، و تصعيدا زادا من حدة التوتر، بين التيارات السياسية، لم يساعد على إخراج البلاد، من الأزمة الإجتماعية و الإقتصادية، إذ لم تكن المرحلة– في ذلك الوقت بالذات – تتطلب حل أزمة بأزمة أكثر أخطر .فلو وصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لسدة الحكم، فإن تفكيك تشكيلة سياسية من حجمها، سيكون مستحيلا، و كل محاولة لإلغاء الانتخابات، أو دورها الثاني لن يزيد الوضع إلا تعقيدا" [2].

كشفت نتائج الدور الأول، من الانتخابات التشريعية النقاب، عن وجود تشكيلتين سياسيتين في البلاد، أو هكذا أريد لها أن تكون:

التيار الأول: الحركات الإسلامية.

التيار الثاني: الاشتراكيون الجدد (الاشتراكية الديمقراطية) تمثلهم الجبهتين جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية.

من جهة أخرى تواصلت ردود الأفعال، من قبل الجمعيات السياسية و غير السياسية، و من قبل الشخصيات الثقافية و الفكرية، داخل الجزائر و خارجها. فشكل انتصار الجبهة قوتين متوازيتين : المرحبون بالنتائج و الرافضون لها . حيث رأت تلك الفئة، أن ما أفرزه الدور الأول من نتائج، يشكل خطرا على المسار الديمقراطي .لكن فئة أخرى رأت، أنه لا داعي للتخوف، من صعود الإسلاميين إلى الحكم و لا داعي للتكتل من أجل حماية اختيار الشعب، ما دام قد مر عن طريق الصندوق.

بالمقابل انتقد قادة الجبهة بعض الأحزاب التي تتغنى بالديمقراطية و أصبحت اليوم تطالب بإلغائها عن طريق تدخل الجيش، واصفا هؤلاء بالديمقراطيين المزيفين. بعد أن لاحظ، تحرك بعض الجمعيات، و الأحزاب السياسية، من أجل التكتل، لمنع إجراء الدور الثاني، أو احتواءها على الأقل.

أقدم الرئيس الشاذلي على حل" المجلس الوطني الشعبي "قبل استقالته، فوقع النظام في الفراغ الدستوري، تجنبا لتطبيق المادة 84 من الدستور، التي تفرض على رئيس"المجلس الشعبي الوطني"، بعد

---

[1]– 07 Janvier 1992, **J.Elmoudjahid**, Sid Ahmed Ghozali au club de la presse D'Europe 1…Mardi N°8253, p3.

[2]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 88.

توليه مهام رئيس الجمهورية، تنظيم انتخابات رئاسية بعد 45 يوما. "حتى لا تقدم، قيادة البلاد، إلى "الجبهة"على طبق من ذهب. لأنها كانت الحزب الوحيد، الذي طالب بانتخابات رئاسية مسبقة و الفوز بالمنصب سيكون– بطبيعة الحال– مضمونا، خاصة بعد فوزها الساحق، في الانتخابات التشريعية الأخيرة."[1]

نستنتج من هذا، أن" الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، من البداية، كان يحسب لها، حسابا كبيرا و أن التصرف السياسي، الجريء و الخطير، الذي قام به رئيس الجمهورية –و أدى إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد تدريجيا، إلى مستوى لم يشهده العالم من قبل–قام به من أجل إيقاف نفوذها، الذي تفرج عليه و حاشيته، و هو يتوسع يوما بعد يوم.

المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي و تبني العمل المسلح

فور الإعلان عن الاستقالة، تم تنصيب المجلس الأعلى للأمن و اجتمع يوم 12 جانفي 1992 للعمل على التكفل، بكل القضايا المتعلقة بالأمن و النظام. بعد أن أثبت المجلس الدستوري، وجود فراغ مزدوج للسلطتين، الرئاسية و النيابية، تم إقامة المجلس الأعلى للدولة* بطلب من المجلس الأعلى للأمن الموسع، سد ذلك الفراغ السياسي. فاجتمع المجلس الأعلى للدولة، ليقرر توقيف المسار الانتخابي، إلى غاية توفر الشروط الضرورية، للسير العادي للمؤسسات. حجته في ذلك، التهديد الإسلامي، الذي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تشكله، و الذي كان يعرض البلاد، و مؤسساتها إلى الخطر.

وحسم الجيش الخلاف القائم حول شرعية الانتخابات بتوقيفه لها حيث صرح" خالد نزار" لقناة الجزيرة وثائقية "بأن قرار الإلغاء والتوقيف جاء في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تسير في مسار انتحاري"[2]. و أكد أن النتائج التي حققتها جبهة الإنقاذ في الدور الأول: "جعلت المسار الديمقراطي أكثر

---

[1]– وريدة خيلية، المرجع السابق، ص 89.

*– وهو عبارة عن قيادة جماعية مكونة من خمسة أعضاء(محمد بوضياف رئيسا، علي كافي، خالد نزار، علي هارون، تيجاني هدام: أعضاء) مكلفة بالإدارة كمرحلة انتقالية للدولة محددة بثلاث سنوات.

[2]– تصريحات الجنرال المتقاعد خالد نزار مقتبسة من وثائقي من إعداد قناة الجزيرة الوثائقية بعنوان:" سنوات الجزائر الدامية" الجزء الثاني: https://www.youtube.com/watch?v=GG2mr9gLTS8

هشاشة" و أن " حزبا لا يملك إلا الثلث من الأصوات كان سيحكم البلاد بطريقة استبدادية لا رجعة فيها. هذه هي العواقب التي أحس بحدوثها المجتمع المدني، حيث كانت البلاد ستتجه إلى حرب أهلية"[1].

زادت حالة إعلان الطوارئ في تصاعد أعمال العنف في الجزائر بعد أن تمكنت المؤسسة العسكرية من قمع المعارضين ويعود السبب وراء فرض حالة الطوارئ*، وشهدت هذه المرحلة لاسيما بعد وصول الرئيس بوضياف مزيداً من العنف بعد القرارات التي اتخذها بحل جبهة الإنقاذ 14/03/ 1992 وتصعيد حملة الاعتقالات وتفاقم الوضع الأمني تأزماً بعد اغتياله إذ تم اختيار علي كافي الذي استمر في استخدام نفس السياسة الإقصائية معلناً رفضه أي حوار مع الإسلاميين وفي ظل عدم وجود أفق للحوار وسيطرة المتشددين على الحركة المسلحة المعارضة مما أدى إلى استمرار العنف والعنف المضاد [2].

أصبح الشعب الجزائري في نظر الجماعات الإسلامية كافرا وهذه مرحلة خطيرة سيكون تأثيرها كبيرا على مستقبل البلاد، حيث انطلاقا من هذه العقيدة وترسيخا لها أعلن أحد قياديي الإسلام المسلح في الجزائر تكفيره للشعب الجزائري بأكمله ليكشف حقيقة منهج تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة المبني على أيديولوجيا السيد قطب وأتباعه التي تكفر شعوب الدول الإسلامية وتتخذ من الجهاد أسلوبا للوصول إلى أهدافها المتمثلة أساسا في إلزامية تطبيق تعاليم العقيدة الإسلامية، وقد تم تبني هذه الأيديولوجيا من قبل الجماعات الإسلامية الجزائرية وهو منعرج خطير للعنف الإسلامي في الجزائر. إن تلك الخطابات تم استغلالها من طرف الكثير من المتشددين سواء من قدماء الحرب الأفغانية أو إطارات الحركة المسلحة التي كان يتزعمها خلال الثمانينيات" بويعلي "حتى يفكروا في خيار المواجهة المسلحة.

"ويجمع المهتمون أن أسباب توقيف وإلغاء المسار الانتخابي يعود إلى:

-استعمال الإسلام لأغراض سياسية، وفرض جبهة الإنقاذ نفسها على الساحة السياسية.

-احتواء هذا الحزب على جناح مسلح مستعد للنشاط بهدف الاستيلاء على السلطة.

---

[1]- كميل الطويل، المرجع السابق، ص 47

* لقد تم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر لمدة سنة واحدة بموجب مرسوم رئاسي ، يوم9 فيفري 1992 بمقتضى المادة 86 من دستور 23 فيفري. 1989

[2]- Salima Mellah, "Le mouvement islamiste algérien entre autonomie et manipulation" **Comité Justice pour l'Algérie**, Dossier n 19, Mai 2004, p17

-ظهور مظاهر العنف بدأت باغتيال ستة عناصر من الأمن ببوزريعة يوم 08/02/1992.

-حالة القلق التي ميزت العلاقات الجزائرية الخارجية خاصة البلدان المغاربية والأوروبية.

-كل هذا أدى إلى انعكاسات خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي"[1]

خلال الفترة التي وصفناها في ما سبق، أظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر تغيرا نوعيا في خط سيرها، و قد تزامن ذلك مع بروز تنظيمات تفضل العمل المسلح و تدعو إليه بشكل صريح و تعد العدة لذلك، نذكر منها:

- الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS
- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA
- الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC
- تنظيم الجهاد.
- جماعة أهل التوحيد والدعوة، والتي اعتبرت جزءا منها جماعة" التكفير والهجرة "على الرغم من اختلافاتهما المذهبية.
- الحركة الإسلامية المسلحة، و هي تعتبر التنظيم الأول الذي بدأ بالعنف المسلح ضد النظام القائم في ذلك الحين[2].

إن أكبر تحد يظهر تجذر القناعة الخاصة بضرورة استخدام العنف ضد السلطات السياسية والإدارية والأمنية الجزائرية كان إذن قرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ القيام بالعصيان المدني السابق الذكر والذي أدخل البلاد في دوامة سياسية تخللتها أعمال عنف وشغب مع إصرار قيادات هذا الحزب على المواجهة الميدانية للسلطة[3]. مما زاد من خطورة الطرح السابق الذكر تزامنه مع عودة عدد كبير من

---

[1]- نزهة حانون، "الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا دراسة لجريدتي النصر و الخبر"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص.ص 110،111.

[2]- لياس بوكراع ، جزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، 2003، ص 232.

[3]- شايب الذراع بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر(العوائق والآفاق)"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية** - العدد 8، 2012، ص 80.

الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية حاملين معهم " منطقا جهاديا " للتغيير السياسي والاجتماعي وتجربة ميدانية في حرب العصابات و التعامل مع المتفجرات مكتسبة من تدريبات قتالية ميدانية.

أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مواجهة مفتوحة على كل الاحتمالات مع الجيش، وكان ذلك عندما حملته مسؤولية التصعيد مكررة مطالبها برفع حالة الحصار، وقد جاءت هذه الاتهامات كرد على تلك الاتهامات الصادرة من الجيش باتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث اتهمها بالعنف وخرق الدستور والإخلال بالأمن ورفض قوانين الجمهورية ومع نهاية شهر جوان 1991 م تم اعتقال قائدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحكم عليهما ب 12 سنة سجنا.

هدفت السلطة الجزائرية من وراء الاعتقالات التي قامت بها في أوساط الإسلاميين إلى تفكيك الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة تركيبها حول قطب من العناصر المعتدلة و القادرة على إعادة إدراج الحزب في الديمقراطية، غير أن الاضطرابات تواصلت، الأمر الذي أدى إلى موجة اعتقالات في أوساط المنتسبين لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أن الكثير منهم تمكن من الفرار من الاعتقالات والتحقوا بالفرع المسلح للجبهة.

إن الإجراءات القمعية التي مست مناضلي الحزب لم تضعفه مثلما كان متوقعا، بل على العكس من ذلك، فقد عززت صورته على أنه الحزب الوحيد القادر على إحداث التغيير الذي يتطلع إليه السكان الذين أيدوه بقوة .وإذا كان توقيف المسار الانتخابي قد وضع حدا نهائيا لأهداف الحزب في الهيمنة على المؤسسات التشريعية، إلا أن ذلك أدى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية، ونشرها من طرف مناضلي الحزب والمتعاطفين معه الذين انتهى بهم الأمر بالالتحاق بجماعات مسلحة من أجل الجهاد ضد النظام الكافر والغاصب حسب قناعتهم.

" في 26 اغسطس/أوت 1992 أخذ الصراع منعطفا خطيرا، وهو استهداف الرموز المدنية للحكومة حيث تم استهداف مطار الجزائر وراح ضحية الانفجار 9 قتلى و اصيب 128 آخرين بجروح وقامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الفور بشجب الحادث وإعلان عدم مسؤوليتها عن الانفجار وأصبح واضحا وبصورة تدريجية أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليست لها الكلمة العليا في توجيه أساليب الصراع المسلح مع الحكومة"[1].

[1]– كربوش أحمد، "مكانة سياسة المصالحة في حل الأزمة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 41.

المطلب الثالث: ظروف ظهور المصالحة الوطنية

ظهرت المصالحة الوطنية كمفهوم مع بروز الأزمة السياسية الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي في 26 ديسمبر 1991 وما تلاها من اندلاع أعمال عنف في الجزائر أدى إلى تدهور خطير في الوضع الأمني. و جاءت المصالحة كمطلب سياسي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الأمني من جهة، ولأجل تطويق الأزمة السياسية والأمنية التي وصلت إليها البلاد من جهة.

في عهد الرئيس اليمين زروال بدأت مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل العنف والمواجهة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية من جهة و بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة أخرى حيث تم إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الإنتقالية للمجلس الأعلى للدولة ولقد أجرت اللجنة سلسلة من الإتصالات، والحوارات مع مختلف الأحزاب و الشخصيات الوطنية جسدت بوادر الحوار والمصالحة بإطلاق سراح كل من علي جدي و بخمخم في 23 فيفري 1994 . لكن ندوة الحوار الوطني قد فشلت بسبب عدم اتفاق الطرفين على مبدأ نبذ العنف من دون شرط أو قيد من قبل قيادي الحزب المنحل، و كذا المجزرة التي استهدفت براعم من الكشافة الإسلامية بإحدى مقابر الشهداء في الأول من نوفمبر 1994.

"وفي بداية جانفي 1995، انعقد بروما لقاء سانت ايجيدوا، جمع مجموعة من الأحزاب و قوى المصالحة، حيث أسفرت اللقاءات عن خروج المجتمعين بعقد مشترك أطلق عليه اسم (أرضية لحل سياسي و سلمي للأزمة الجزائرية) أو (العقد الوطني)".

في نفس السنة اقترح الرئيس زروال "سياسة الرحمة" للاسلاميين المسلحين الذين رفضوها. وفي 16 نوفمبر 1995 جرت الانتخابات الرئاسية، وفاز المرشح" اليامين زروال "بالأغلبية المطلقة، وفي بداية 1996انعقدت ندوة الوفاق الوطني الثانية رغم مقاطعة الأرسيدي والتصدي لها، إضافة إلى الأفافاس وحزب العمال، وقد كانت هذه الندوة بداية بوضع الديمقراطية في الجزائر على أساس سليم، وتمت صياغة دستور جديد مبني على مبادئ الندوة.

وأمام الفشل في إعادة الأمن، وإنهاء المأساة الوطنية، "بعد أربع سنوات أعاد الرئيس بوتفليقة إلى هذه السياسة بإجراءات مشابهة دعيت سياسة الوئام المدني لحل الأزمة التي أطالها إصرار المسلحين

الرادكاليين"[1]. والذي صادقت عليه غرفتا البرلمان، وعرض على الاستفتاء الشعبي يوم 16سبتمبر1999، كما أدت إلى إصدار عفو رئاسي على 5000 من المساجين يوم 05 جويلية1999 . أتاح القانون الذي دخل حيز التنفيذ بداية من 13 جويلية 1999، متبوعا بمرسوم 10 جانفي 2000 لأول مرة في عمر الأزمة إطارا قانونيا لإعادة إدماج المسلحين.

تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع " الحرب العالمية ضد الإرهاب" عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، و خفت معها حدة الانتقادات الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع" الخطر الإرهابي". وهنا أصبح مفهوم المصالحة الوطنية قاسماً مشتركاً بين الشعب والأحزاب والسلطة لأول مرة منذ عام 1999م. وفي هذا الصدد يعتبر عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير، أن" مشروع المصالحة توافقاً وطنياً بين جميع الفعاليات السياسية المؤثرة في المجتمع. ورأى أن البحث عن حل المشاكل التي أوجدت الأزمة يسهل في تحقيق المصالحة الوطنية"[2] (انظر الملحق رقم 11).

المبحث الثالث: تقييم التجربة السياسية للجبهة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر

إن النقد الذاتي عملية جديدة على التنظيم الإسلامي المعاصر و لذلك فقد تثير من ردود الأفعال في الساحة الإسلامية ما قد لا تثيره في غيرها من الساحات و رغم ذلك فهي عملية ضرورية : شرعا و سياسة و منهجا و مصلحة فالنقد الذاتي حركة ديناميكية حية متطورة نامية و أداة إنضاج للوعي. و يؤكد الدكتور"جلبي" بأن مفهوم النقد الذاتي يعتبر غريبا على المسلمين المعاصرين فهم لا يرون فيه مصطلحا إسلاميا و لا يفهمون تحته إلا التشهير و هذا يجب تعديله"[3].

---

[1]– منصوري عبد النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010، ص 127.

[2] –www.ariyadh.com (consulté le 12-03-2016) .

[3]– قطاف تمام أسماء، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية –حركة النهضة التونسية نموذجا–"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 124.

لهذا كان لزاما علينا –و من باب الموضوعية– إدراج مطلبين أحداهما اختص بالدور الإيجابي للحركات الإسلامية ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الآخر اختص بالدور السلبي لها لنختم في المطلب الثالث بأهم التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الدور الايجابي

"الإنقاذيين في الجزائر قد اضطهدوا مرتين: الأولى باعتبارهم مواطنين، و الثانية لأنهم إسلاميون"[1]. يمكن إيراد هذا الدور الإيجابي في النقاط التالية:

كثيرة هي المكتسبات الديمقراطية التي حصل عليها الانقاذيون في الجزائر على مستوى النصوص القانونية اعتبارا من انتفاضة تشرين الأول/اكتوبر 1988، لكن المكتسبات الديمقراطية، كأي مكتسبات أخرى، تحتاج إلى من يحميها، و يحول لو أمكن دون الانقلاب عليها،... و هذا يعني –إن صح التعبير، أن للمكتسبات الديمقراطية ثلاثة خطوط دفاعية، يعكس كل منها مستوى معينا من مستويات التحليل. و تلك هي مستويات الجماعة، ثم النظام، ثم الإطاران الإقليمي و الدولي."[2]

لا يمكننا أن نتجاهل الدور الذي لعبه الإسلاميون عندما أطفئوا نار الفتنة أثناء أحداث أكتوبر 1988 و هو أول ظهور صريح لهم كقوة مؤثرة في الشعب ليفرضوا أنفسهم على الساحة التي كان يتصارع ضمنها تياري الإصلاحيين و المحافظين، حيث "و بعدما تبينت قوة الإسلاميين في الانضباط و التنظيم والتأثير الشعبي لجأ خصومهم و على رأسهم الشيوعيين إلى استغلال مسيرتهم السلمية المنظمة يوم 10 أكتوبر و الاندساس بداخلها ثم إطلاق النار أمام مديرية الأمن الوطني لتسود الفوضى و يقتل أكثر من 40 فردا، و يبدو أن الهدف من العملية هو زرع الأحقاد و روح الانتقام بين الجيش و الإسلاميين"[3].

من هذا المنطلق، إلى أي مدى يعتبر الانقاذيون في الجزائر حراسا على مكتسباتهم الديمقراطية؟ وماذا عساهم قد فعلوا منذ أن حازوها من أجل تكريسها على أرض الواقع و ضمان ديمومتها؟ لقد دعت

---

[1]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 256.

[2]– المرجع نفسه، ص 261.

[3]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 219.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إصلاحات ديمقراطية عادلة، "و إن كان المتصور أن وجودهم خارج البرلمان، قد حرمهم نظريا من وسيلة فعالة في التأثير في النخبة الحاكمة و لم يستوعبهم في إطارها"[1]. وقد أكد قادتها في مناسبات متكررة على " مطالبات معينة من قبيل الحاجة إلى إلغاء الإقطاع السياسي والإداري، و احترام الحريات الأساسية للمواطنين. و في معرض تصدي الانقاذيين للفساد السياسي والبذخ، ألحوا على وجوب محاسبة المتورطين في مثل تلك القضايا و في بعض الأحيان جنحوا إلى محاولات التغيير بالقوة"[2].

إلى أي مدى يقبل النظام السياسي حراسة إسلامييه على مكتسباتهم؟ و إلى أي مدى هو يحرص أصلا على استمرار تلك المكتسبات؟ سعى النظام إلى تجديد هيكل الجبهة الحاكمة، و التفاهم مع بعض الشخصيات المؤثرة في الساحة الجزائرية التي ارتبطت صورتها في الأذهان بالجهاد و الكفاحية (كبن بلة ذو رؤيا إسلامية معتدلة، أو حسين ايت احمد معروف بخصومته للنظام)، "ضمان ولاء الجيش و تأمينه يظل سندا لابد منه للنظام إن هو اعتزم الانقضاض على المكتسبات الديمقراطية للانقاذيين أو بعضها"[3].

أما على المستوى الإقليمي و الدولي فإلى أي مدى يدعمان مكتسبات الإنقاذيين أو يتهددانها؟ إقليميا لا شك أن نجاح الإنقاذيين في الجزائر، يمثل بارقة أمل لكثير من الجماعات الإسلامية تهلل لها، في المقابل كان ناقوس خطر لأنظمة معروف خوفها من إسلامييها، و في هذا الإطار انعقدت القمة المغاربية بين دول التجمع، و احتلت قضية الجماعات الإسلامية موقعا متقدما على جدول أعمالها. "و يزيد من وطأة التأثير الإقليمي في الإنقاذيين في الجزائر، أنه ليس ثمة تعاون، أو بمعنى أدق، تنسيق بين الحركات الإسلامية في المغرب العربي، وذلك لأن جبهة الإنقاذ الإسلامية تركز جهدها، و لفترة مقبلة، على مسألة البناء في الداخل بأكثر مما تنشغل بالشؤون الخارجية بوجه عام"[4]. أما على المستوى الدولي، فإن حركة التطور الديمقراطي لا تظهر بعد عزمها على شمول الإسلاميين بين من تشمل. "فأنصار هذه

---

[1]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 263.

[2]– المرجع نفسه، ص 263.

[3]– المرجع نفسه، ص 266.

[4]– المرجع نفسه، ص 267– 268.

الحركة يميزون على الأرجح بين أمرين أساسيين: أولهما، الديمقراطية كقيمة مطلقة يؤيدونها. و ثانيهما الديمقراطية كتطبيق نسبي ينحازون فيه إلى دول دون أخرى و إلى جماعات دون أخرى"[1].

المطلب الثاني: الدور السلبي

تشترك حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في بعض الخصائص السلبية، منها: ضآلة المنتوج الفكري، مقارنة بالانتشار الجماهيري، أو ضعف التأصيل و الاجتهاد الديني و الفكري مع التجديد تنظيميا. و تنطبق هذا المسألة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تسهم في المكتبة الإسلامية و السياسية بإضافات أصيلة، و بقية جاذبية الشخصيات القيادية هي العامل الحاسم في كسب التأييد و المساندة. و في هذا السياق ظل الموقف الفكري و النظري من الديمقراطية ملتبسا، و ذلك بسبب تفضيل العمل على النظر[2].

يمكن القول بغياب التيارات الفكرية داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الاكتفاء بدور القادة في التوجيه و الإرشاد من خلال المساجد و اللقاءات الجماهيرية. حيث أن من أهم أسباب تأزم الوضع بين الجبهة والسلطة هو أسلوب الخطاب الذي تبناه قادتها حيث " أنها لم تكن مؤهلة لقيادة بالمفهوم المؤسسة المنظم الذي تتطلبه الأحزاب السياسية ذات المشاريع الحضارية،... كانت بعض هذه القيادات تفتقر إلى القراءة المتوازنة بعيدة المدى الخالية من لغة التهريج و التحريض..."[3] و حسب رأي أنور نص الدين هدام* فإن مشروع الصحوة الإسلامية في الجزائر لم يفشل، بل الذين استولوا على رايته لم يكونوا في المستوى و خيبوا ظن الكثيرين.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 268.

[2]– مجدي حماد و آخرون، المرجع السابق، ص263.

[3]– أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطورة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، ط1، جنيف: معهد الهوقار، 2007، ص 18.

* أنور نصر الدين هدام أحد أهم الوجوه القيادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ الناشطة في الخارج و أحد مهندسي العقد الوطني بروما. النائب المنتخب من مدينة تلمسان (1991)، و المستشار لدى المكتب الوطني التنفيذي للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالو.م.أ يوم 2 مارس 1992 في إطار بعثة برلمانية.

"بعد إلغاء نتائج انتخابات المجلس الوطني سنة 1991 التي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية كبيرة، دخلت الجزائر في دوامة من العنف و العنف المضاد من اجل الصراع على السلطة... حيث حاول كل طرف إقصاء الطرف الأخر باسم الديمقراطية"[1].

يرى أنور نصر الدين هدام أن "جل المجموعات الوطنية سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة! و سواء أكانت ذات توجهات علمانية أم إسلامية! لم تفلح في تحقيق ما تصبو إليه بصورة واقعية و كثير منها عجز حتى عن الانتقال من زخم الأفكار و المشاريع إلى زخم البرامج التغييرية الشاملة بشقها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي"[2]. و يُرجع هذا الفشل إلى " كون أن هذه التيارات والتوجهات قد اختصرت معظم جهودها داخل الدائرة الأيديولوجية، على حساب معركة عملية التمكين ومستلزماتها و استعادة سيادة الشعوب المسلمة على أراضيها و تقرير مصيرها بنفسها. مما تسبب في خسارة المعركة التنموية و البقاء في دائرة التخلف و التبعية"[3].

و إذا أسقطنا هذه التحليلات على الجبهة الإسلامية للإنقاذ و من خلالها أحزاب التيار الإسلامي فإنه يقدم لنا استنتاجا غاية في الموضوعية حيث يقول: " .. و الملاحظة نفسها يمكن توجيهها للتيارات و التوجهات ذات المرجعية المنتسبة للصحوة الإسلامية حيث إن كثيرا من هذه التيارات كانت تتغذى على ردات الفعل، وبذلك يمكن القول أنها سقطت في فخ العلمانيين. لقد بذلت قصارى جهدها و سخرت جل طاقاتها الفكرية و البشرية و المادية في الرد على الحركة العلمانية، فبقيت تتراوح هي الأخرى في دائرة الصراع الأيديولوجي"[4].

و من هذا المنطلق يمكننا أن نحصر الدور السلبي الذي لعبته الجبهة باعتبارها الحزب الأكثر تمثيلا لدى الشعب، في أن اهتماماتها كانت تنصب حول معالجة القضايا العرضية بعيدا عن الجوهر و تبنيها لحلول شكلية بعيدا عن الحلول العملية التي تتجاوز الأفكار الرجعية و المتخلفة، و تكرس الفعل الحضاري الذي يؤسس للنقلة النوعية في عالم التغيير.

---

[1]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 36.

[2]– أنور نصر الدين هدام، المرجع السابق، ص 18

[3]– المرجع نفسه، ص 18

[4]– المرجع نفسه، ص 18

على الرغم من نجاح تجربة الحركة الإسلامية الجزائرية ممثلة في جبهة الإسلامية للإنقاذ، في أول تجربة سياسية لها، "إلا انه كان في الحقيقة نجاحا منقوصا من ناحية الأداء السياسي التي اتسم بنوع من الارتجال و الفوضى لأسباب ذاتية و موضوعية حيث تفتقد بلدنا الجزائر إلى البنية التحتية للممارسة السياسية التعددية النزيهة بسبب طبيعة النظام الاستبدادي القائم"[1]. و هذا راجع إلى قصور الوعي السياسي الذي جعلها تقبل بالانخراط في اللعبة الديمقراطية و هي لم يكتمل نضجها السياسي، حيث اغتر قادتها بأعداد مناصريهم و مدى استجابتهم لهم، وعدم توقعهم انقلاب الحكم على نتائج الانتخابات و تسليمهم زمام السلطة بكل سهولة.

و لعل أهم أسباب فشل هذه التجربة هو كون الحزب يفتقر إلى تجانس في الخطاب السياسي و لم يستطع إدارة دفة الصراع بطريقة محنكة وواقعية، و يتجه دائما إلى رفع سقف المطالب عاليا هروبا من مواجهة حقائق الواقع و متغيرات السياسة. و نفترض أن هذا راجع إلى تعدد التيارات الفكرية في هيكل الجبهة، و التي جعلت منها واجهة سياسية لتمرير أفكارهم الأصولية و العمل في خفاء لتبني الجهاد في الجزائر بمفهوم الجهاديين الأفغان العائدين من مخيمات الاستخبارات الأمريكية في أفغانستان بقيادة قاري سعيد، ليظهر عمق الخلاف و الاختلاف بينها بعدما شكلوا الجماعة الإسلامية المسلحة و التي وصلت أن تقاتلت فيما بينها حول زعامة الجهاد في الجزائر. ومنه فإن" تكوين جناح مسلح منذ البداية في الحقيقة قد أثر سلبا وليس إيجابا على الجبهة فكشف للنظام السياسي مباشرة نية الحزب في احتمال أخذ خيار استعمال القوة والعنف في حالة فشل الإنتصار في الانتخابات وهذا ما أثر على انحراف الحزب بصفة عامة"[2].

و في المقابل فإن عدم استهداف الجبهة للجيش دعويا و فكريا لاستمالته لصالح الدعوة أو على الأقل لوضعه على الحياد، كان خطئا تكتيكيا لم تتفطن إليه الجبهة، حيث " لم يكن لها أي نفوذ في

---

[1]– المرجع نفسه، ص 110

[2]– كربوش أحمد، "مكانة سياسة المصالحة في حل الأزمة في الجزائر"، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 40.

الجيش و الأجهزة الأمنية، مما جعل هذه الأجهزة تقفز على الحكم لإزاحة خطر وصول الجبهة، ثم تستبيح دماء أنصار الجبهة و أهل الجزائر دون أن يبدو على هذه الأجهزة أي انشقاق أو تصدع"[1].

المطلب الثالث: تحديات و مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر بعد تجربة الجبهة

"إن من الدروس التي تقدمها التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية في مجتمعات عربية ما يتعلق بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم و صعوبات السيطرة على عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقا لفترة طويلة، ومنها إدراك الدور المتميز الذي أدته و يمكن لأجهزة الأمن والبيروقراطية الحاكمة أن تؤديه في قطع الطريق على التغيير، أو حرف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها"[2].

إن ديمقراطية الفوضى –كما سماها رابح لونيسي– " التي لا تلتزم فيها مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين باحترام قواعد عقد اجتماعي و سياسي بينهم يمكن أن يؤدي إلى أزمات حادة، كما يمكن لهذه الديمقراطية الفوضوية أن تفرز ديكتاتورية"[3].

إن المجتمع الجزائري لم يكن مهيئا للدخول في تجربة الديمقراطية فإن هذه الأخيرة فشلت في بدايتها، حيث ألغيت الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت ستشكل نقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصر لو تجاوز ذلك الحزب هذه المرحلة ليتوقف المسار الديمقراطي ويتوجه الإسلاميون نحو خيار العمل المسلح العلني الذي أدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها ميزها سيادة كلمة واحدة هي الإرهاب الذي جعل أخبار الجزائر تتصدر أخبار العالم لأكثر من عشرية من الزمن.

إن الثنائية الفكرية المتمثلة برؤية الواقع محصوراً بين الحق والباطل أو الصواب والانحراف والتوهم باحتكار الحقيقة ورفض الاختلاف وأن أفكار كلا الفئتين غير قابلة للمناقشة وتصلح أفكارهما لكل زمان

---

[1]– محمد الداود، لماذا أخفقت الحركات الإسلامية في الوصول/ المحافظة على الحكم؟ دراسة تحليلية ومحاولة لاستخلاص العبر، ربيع الأول 1428 هـ، مارس 2007، مقالة الكترونية.

[2]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 15.

[3]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 237.

ومكان يؤدي ذلك إلى لجوء هذه الأطراف إلى العنف .كما أن احتكار الحقيقة هي الإرهاصات الأولى للعنف إذ تنشأ الاختلافات الدينية والعرقية وتتحول إلى صراعات تاريخية ناتجة عن النظرة والتمسك بالفكر الأحادي مما يدفع إلى إقصاء الآخر واجتثاثه [1].

بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ فإنه حزب انتهى سياسيا بعد أن تمت تصفيته قانونيا في بداية الأزمة (توقيف المسار الانتخابي و قرار حل الحزب)، هذه الأحكام كانت قاسية بالنظر إلى انه حزب وطني لم يستمر وجوده القانوني أكثر من سنتين ونصف تقريبا (سبتمبر 1989، فيفري 1992) هذه الفترة قصيرة جدا للارتكاز على كل ما قدمته الجبهة خلالها و تقييم المهمات و المشاريع التي سطرتها و لذلك فإن الجبهة تجربة وواعدة لم تكتمل تم إجهاضها و هي في بداية مشوارها .

و عليه فإنه يتوجب "فهم المشكلات الكبيرة التي تطرحها إعادة تعريف دور الدين و مكانته في العملية الانتقالية، سواء من حيث هو وسيلة للتعبئة السياسية، كما أظهره نجاح بعض الحركات الإسلامية الراديكالية، أو من حيث هو نزوع إلى إخضاع الحكم للرؤية الدينية، و بالتالي تضييق دائرة السياسة العقلية لحساب الشريعة النقلية و الثابتة، أي الدين"[2].

إن نجاح السلطة البيروقراطية في تحويل معركة الديمقراطية، إلى معركة بين الدولة الحديثة والحركات الإسلامية الشعبوية المدافعة عن نظرة لا تاريخية لممارسة الحكم، قد افقد هذه الطبقات الوسطى، التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي، اتجاهها و ساهم في تحييدها[3].

وعليه فإن المخرج الوحيد الناجع لأزمة نظام الحزب الواحد و تصفية ما نجم عنه من فساد وتفسخ في البنيات الاجتماعية هو الديمقراطية، فإن الانتقال من النظم الشمولية نحو نظم ديمقراطية ليست مسألة تلقائية و ليست محسومة سلفا. و هذا أهم ما تبرزه التجربة الجزائرية.

ومنها فإن التحول الديمقراطي لا يتعلق " كما يبدو من الملاحظة السطحية، بالتغيير السياسي الصرف، و لا يتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية و تسمح بتنظيم

---

[1]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع نفسه، ص 16.

[2]– المرجع نفسه، ص 15.

[3]– إسماعيل قيرة و آخرون، المرجع السابق، ص 15.

انتخابات حرة. إنه يحتاج أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل، اقتصادي واجتماعي و فكري...[1]

"إن الدفاع عن الديمقراطية لا يكون و ينبغي ألا يكون على حدود التعسف و استخدام القوة الأمنية والتجريد العملي الشامل بتطبيق قانون الطوارئ للمواطنين من الحقوق المدنية و السياسية، و لكن بالذهاب في ما وراء الديمقراطية الشكلية، ديمقراطية الواجهة البرلمانية، و البحث عن الحلول الناجعة للمشكلات المصيرية، و في مقدمتها مشكلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[2].

فمحاولة توصيف التحول الديمقراطي في دولة مثل الجزائر تتطلب إلماما كاملا بالأبعاد والمتغيرات المتعددة و بالآليات التي تساهم في تدعيم و ترسيخ الممارسة الديمقراطية و انتشارها، فهي تشكل دواعي التحول الديمقراطي في الجزائر، "و هو تحول منطقي فرضته الأحداث المتتالية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، و مع ذلك يبقى توصيف واقع المسار الديمقراطي و تحولاته المستقبلية أمرا صعبا يحتمل السيناريوهات التقليدية الثلاثة: الاستمرارية (ديمقراطية نسبية من اختلاط مؤشرات تعزيز الممارسة الديمقراطية بمؤشرات تقيدها)، والتردي (إلى حكم استبدادي مطلق)، و التعزيز (نحو نظام ديمقراطي مستقر)"[3].

و من خلال الرؤيا الاستطلاعية لموقع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، لتجعل من الجزائر حاجزاً أمام اكتمال صعود الإسلام السياسي في شمال إفريقيا، بعدما نجحت في دول الجوار، وفي هذا الإطار جاء هذا التقرير المنشور لـ" دافيد أوتاوايDavid Ottaway "، ضمن برنامج الشرق الأوسط، التابع لمركز وودرو ويلسون الدولي للدراسات –واشنطن، حول الانتخابات الجزائرية، والذي يحاول المقاربة من السؤال الحاكم: لماذا كان الجزائريون استثناء من" الربيع العربي"؟!، هل لهذا علاقة بالنتائج التي تبدت حتى الآن من جراء صعود الإسلاميين في مصر وليبيا وتونس

---

[1]– المرجع نفسه، ص 19.

[2]– عمر مرزوقي، "حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989–2004)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة– الجزائر، 2005، ص 22.

[3]– عمر مرزوقي، المرجع السابق، ص 39.

والمغرب؟، أم للأمر علاقة بعدم الرغبة في أن تكرر الجزائر تجارب مرت بها من قبل؟ والإشارة هنا للعشرية السوداء التي أعقبت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتخابياً عام 1991 ، " فإنه لا يبدو من المرجح أن أي هيئة أو حزب إسلامي سوف يتحول إلى استخدام العنف – كما حدث في 1992، خاصة أن الجزائريين لن ينسوا أو يغفروا لجبهة الإنقاذ تسببها في وفاة الآلاف، وتدمير واسع النطاق في مختلف أنحاء البلاد"[1].

لكن سيكون من المجحف و اللاموضوعي أن نحمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن خلالها "الصحوة الإسلامية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، هو من قبيل تحميل الضحية مسؤولية ما اقترفه الجناة"[2]. فقد تطرفت الجبهة عندما اختارت العنف المسلح كوسيلة لإعادة المسار الديمقراطي إلى مجراه الطبيعي وتطرف الجيش عندما لم يلتزم بصلاحياته الدستورية حين تعداها بحجة حماية الديمقراطية بإجهاضها قبل أن تولد و اختار استئصال الجبهة بالقوة و لم يترك للسلطة الخيار في تبني الحوار و تسوية الأزمة سياسيا، و قد دفع الشعب وحده ثمن ذلك.

و من خلال طرحنا السابق نستخلص بأن " مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرهون بشكل حثيث بتوفير لخطة لقاء، بين جميع الأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها وآرائها والسلطة، لأن لعبة النظام المتمثلة في التواري خلف الأحزاب، وتوظيفهم في الأوقات والمناسبات، من أجل الاحتفاظ بالسلطة لم تعد تجدي نفعا، بقدر ما صارت تعرقل العملية الديمقراطية، وبالتالي لا بد على القوى السياسية الموجودة على الساحة أن تتظافر جهودها، وجهود السلطة، من أجل الوحدة الوطنية، والممارسة الديمقراطية الحقة والفعالة"[3]

لقد شكل عقد التسعينات من تاريخ الجزائر المعاصر وضعا لم تعرفه منذ استقلالها، حيث بدأت الفترة الدموية بأزمة سياسية تلت توقيف المسار الانتخابي، و سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية لم يسلم منها أي جزائري مهما كانت صفته. و حاولت السلطة إيجاد مخرج لها بتبني الحل الأمني تارة و الحل السياسي تارة أخرى، و تخللت الفترة أشكال مختلفة للعنف و تنوعت درجات شدته، انتهى باستقرار الوضع

---

[1] – http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

[2] – أنور نصر الدين هدام، المرجع السابق، ص 199.

[3] – عمر مرزوقي، المرجع السابق، ص 41.

الأمني في نهاية التسعينات بانتهاج سياسة المصالحة الوطنية بعد مخاض عسير بين أطرافه الثلاث السلطة السياسية، الجيش و الجماعات المسلحة.

و من خلال عرضنا للدور الايجابي و السلبي –ضمانا لمصداقية البحث العلمي– فإن التجربة السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ قد تم وئدها في مهدها نتيجة لفوبيا العلمانيين من وصول التيار الإسلامي إلى الحكم، و هو غير مبرر، فقد لعبت الجبهة دورا في تحريك عجلة الديمقراطية في الجزائر لكن انطلاقها لم يكن بالشكل الذي يؤسس لقواعدها المتينة، فقد أسماها رابح لونيسي "الانطلاقة العرجاء للديمقراطية"، و التي أراد الجيش تقويمها فكسرها.

احتاجت الشعوب العربية إلى عشرين سنة لتبني الديمقراطية العرجاء و إسقاط أنظمة و صعود الإسلاميين إلى الحكم مرورا بنفس مراحل التجربة الجزائرية و التي خلصت من خلالها الحركة الإسلامية أن الاعتدال هو الحل في ظل الديمقراطية السليمة، تم تشكيل حكومات إسلامية و ليست دولا إسلامية مثلما كان مخططا لها. و عليه يعتبر دور الأحزاب الإسلامية السياسية مكسبا هاما في مسار التحول الديمقراطي فقد أصبحت عنصرا هاما في الخارطة السياسية للدول العربية و الإسلامية و تحمل مشروعا حضاريا واعدا سيعيد المنطقة إلى الواجهة العالمية بصبغة إسلامية حضارية.

خـاتمـة

خـاتمـة:

بعد الدراسة و التحليل للدور الذي لعبته الأحزاب السياسية الإسلامية في عملية التحول الديمقراطي، وجدنا أن علاقة الأحزاب السياسية الإسلامية بالتحول الديمقراطي علاقة جد كبيرة ووطيدة وذلك من خلال الأدوار المختلفة للأحزاب و التي أثْرت الساحة السياسية و الإيديولوجية الجزائرية و منه وعند إسقاطها على تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فإن دورها الايجابي في عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتم تجاهله، أما دورها السلبي فقد ساهم في صقل التيارات الإسلامية و تصويب مسارها، حيث عرفت عراقيل وعوامل ساهمت بشكل كبير في تثبيط فعاليتها، منها تجذر فكرة الحزب الواحد المستند على المرجعية الثورية، وهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة تحت غطاء حزب جبهة التحرير، و شكلية الساحة السياسية في الجزائر من خلال أحزابها وتياراتها و برامجها.

تستدعي التعقيدات الاستثنائية للسياسة الجزائرية منذ عام1989 حذرًا كبيرًا في استخلاص دروس لتطبيقها في أماكن أخرى و في سياقات موازية. إلا أنه ينبغي أن يكون من الواضح بأن مسؤولية زعزعة استقرار الدولة لا يمكن إسنادها إلى لاعب واحد فقط.

فقد شهدت الجزائر في بداية انفتاحها نحو التحول الديمقراطي الذي لم يكمل عامه الثالث، على توقيف المسار الانتخابي –الذي يمكن اعتباره توقيفا للمسار الديمقراطي– مرورا بالإصلاحات العديدة التي

حاولت إعطاء صورة جديدة لخارطة الأحزاب السياسية و الملاحظ في الأحزاب السياسية عامة و ذات التيار الإسلامي خصوصا، أنها مرتبطة بطبيعة التركيبة التي نشأت على أساسها و التي ولدت فيها والإيديولوجيات و القيم التي بنيت عليها، حيث هيمنة المواقف العقائدية المتطرفة (الأصوليون الإسلاميون، العلمانيون المتطرفون) داخل الطبقة السياسية، ما وضعها في مواجهة حتمية مع من يتعارض معها من جهة (و التي شكلت معها أحزاب معارضة) و مع السلطة من جهة أخرى، ما يفرقها عن غيرها أن المؤسسة العسكرية كانت طرفا ثالثا في حلقة الناقمين على الأحزاب الإسلامية ممثلة في حزب جبهة الإنقاذ. هذا ما يعكس غياب ثقل موازن حقيقي على شكل أحزاب أكثر براغماتية ذات حضور اجتماعي جيد.

أحدثت المواجهة بين نماذج متنافسة من عقائد سياسية متطرفة– بين الإسلامية والعلمانية – وبين الحركات الإسلامية والدولة استقطابًا وجمودًا في الحركة السياسية. وجاءت قرارات الجيش عام 1992، أبعد ما تكون عن وضع نهاية لحالة الجمود هذه، حيث أدى الاندفاع إلى السقوط في دوامة العنف إلى تأكيد وتعميق هذا الجمود.

لذلك فمسألة الأحزاب الإسلامية و علاقتها بالديمقراطية تنتهي بالعلاقة بين السلطة و الأحزاب الإسلامية معا، فتجربة الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر تجربة غير مكتفية بذاتها، كما أن الأحزاب الإسلامية تعاني من الهشاشة في التصدي و المواجهة، هذا الذي ولد انشقاقات و صراعات داخلية، لذلك من عوامل تراجع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر: أن الطبيعة العضوية للأحزاب السياسية الإسلامية تتميز في الغالب بكونها أحزاب غير ناضجة سياسيا (كالجبهة الإسلامية للإنقاذ)، أو اختارت الاعتدال كوسيلة للوصول إلى السلطة (حركة مجتمع السلم، حركة النهضة) مما أضعف موقفها المعارض و جعلها كغيرها من الأحزاب المعارضة تدور في خانة مفرغة. كما أن معظم الأحزاب السياسية الإسلامية ما زالت متأثرة بالأزمات التي مرت بها التجربة الجزائرية، والتي أثرت بدورها على متابعة الديمقراطية وتطبيقها مرتكزة في ذلك على الخلافات السياسية والتنظيمية وحتى الشخصية. كما استبعدت الأحزاب أسلوب الحوار والمشاركة، و تبنت أسلوب الإقصاء.

و منه فإن قوة أو تراجع تأثير الأحزاب الإسلامية يشكل علاقة طردية مع استكمال مسار التحول الديمقراطي، لذا يمكن اعتبارها حلقة حتمية في دائرة التحول الديمقراطي في الجزائر. فلقد كان واضحًا أن التوجهات الرئيسية للحركات الإسلامية الجزائرية قد استوعبت جيداً الدروس التي قدمتها لها تجربة الجبهة

الإسلامية للإنقاذ و التي قومت عقلها السياسي، فقد تخلت عن نظرتها المثالية التي سادت قبل خمسة عشر عامًا وأصبحت على وفاق مع الدولة – الوطنية سواء من ناحية نظرية أو بطرق عملية، وبذلك أسهمت بشكل كبير في انبثاق سياسة جزائرية من المأزق العقيم والمميت الذي أدت إليه المواجهة بين المواقف الأيديولوجية الاستثنائية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. تأكد ذلك في التحالفات التي حدثت في الانتخابات الرئيسية لعام2004 حيث دعمت الأحزاب الإسلامية الرئيس بوتفليقة.

و عليه تعتبر الأحزاب الإسلامية السياسية مكسبا هاما في مسار التحول الديمقراطي فقد أصبحت عنصرا هاما في الخارطة السياسية للدول العربية و الإسلامية و تحمل مشروعا حضاريا واعدا سيعيد المنطقة إلى الواجهة العالمية بصبغة إسلامية حضارية.

الملاحـق

الملحق (أ):

الجدول (أ)

-يوضح الزيادة الكاملة للواردات النفطية-[1]

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1989-1985
الواردات النفطية	-0.5	-14.4	-16.2	-6.7	-2.2	-7.8

الملحق (ب)

الجدول (ب)

-يوضح تأثير انخفاض أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي-[1]

[1]- بن عاشور لطيفة، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص21.

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
%2.9	%1.8	%1.1	%1	%5.2	%4.1	%5.6	%4	%3.6	%0.7

الملحق (01):

الجدول رقم (01)

الحزب	تاريخ التأسيس
حزب جبهة التحرير الوطني FLN	01/11/1954
الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS	12/09/1989
حركة مجتمع السلمHAMAS	29/04/1991
حركة النهضة الإسلاميةMNI	28/11/1990
جبهة القوى الاشتراكيةFFS	20/11/1989
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطيةRCD	12/09/1989

[1]– المرجع نفسه، ص21.

حزب التجديد الجزائريPRA	28/10/1989
حزب العمالPT	29/02/1990
عهد 54 AHD54	29/05/1991

المصدر: جدول من إعداد الطالبة يوضح أهم الأحزاب بعد إقرار دستور 1989

الملحق (2):

الجدول رقم(02)

-يوضح نسبة المشاركة في محليات 12جوان1990-[1]

/	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون
المجالس البلدية	%65.15	%62.18	%34.85
المجالس الولائية	%64.16	%61.82	%35.84

الملحق (03):

[1]- محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائر"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية وإعلام، جامعة الجزائر، ص138.

الجدول رقم(03)

-يوضح ترتيب الفائزين في انتخابات12 جوان1990-[1]

	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	جبهة التحرير الوطني	أحرار	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
المجالس البلدية	%45.66	%36.60	%10.80	%4.75
المجالس الولائية	%55.04	%35.61	%05.29	%0.43

الملحق (04):

جدول رقم (04)

-يمثل نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991-[2]

الأحزاب	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	188
جبهة القوى الاشتراكية	25
جبهة التحرير الوطني	16
الأحرار	03

[1]-المرجع نفسه، ص138.

[2]- محمد سليماني، مشاركة الحركة الإسلامية في سلطة نموذج حركة حمس الجزائرية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013، ص 103.

التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	–
حركة مجتمع الإسلامي	–
حركة النهضة	–

الملحق (05):

الجدول رقم (05)

–يمثل نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995–[1]

المرشحين	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
1–ليمين زروال (مرشح حر)	7.088.618	%61.39
2–محفوظ نحناح (حركة المجتمع الإسلامي)	2.971.914	%25

[1]– مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989–2010)"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011–2012، ص227.

3-سعيد سعدي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)	1.115.796	%09
4-نور الدين بوكروح	443.144	%04

الملحق (06):

الجدول رقم(06)

-يمثل نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997-[1]

الأحزاب	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69

[1]- محمد سليماني، "مشاركة الحركة الإسلامية في سلطة نموذج حركة حمس الجزائرية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013، ص105.

جبهة التحرير الوطني	62
حركة النهضة	34
جبهة القوى الإشتراكية	20
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	19

الملحق (07):

الجدول رقم(07)

-يبين نتائج الانتخابات المحلية 23أكتوبر 1997-[1]

الانتماء السياسي	عدد الأصوات		عدد المقاعد			
	البلدية	الولاية	البلدية	النسبة%	الولاية	النسبة %

[1]- رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص53.

التجمع الوطني الديمقراطي	5.453.787	4.972.666	7242	55.18	986	52.44
جبهة التحرير الوطني	2.026.200	1.166.419	2864	21.82	373	19.84
حركة مجتمع السلم	995.044	1.203.929	890	6.78	260	13.83
جبهة القوى الاشتراكية	343.379	311.095	645	4.91	55	02.92
حركة النهضة	404.566	744.730	290	2.21	128	06.80
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	265.844	281.247	444	3.38	50	02.66
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	20.216	6.399	26	0.20	0	-
حزب التجديد الجزائري	58.590	22.554	43	0.32	-	-
حزب العمال	117.41	-	08	0.06	-	-
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	17.214	-	15	0.11	-	-
الجزب الجمهوري التقدمي	6.314	-	06	-	-	-

الملحق (08):

الجدول رقم (08)

-يبين نتائج الإنتخابات الرئاسية لسنة1999-[1]

الناخبين / المرشحين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
- الناخبين المسجلين.	17.494.136	-
- الناخبين المقترعين.	10.539.750	%60.25

[1]- إعلان وزارة الداخلية والجماعات المحلية يوم 16/04/1999.

عبد العزيز بوتفليقة	07.442.139	%73.79
أحمد طالب الإبراهيمي.	01.264.094	%12.53
سعد جاب الله عبد الله.	398.416	%03.95
آيت أحمد محند حسين.	319.523	%03.17
مولود حمروش.	311.908	%03.09
مقداد سيفي.	226.371	%02.24

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المصادر:

I. القرآن الكريم.

II. الدساتير:

1- دستور 1989.

2- دستور 1996.

III. الجرائد الرسمية:

1- أمر رقم 97-09 المؤرخ في 27شوال عام 1417 الموافق 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 12، السنة 06 مارس 1997.

2- تصريح بمطابقة الأحزاب السياسية لأحكام الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1917 الموافق 06 مارس 1997، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، السنة 14 جوان 1998.

IV. القواميس:

1- Dictionnaire de langue français, hachette, France, 1992.

2- Dictionnary Oxford, University Press, New York, 1999.

❖ المراجع:

الكتب:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري أحلام ومحن 1932-1965، الجزء الأول، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.
2. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: دار المعرفة، 2000.
3. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
4. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
5. أوصديق فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
6. أوصديق فوزي، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر، الجزائر: دار الانتفاضة، 1992.

7. البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، 2014.
8. برامة إبراهيم عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية "أحداث ومواقف"، الجزائر: دار الهدى، 2001.
9. بشارة عزمي، إشكالية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، 1996.
10. بغداد محمد، من الفتنة إلى المصالحة: أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر، الجزائر: دار الحكمة، 2007.
11. بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.
12. بوجنون مسعود، الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم، ترجمة عزيزي عبد السلام، الجزائر: دار مدني، 2002.
13. بوشعير سعيد، النظام السياسي الجزائري، ط1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
14. بوضياف محمد، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر "دراسة تحليلية نقدية"، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف–الجزائر، 2010.
15. بوكراع لياس، الجزائر الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفرابي، 2003.
16. جرادات مهدي أنيس، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2010.
17. حاروش نور الدين، الأحزاب السياسية، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
18. حماد مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية دراسات في الفكر و الممارسة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي 14)،2001.
19. الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
20. دربال عبد الوهاب، الديمقراطية بين الادعاء و الممارسة "تجربة حركة النهضة" ،ط1، منشورات قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
21. الدين علي، الدوسقي هلال، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 2005.

22. الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
23. زغدود علي، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
24. الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
25. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979.
26. السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي "ميدانه وقضاياه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.
27. شقير شفيق، الإسلاميون في الواقع السياسي العربي، الدوحة: شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006.
28. الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر" الجذور التاريخية والفكرية"، ط1، الإمارات: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012.
29. طوابله حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي(مصر والجزائر نموذجا)، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005.
30. الطويل كميل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، ط1، بيروت: دار النهار للنشر، 1998.
31. العبادي إبراهيم، جدليات الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، بيروت: دار الهادي، 2001.
32. عبد الحليم كامل نبيلة، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977.
33. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
34. العياشي أحميدة، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، الجزائر: دار الحكمة، 1992.
35. عياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد، دار الأمين، مصر، 1999.

36. عياشي عنصر، سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
37. قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
38. الكواري علي خليفة، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
39. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999.
40. المخادمي عبد القادر رزيق، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
41. منصور أحمد بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
42. موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة عبد المحسن سعد، القاهرة: مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
43. ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
44. ناجي عبد النور، تجربة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
45. النجار إبراهيم وآخرون، دليل الحركات الإسلامية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.
46. هدام أنور نصر الدين، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطورة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، ط1، جنيف: معهد الهوقار، 2007.
47. هنتنتجون صامويل، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، ط1، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1993.
48. والي خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

I. الملتقيات:

1- برقوق عبد الرحمان، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أعمال ملتقى حول طبيعة التحول الديمقراطي قي الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

2- بلحاج صالح، "أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر"، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسية العامة، 2012.

3- سعيدي نايت الهام، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 10-11 ديسمبر .2005

4- عكاش فضيلة، "الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر"، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 دسمبر 2005.

5- علواش فريد، " آثار التحول الديمقراطي في المؤسسات الدستورية الجزائرية "، أعمال ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

II. الموسوعات:

I. الموصلي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

I. مذكرات التخرج:

1. إسماعيل إسراء أحمد، "تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، مصر، 2006.

2. بلحربي نوال، "أزمة الشرعية في الجزائر (1962-2007)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3. بلعور مصطفى، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009-2010.
4. بن عاشور لطيفة، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.
5. بن عيسى لزهر، "انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط نموذج الحركة الإسلامية في الأردن"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
6. بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائر"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية وإعلام، جامعة الجزائر.
7. توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر التاريخ، المكانة، الممارسة، المستقبل"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006.
8. الجبو عامر محمد، "أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في فترة 1987-2003"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، 2006.
9. حانون نزهة، "الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية: ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا دراسة لجريدتي النصر والخبر"، مذكرة ماجستير قسم علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
10. حبة عفاف، "التعددية الحزبية والنظام الانتخابي"، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
11. خيلية وريدة، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992-2000"، مذكرة دكتوراه، قسم علوم الإعلام و الاتصال، كلية العلوم السياسية و علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
12. دياب أميرة إبراهيم حسن، "التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)"، مذكرة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

13. رابحي سليمة، "الأحزاب السياسية وعملية السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008.
14. زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
15. زيتوني محمد، "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية دراسة حالة حركة مجتمع السلم(1989-2010)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011.
16. سلامة حسن، "التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر من1981 إلى 1993"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
17. سليماني محمد، "مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة –نموذج حركة حمس الجزائرية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2012-2013.
18. سويقات الأمين، "التكيف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة لحالتي حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في المغرب"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2009-2010.
19. صحراوي شهرزاد، "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
20. العابد فواز، "النخبة الحاكمة وعملية التحول الديمقراطي دراسة تجربة المملكة المغربية 1996-2010"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3 دالي إبراهيم، 2012-2013.
21. عاشور طارق، "تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997-2007" ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

22. عطاء الله سمية، "دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج لجزائر"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
23. العفاني محمد، "دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر 1989-2012 "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012-2013.
24. غارو حسيبة، "دور الأحزاب في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر1997-2007"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012-2013.
25. غرابلي زهية، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
26. فضلون أمال، "استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة.
27. قطاف تمام أسماء، "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية –حركة النهضة التونسية نموذجا"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
28. كربوش أحمد، "مكانة سياسة المصالحة في حل الأزمة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012.
29. كروي كريمة، "الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي دراسة حالة حركتي الإصلاح الوطني في الجزائر والإصلاح في المغرب"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

30. كريبش نبيل، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
31. لونيس فارس، "سياسات الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2012-2013.
32. مرزود حسين، "الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989-2010"، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
33. مرزوقي عمر،"حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (1989-2004)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 2005.
34. معبود مريم، "المدرسة الجزائرية في برنامج الأحزاب السياسية "تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف2، 2013-2014.
35. منصوري عبد النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.
36. نوي سمية، دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر(1996-2001)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.

II. المجلات العلمية:

1- **التقرير رقم 29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)**، "الإسلامية، العنف و الإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة"، القاهرة/بروكسل، 30تموز 2004.

2- بوشنافة شمسة و آدم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000 "، **مجلة الباحث**، عدد 03، 2004.

3- جاك ماريل، نزوانكو، "إفريقيا والديمقراطية"، ترجمة فرحات توما، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد128، ماي1991.

4- شايب الذراع بن يمينة، "التحول الديمقراطي في الجزائر(العوائق والآفاق)"، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية** -العدد 8، 2012.

5- شليغم غنية، "الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2012.

II. الكتب بالفرنسية:

1- Ali Merad, Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, Paris: La Haye Mouton, 1967.

2- André Noushi, La Naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954, Paris: Minuit, 1969.

3- Bruno Etienne, Algérie: Culture et Révolution- L'histoire Immédiate, Paris: Seuil, 1997.

4- Olivier Roy, L'échec de l'islam Politique, Paris: Edition du Seul, 1992.

5- Salima Mellah, "Le mouvement islamiste algérien entre autonomie et manipulation", Comité Justice pour l'Algérie, Dossier n 19, Mai 2004.

III. جرائد:

1- J.Elmoudjahid. Sid Ahmed Ghozali au club de la presse D'Europe...Mardi 07 Janvier 1992. .N°8253.p3

2- جريدة الخبر، سيد احمد غزالي،" الجيش ليس انقلابيا"، الثلاثاء 07 جانفي 1992 عدد.357

3- جريدة الخبر، سيد احمد غزالي،" الجيش ليس انقلابيا"، الثلاثاء 07 جانفي 1992 عدد.357

III. مواقع الانترنت:

1- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

2- Nicolas Larnaudie, Partis Politiques et Démocratie, www.lemicrocosmerecherches. Blogspot.com, 24/03/2007, consulté : 21/03/2016.

3- Ray Takeyh, "Islamism in Algeria: A struggle between hope and agony", 2003, http://www.cfr.org/world/islamism-algeria-struggle-between-hope-agony/p7335 (consulté le 01/04/2016)

4- www.ariyadh.com (consulté le 12-03-2016)

5- الإرهاب في الجزائر :

http://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_4262.html

6- بوابة الحركات الإسلامية، مقال بعنوان "الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائرFIS"، بتاريخ الإثنين08/يونيو/2015 - 28:07 تاريخ الاطلاع عليه(2016/04/24)

http://www.islamist-movements.com/28791

7-صلاح نيوف،"نظرية الأحزاب السياسية"، الحوار المتمدن، العدد: 1254، 10/07/2005، تاريخ الاطلاع عليه: 05/03/2016. (www.ahewar.org)

8- وثائقي الجزيرة سنوات الجزائر الدامية الجزء الثاني

(https://www.youtube.com/watch?v=GG2mr9gLTS8)

الملخص:

تجاوبت القوى السياسية الجزائرية مع المناخ الديمقراطي، فتشكل عدد كبير من الأحزاب وصل إلى الستين حزبا، وكان الإسلاميون أكثر المستفيدين من الانفتاح الديمقراطي، وأسسوا أحزابا قائمة على البعد الديني الإسلامي، كان يبدو أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة في طريق التحول إلى الحكم الديمقراطي.

فالموقع الطبيعي للحركات الإسلامية في الجزائر هو المعارضة السياسية للسلطة الحاكمة، ومن هذا المنطلق يعتبر الخط السياسي الذي سارت عليه مختلف فصائل الحركة الإسلامية منذ نشأتها وحتى بعد الاستقلال، ويتضح جليا من معارضة جمعية القيم لنظام الرئيس أحمد بن بلة، وصولا إلى المعارضة الراديكالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي بدأت بفوز ساحق وانتهت بإيقاف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن ثم دخول الجزائر في دوامة الصراع بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية، ومسلسل العنف المسلح ضمن ما يسمى بالعشرية السوداء.

فرغم قصر عمر التجربة الديمقراطية في الجزائر، التي لم تجد طريق معبدا، لأنها ولدت بأزمة ونشأت في الأزمة، إلا أنها استطاعت أن ترسم معالم للاستقرار السياسي بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال مشروع المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية – التحول الديمقراطي – الحركة الإسلامية – التعددية السياسية –الجبهة الإسلامية للإنقاذ – توقيف المسار الانتخابي– الجماعات الإسلامية المسلحة – العنف السياسي – المصالحة الوطنية.

Résumé

Les partis politiques algériennes ont répondu au climat démocratique, un grand nombre de parties sont constitués environ soixante partis, et les islamistes sont les plus grands bénéficiaires de l'ouverture démocratique, et ils ont établi des partis en basant sur la dimension religieuse islamique, il semble que l'Algérie représente un cas sérieux et prometteur en passant autocratique à un régime démocratique.

La position naturelle des mouvements islamiques en Algérie est l'opposition politique au pouvoir autoritaire. De ce point, la ligne politique adoptée par les différentes factions du mouvement islamique depuis sa création et même après l'indépendance, il est évident de l'opposition d'Association des valeurs (djameyat El-kiyam) au régime du président Ahmed Ben Bella, en arrivant à l'opposition radicale du Front islamique du salut (FIS) et qui a commencé une victoire écrasante et a terminé par

l’interruption du processus électoral et l’interdiction formelle du front islamique du salut, puis l’Algérie entrait dans une spirale de conflit entre les islamistes et l’établissement militaire, et la série de la violence armée au sein de la décennie dite noire.

Malgré l'expérience démocratique courte en Algérie, qui n'a pas trouvé un chemin droit, parce qu'elle est née d’une crise et est grandi au cœur de la crise, mais elle a réussi à peindre les traces de la stabilité politique dès l'arrivée du président Abdelaziz Bouteflika, à travers le projet la réconciliation nationale.

Mots clés: les partis politiques - démocratisation - Mouvement islamique - pluralisme politique – front islamique du salut – interruption du processus électoral -les groupes islamiques armés - la violence politique – réconciliation nationale.